أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
12 يناير 2026م
23 رجب 1447هـ
العدد 62

1000 يوم

واحد تلو الآخر

الحرب في السودان اندلعت في 15 أبريل 2023 عندما اشتبك الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان مع قوات الدعم السريع (RSF) بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي). الصراع بدأ كأزمة بين الطرفين حول دمج قوات الدعم السريع داخل الجيش بعد الثورة، لكن سريعًا تحول إلى حرب شاملة أدت إلى انهيار الدولة وظهور أوسع أزمة إنسانية في العالم

1000 يـوم من العـار والدم والدمار

ألفُ يومٍ مرّت على الحرب في السودان، ولا شيء تغيّر سوى عدّاد الموت الذي لم يتوقف، وسجلّ الخراب الذي يتّسع كل صباح، وذاكرة البلاد التي تُستنزف حتى العظم. ألف يوم ليست رقماً في مفكرة، ولا فاصلاً زمنياً عابراً؛ إنها عمرٌ كامل من الفقد، وجغرافيا من الألم، وتاريخ مكتوب بالحريق والرماد. ألف يوم والسودان يُقتل على مرأى من العالم، ويُذبح على سمعه، بينما الضمير الدولي يمارس هوايته المفضلة: التفرّج البارد.

في اليوم الألف، لا معنى للكلمات الملساء ولا قيمة للبيانات المنمّقة. ما يجري ليس "نزاعاً" ولا "صراعاً معقّداً"، بل حربٌ مكتملة الأركان ضد شعبٍ أعزل، ضد المدن والقرى، ضد الحياة نفسها. حربٌ أطلقت أسوأ ما في البنادق، وأقبح ما في النفوس، وأرذل ما في السياسة. حربٌ لم تترك بيتاً إلا وطرقته، ولا أماً إلا وكسرت قلبها، ولا طفلاً إلا وعلّمتْه معنى الخوف قبل أن يتعلّم معنى اللعب.

ألف يوم والسودانيون يُهجَّرون كأنهم فائض بشري، تُحرق بيوتهم، تُنهب ذاكرتهم، تُغتصب نساؤهم، ويُدفن أبناؤهم بلا أسماء. ألف يوم من التشريد الجماعي، من الطوابير على الخبز والماء والدواء، من الموت المؤجل في المخيمات، ومن الحياة المعلّقة على حافة النجاة. لم تعد الحرب خبراً عاجلاً، بل صارت واقعاً مزمناً، وصار القتل روتيناً يومياً، وصارت المأساة بلا سقف.

في اليوم الألف، يجب أن يُقال بوضوح لا لبس فيه: هذه الحرب ليست قدراً. ليست لعنة سماوية، ولا امتحاناً إلهياً، ولا مصادفة تاريخية. إنها نتيجة مباشرة لجشع السلطة، وفساد النخب، وتواطؤ السلاح، وخيانة السياسة. إنها حرب صُنعت بأيدٍ سودانية، ورُعيت بأموال إقليمية، وغُطيت بصمت دولي فاضح. وكل من يبررها، أو يصمت عنها، أو يربح منها، شريكٌ في الدم، مهما ادّعى الحياد.

ألف يوم والبلاد تُدار بمنطق "الغنيمة"، لا بمنطق الدولة. تُقسّم المدن كما تُقسّم الكعكة، وتُنهب الموارد باسم الوطنية، ويُستباح الإنسان باسم الأمن. سقطت كل الأقنعة، وبانت الحقيقة عارية: لا أحد من المتحاربين يقاتل من أجل السودان، بل يقاتلون فوق جثته. لا أحد يحمل مشروعاً للحياة، بل مشاريع متنافسة للموت، يتسابق أصحابها على من يحصد أكثر، ومن يدمّر أسرع، ومن يحكم على أنقاض أوسع.

وفي المقابل، ألف يوم من خذلان العالم. بيانات قلق لا توقف رصاصة، ومؤتمرات مانحين لا تعيد طفلاً إلى أمه، ووساطات بلا أنياب تُدار كأنها تمارين دبلوماسية لا مأساة إنسانية. تُترك دارفور تُستنزف مرة أخرى، وتُترك الخرطوم تُمحى، وتُترك الجزيرة تُنهب، ويُترك السودان ليكون مثالاً جديداً على فشل النظام الدولي في حماية البشر عندما لا تكون دماؤهم ذات قيمة استراتيجية.

لكن، وسط هذا الليل الكثيف، هناك حقيقة لا يمكن قتلها: الشعب السوداني لم يُهزم. نعم، هو مُنهك، جريح، مكسور الخاطر، لكنه لم يستسلم. في الأحياء المحاصرة، وفي القرى المنسية، وفي المنافي البعيدة، يواصل السودانيون اختراع الحياة من العدم. أطباء بلا مستشفيات، معلمون بلا مدارس، متطوعون بلا موارد، وأمهات بلا ضمانات سوى الأمل العنيد. هذا الشعب، الذي خُذل ألف مرة، لا يزال واقفاً، لأن البديل هو الفناء الكامل.

اليوم الألف ليس مناسبة للبكاء وحده، بل للمحاسبة. محاسبة من أشعلوا الحرب، ومن موّلوها، ومن سوّقوا لها، ومن صمتوا عنها. محاسبة الخطاب الذي زيّن العنف، والسياسة التي شرعنته، والإعلام الذي برّره، والمجتمع الدولي الذي تواطأ بالصمت. لا سلام بلا عدالة، ولا مستقبل بلا مساءلة، ولا وطن يُبنى فوق مقابر مفتوحة.

ألف يوم من الحرب تعني شيئاً واحداً: أن الاستمرار جريمة، وأن التطبيع مع القتل خيانة، وأن الصمت لم يعد خياراً أخلاقياً. إما أن يتوقف هذا الجنون، وإما أن يبتلع ما تبقّى من السودان. في اليوم الألف، نكتب لا لأننا نملك الأمل كاملاً، بل لأننا نرفض أن نموت صامتين. نكتب غضباً، وحداداً، واحتجاجاً على عالم قبل أن يرى السودان يحترق، وقرّر أن يشيح بوجهه.

هذا ليس نداء شفقة، بل صرخة حق. السودان يستحق الحياة، ويستحق السلام، ويستحق دولة لا تُدار بالبندقية. ألف يوم تكفي وأكثر ليدرك الجميع أن هذه الحرب لا منتصر فيها، وأن الخاسر الوحيد . كل مرة . هو الإنسان السوداني.

الغلاف

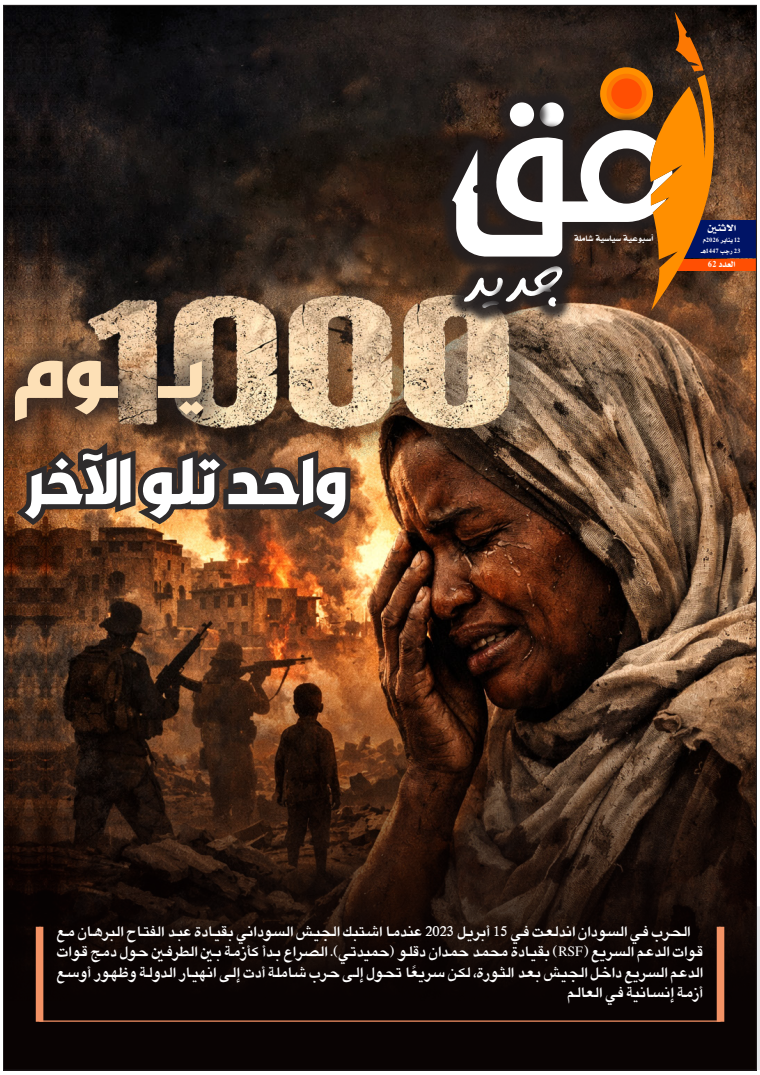

وجهات نظر

دولة 56 (المستقلة).. سبعين سنة في انتظار (البركة)..!؟ (1-2)
شمس الدين ضوالبيت 17

الإخوان المسلمون: عقائدية التنظيم أم إيمانية الدين؟
د.وجـــدي كامـــل 22

بعد ألف يوم من الحرب:
قراءة في مشروع رؤية مجموعة نداء سلام السودان بين معاناة المدنيين وأسئلة الانتقال
محمد عمر شمينا 42

المعلومة كسلاح والحقيقة كضحية في حربنا العبثية
حيدر المكاشفي 51

من الفوضى إلى الاحتراف
إعادة هندسة القطاع الأمني والعسكري في السودان 4 - 5
د. عصام الدين عباس 54

سويسرا السودانية_ هندسة دستورية للخروج من نفق «الدولة الفاشلة» في السودان
احمد عثمان محمد المبارك 58

البطالة القسرية: كيف نزعت الحرب سبل العيش من السودانيين
وئام كمال الدين 65

الذكاء الاصطناعي والواقع المُصطنَع: قراءة في الماء والذاكرة
عمر سيد أحمد 67

شرق السودان على «فوهة بركان»
تقاطعات إقليمية ودولية وسلاح منفلت وحركات تتناسل 04

سلاح باكستان السـودان ميـدان رمـاية 13

1000 يوم خراب شامـل وانكسـار دولة 35

الخرطوم بعد ألف يوم موت... هل يكفي الأمل لإعادة مدينة من تحت الركام؟ 39

المتعاونون .. من الأفراد الى المؤسسات وتصفية الخصومات 45

الأبيـض.. تدهور الأوضاع الإنسانية للنازحين 48

غياب إدارة ونقص حاد في المياه الموسم الشتوي في عين الفشل 61

الكاتب الحقيقي لا يكتب من خندق أعمى
عمر الصايم: الحرب حالة مشبعة بالقبح والأدباء هم هداة السلام 90

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

شرق السودان على «فوهة بركان»

تقاطعات إقليمية ودولية وسلاح منفلت وحركات تتناسل

ملخص

يقف شرق السودان اليوم على «فوهة بركان» بفعل تداخل معقّد لعوامل داخلية وإقليمية، أبرزها تعدد الفصائل المسلحة، السلاح المنفلت، والحدود المفتوحة، إلى جانب ارتباطات خارجية وحضور استخباراتي كثيف. هذا الواقع خلق حالة قلق عام، حيث يعيش المواطن تحت تهديد دائم لاحتمالات الانفجار، بينما تتصارع قوى متعددة على النفوذ في إقليم هش أصلًا ومثقل بتاريخ من التهميش.

يرى محللون، أبرزهم أمير بابكر عبد الله، أن المشهد «مفخخ» منذ سنوات، نتيجة لسياسات النظام البائد التي عمّقت القبلية وسلّحتها سياسيًا، وأضعفت العمل المدني والدولة نفسها. ورغم وجود تحالفات تعلن رفضها للحرب، إلا أن هذا الرفض يظل ناقصًا ما لم يُترجم إلى مواقف عملية واضحة، تشمل نزع السلاح، ورفض التمليش، وبناء مشروع سلام حقيقي يحمي الإقليم من الانزلاق إلى العنف القبلي.

يحذّر قياديون من شرق السودان من أن الحياد غير المنظّم قد يكون خطرًا بقدر الانخراط في الحرب، إذ قد يفتح الباب لاختراقات أمنية وصراعات بالوكالة، خاصة مع تقاطع مصالح إقليمية ودولية، ودور إريتريا وإعادة تموضعها وفق حسابات أمنية. كما تتقاطع هذه المخاوف مع فشل الدولة المركزية تاريخيًا في إدارة التنوع وتحقيق التنمية المتوازنة، ما غذّى مطالب الحكم الذاتي وإدارة الموارد.

يجمع المتحدثون، ومنهم اللواء معتصم عبد القادر وشهاب إبراهيم الطيب، على أن تفادي الانفجار يتطلب تغليب صوت العقل والحوار، واستعادة دور الدولة، وبناء موقف موحد قائم على السلام لا الحرب. فبدون مشروع وطني جامع، ومؤسسات فاعلة، وعدالة في توزيع السلطة والثروة، سيظل شرق السودان عرضة للتفجر، وتبقى كل الاحتمالات مفتوحة في بيئة شديدة الاضطراب.

أفق جديد

في شرق السودان، لا يبدو المشهد مجرد توصيف سياسي عابر، بل حالة معيشة كاملة التفاصيل. الإقليم يقف، بكل ثقله الاجتماعي والجغرافي، على «فوهة بركان» يمكن أن ينفجر في أية لحظة. الناس متوجسون، يمشون في الطرقات وهم يلتفتون يمنة ويسرى، كأن الخطر يسكن الهواء. لا شيء يدعو إلى الطمأنينة، ولا مؤشر واحد يوحي بأن الغد أقرب إلى الأمان من اليوم. في هذا الفضاء القلق، يتعايش الشرق مع أحد عشر فصيلاً مسلحاً، متناقضي الأهداف، متصادمي المصالح، يجمعهم سباق محموم نحو النفوذ، غالباً على حساب الإنسان البسيط الذي لا يملك سوى دفع ثمن صراعات لا ناقة له فيها ولا جمل. معظم هذه القيادات، إن لم يكن كلها، تنتمي بطريقة أو بأخرى إلى النظام البائد، أو خرجت من عباءته، وتحمل في جيوبها ارتباطات إقليمية ودولية معقدة. في مدن الشرق، يتردد همس عن وجود كل أجهزة المخابرات العالمية تقريباً، ولا أحد يدري على وجه الدقة ماذا تفعل أو لأي غاية تعمل. أما الحدود مع إثيوبيا وإريتريا، فهي تعج بالمسلحين من الطرفين، في مشهد مفتوح على كل الاحتمالات.

مشهد مفخخ

في هذا السياق المشحون، يقدّم الكاتب الصحافي والمحلل السياسي أمير بابكر عبد الله قراءته للموقف، وهو يضع إصبعه مباشرة على جذور الأزمة. بالنسبة له، المشهد في شرق السودان ليس وليد اللحظة، بل هو مشهد «مفخخ» منذ سنوات طويلة، زادته سنوات حكم الإنقاذ احتقاناً فوق احتقان. تلك السنوات لم تكتف بإدارة البلاد بعقلية الإقصاء، بل استخدمت القبلية كسلاح سياسي، ورافعة مقصودة لخلق بيئة مليئة بالتوترات، كما حدث في أقاليم السودان المختلفة. كانت تلك استراتيجية واضحة تخدم بقاء النظام في الحكم، وتحد في الوقت نفسه من أي تمدد مدني في المناطق الأقل نمواً. لذلك، ليس مستغرباً، في نظره، أن نرى اليوم تداعيات تلك الاستراتيجية تمشي على قدمين في ظل الوضع الراهن.

ومع ذلك، لا ينكر أمير أن يكون هناك جانب إيجابي في المشهد، يتمثل في وجود تحالف يتبنى حمل السلاح كآلية، لكنه يرفض الانخراط في الحرب ويدعو إلى السلام. من حيث المبدأ، يرى أن هذا الموقف جيد، بل ومهم في لحظة تتغلب فيها لغة الرصاص على كل ما عداها. غير أن المشكلة، كما يوضح، لا تتعلق بالأمنيات أو النوايا المعلنة، وإنما بالخطوات العملية التي تعكس هذا الموقف وتمنحه مصداقية حقيقية. فإلى أن تتحول الدعوة إلى السلام إلى أفعال واضحة تدعم صوت الداعين إليه وسط ضجيج الحرب المرتفع، ستظل هذه الحركات المسلحة المتحالفة في شرق السودان متوائمة، بشكل أو بآخر، مع

شهاب إبراهيم:

كل الاحتمالات تظل واردة في بيئة مضطربة

اللواء معتصم:

أخطاء وفشل متراكم غذي إحساس الظلم في الأقاليم

أمير بابكر:

المشهد «مفخخ» منذ سنوات طويلة

قيادي من الشرق:

افورقي أعاد اتموضوعه وهذا ما نخشاه

سياسات التمليش التي تتم أحياناً بضوء أخضر من الدولة، وأحياناً بغض الطرف عنها، وفي الحالتين يكون الثمن مدفوعاً من حساب الجيش الواحد، ومن حساب احتكار الدولة للعنف المشروع.

قبيلة مسيسة

وعندما يُطرح السؤال حول ما إذا كان هذا الموقف يشكل خطوة لحماية الإقليم من الانزلاق إلى العنف، أم مجرد تموضع سياسي قد يفتح الباب لتعقيدات أمنية جديدة، يأتي رد أمير حاسماً. بصيغته الراهنة، يقول، هذا الموقف بالتأكيد ليس خطوة لحماية الإقليم من العنف. وهو، في جوهره، ليس تموضعاً سياسياً بقدر ما هو تموضع يتخذ من القبلية منصة للانطلاق. هذا التمركز القبلي أفرز، بالفعل، موقفاً واستقطاباً موازياً له، يحمل المواصفات نفسها تقريباً، وإن اختلفت الأهداف والرؤى. حماية الإقليم من العنف، في نظره، تتطلب موقفاً صارماً تجاه الحرب، ودعوة مباشرة لنزع السلاح من القبائل، مع ضغط حقيقي على الدولة لتحمل مسؤولياتها كاملة دون مواربة.

القلق المتصاعد من احتمال تحول الخلافات السياسية في الشرق إلى صراعات قبلية مسلحة ليس قلقاً نظرياً. للشرق تاريخ قريب مع هذا النوع من الصراعات، وكانت السياسة دائماً هي المحرك الأساسي لها. الدولة، أو السلطة الحاكمة، كرست عبر عقود استخدام القبيلة كرافعة سياسية، ما أدى إلى انحراف دور الإدارات الأهلية من كونها حارسة للقيم الاجتماعية وحكيمة للأمة، إلى لاعبة رئيسية في الدوري السياسي بكل تناقضاته وتعقيداته. ومع هذا الانخراط، فقدت القيادات الأهلية هيبتها ووقارها، وصارت جزءاً من الأزمة بدل أن تكون جزءاً من الحل.

في الوقت ذاته، لعبت القيادات والمنظمات السياسية دوراً رئيسياً في تراجع العمل السياسي والمدني وسط الجماهير، خاصة في المجتمعات المحلية والريفية المرتبطة بالقبيلة. تكلست هذه القيادات، وعجزت، وربما لم ترغب أصلاً، في ترسيخ مفاهيم العمل المدني الديمقراطي. تحولت إلى صالونات تنتج أفكاراً ورؤى وبرامج لا تستصحب الواقع السوداني المعقد، الأمر الذي دفعها إلى اللجوء لوسائل وآليات قصيرة المدى. هذه الطرق المختصرة فتحت الباب واسعاً أمام حمل السلاح، أو التحالف مع من يحمله، أو حتى اختراق مؤسسة الدولة العسكرية للتحكم في عنف الدولة وتجييره لصالح أجندات ضيقة.

صوت العقل

أمام هذا كله، يرى أمير أن المطلوب الآن هو إعمال صوت العقل. أن تعود القيادات الأهلية إلى قواعدها الاجتماعية، وأن تعمل على تقوية الروابط وحمايتها، وأن تستعيد دورها الحقيقي بعيداً عن وحل السياسة. وهذا الأمر،

كما يؤكد، لا يخص شرق السودان وحده. بالتوازي، يجب على القيادات السياسية أن ترتقي بمنظوماتها الحزبية، وأن تعمل بجدية على الارتقاء بالعمل المدني الديمقراطي. على الجميع أن يضع «السودان أولاً» عبر صياغة عقد اجتماعي جديد، يقوم على التراضي والتوافق، ويعبر عن الجميع دون استثناء. وهي خطوة ليست بالبساطة التي قد يتخيلها البعض، بل عملية معقدة تتطلب مجهودات كبيرة وتنازلات حقيقية. وربما، كما يقول، كان من قدر الله أن تأتي هذه الحرب القاسية لتجبرنا على إعادة النظر، وأن نرجع البصر كرتين لعلنا نهتدي إلى المسار الصحيح.

أما فيما يتعلق بمشروعية مطالب الحركات المسلحة في شرق السودان بالحكم الذاتي أو إدارة موارد الإقليم، فيوضح أمير أن هذه المطالب ليست وليدة اللحظة، ولا مرتبطة فقط بتداعيات الحرب الراهنة. هي مطالب قديمة، تزامنت مع بدايات الحكم الوطني نفسه، وهي نتيجة مباشرة لخلل بنيوي عميق في الدولة السودانية. الحرب الحالية ليست سوى أبرز تجليات هذا الخلل، إذ كشفت ظهر الدولة وعرّت هشاشتها وضعف بنيتها وبنيانها. أول ما كشفته هذه الحرب هو فقدان الدولة لعقيدة شاملة جامعة، تقوم عليها مؤسساتها، وتمثل المنصة الصلبة التي تنطلق منها لتحقيق أهدافها وتطلعات شعبها.

دولة غائبة

هذا الخلل البنيوي هو الذي قاد إلى المشهد الماثل أمامنا اليوم. ويمكن، في ظل هذا الواقع، لأي مجموعة تحمل السلاح أن تتبنى هذه المطالب لتبرير موقفها. لكن المحك الأساسي، كما يشدد أمير، هو السؤال الجوهري: هل لدينا دولة نطالبها بهذه الحقوق، أم أننا نطالب أشخاصاً أو قوى قائمة على أمر السلطة؟

تحقيق هذه المطالب عبر مسار سياسي سلمي، بعيداً عن لغة السلاح، يظل ممكناً من حيث المبدأ، لكنه مشروط بتوافر مواعين سياسية حقيقية تُطرح داخلها هذه المطالب، وتكون لديها من السعة والقدرة ما يعزز الثقة فيها. هذه المواعين يجب أن تستوعب الجميع وفق مشروع وطني متفق عليه. عندما تجد المجتمعات المحلية نفسها مساهمة بفعالية في إنشاء وتشكيل هذه الأطر، سترتقي إلى تبني رؤية الدولة والدفاع عنها، وهو ما سيدفع بتطور المسار المدني الديمقراطي إلى الأمام.

لكن طالما ظلت هذه المواعين تؤسس على مقاس رؤى أحادية إقصائية، تستفيد من الوضع الدستوري المؤقت الذي لازم الحكومات الوطنية منذ الاستقلال، سيظل الاحتقان مستمراً، وسيظل السلاح هو الآلية الأسهل للتعبير عن المطالب. وهي آلية مجربة، لا تحتاج إلى كثير اجتهاد أو عناء. لذلك، فإن أي تسوية سياسية شاملة لا تضع هذا الأمر في حساباتها، ولا تُصاغ وفق رؤية مستقبلية تستوعب المطالب الإقليمية وتؤسس لحكم فدرالي قائم على التعددية ومصالح الجميع، لن تحل الأزمة، بل قد تؤجلها، مع تعميقها بصورة أكبر.

الارتباط الارتري

وعن مسألة الارتباط التاريخي لبعض فصائل الشرق بإريتريا، يوضح أمير أنه لا يوجد في الأصل ارتباط تاريخي من هذا النوع. فعندما خاضت الثورة الإرترية حربها ضد إثيوبيا، لم تكن هناك فصائل سودانية مسلحة في الشرق. ما يحدث اليوم هو ارتباط مصلحي، تحكمه علاقات السلطة الحاكمة سواء في إريتريا أو في السودان. هناك تداخل قبلي بين الدولتين، كما هو الحال بين السودان ودول حدودية أخرى، لكن أصل هذه الارتباطات يعود إلى طبيعة العلاقة بين الأنظمة. وقد لعب نظام الحركة الإسلامية دوراً أساسياً حين تبنى تنظيمات معارضة للنظام الإريتري على أسس عقائدية وإثنية، ما دفع الطرف الآخر في مرحلة ما إلى تبني تنظيمات معارضة سودانية.

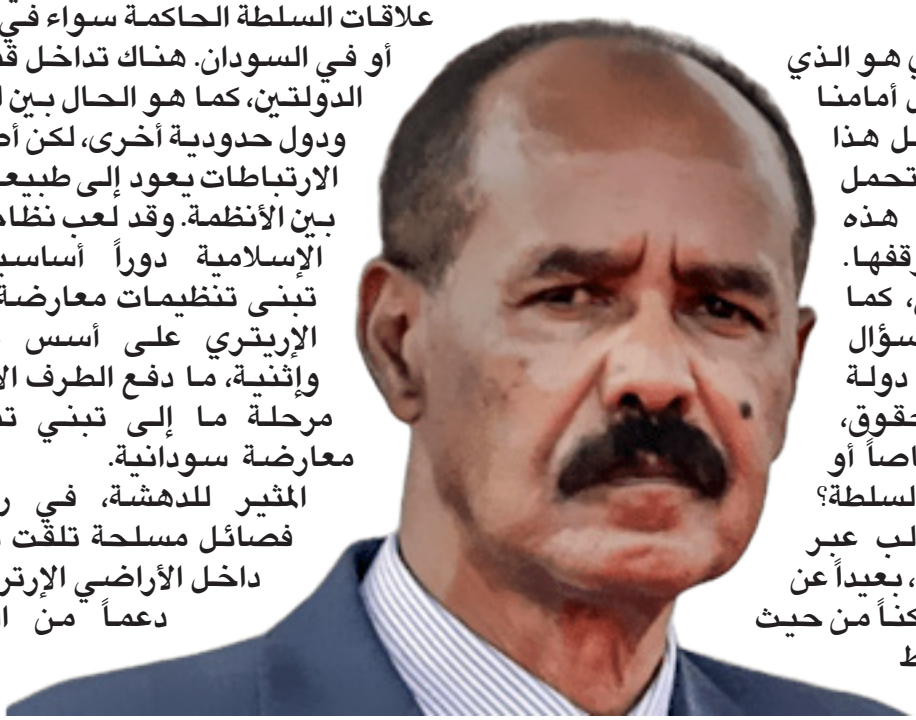

المثير للدهشة، في رأيه، أن فصائل مسلحة تلقت تدريبها داخل الأراضي الإرترية تجد دعماً من الحكومة

السودانية، وكأنما هناك تنسيقاً أو اتفاقاً غير معلن بين الحكومتين. بل إن هذا الوضع دفع أحد الموقعين على اتفاقية سلام جوبا من شمال السودان إلى الإعلان عن أن لديه قوات ستتدرب في إريتريا. مصدر القلق الحقيقي، هنا، هو مدى ارتباط هذه الفصائل بالنظام في إريتريا، خاصة في ظل السيولة السياسية والأمنية التي يعيشها السودان. فطالما كانت مرتبطة بنظام خارجي، ستعمل على رعاية أجندته وأجندة حلفائه، حتى وإن تعارض ذلك مع السيادة الوطنية السودانية. والعلاقات القائمة على المصالح وحدها تظل دائماً عرضة للاهتزاز، وهو ما سينعكس مباشرة على الإقليم ثم على البلاد بأسرها.

موقف موحد

وفي ظل وجود تكتلين رئيسيين في شرق السودان، أحدهما موالٍ للجيش، والآخر يتخذ موقف الحياد من الحرب، يرى أمير أن بناء موقف موحد لأهل الشرق يتطلب أولاً وضوحاً في تعريف المواقف. الانقسام المجتمعي والسياسي الذي أحدثته الحرب عميق في كل السودان، لكن، في تقديره، لا يوجد موقف محايد فعلياً من الحرب. هناك موقفان لا ثالث لهما: موقف مع الحرب، ويشمل الأطراف التي تخوضها وتدعو لاستمرارها، وموقف مع السلام. أما الحياد، فهو موقف ملتبس، يتأثر بالدعاية والرؤى الإقصائية. كما لا يرى أن موقف السلام يناقض الوقوف مع الجيش كمؤسسة وطنية، بل يعتبر السلام فرصة حقيقية لاستعادة الجيش قوته ودوره، خاصة وأن تصدره للمشهد الآن جاء نتيجة لغياب الدولة التي يُفترض أن يكون إحدى مؤسساتها.

الموقف الموحد لأهل الشرق، في نهاية المطاف، لا يجب أن يُبنى على الحرب، بل على السلام. لأن الانقسام القائم سيتسع أكثر مع إطالة أمد الحرب، وقد يقود إلى انفجار الوضع في الإقليم. فالتحالف الداعي للحرب تحالف مسلح، والرافض للحرب أيضاً تحالف مسلح، ومن الطبيعي ألا يقف أي منهما مكتوف الأيدي إذا استفزه الطرف الآخر. وإذا سادت لغة الحرب، فإنها قد تجرفهما معاً. المطلوب، كما يختم أمير، هو استعادة الدولة. فبدون الدولة، ستسد القبيلة الفراغ، وستسود العصبية وتداعياتها، تماماً كما وصفها ابن خلدون قبل قرون.

وغير بعيد عن مقاربة أمير بابكر عبد الله، يذهب قائد رفيع من قيادات شرق السودان، فضّل حجب اسمه لحساسية الأوضاع في الإقليم، إلى تشخيص لا يقل حدة، وإن بدا أكثر حذرًا في لغته، كمن يمشي فوق أرض رخوة يعرف أنها قد تنهار في أي لحظة. حديثه لا يبدأ من الشعارات، بل من إدراك عميق لطبيعة الحرب نفسها، وللمكان الذي يقف فيه الشرق داخل هذه المعادلة القاسية.

يرى القيادي أن موقف تحالف «شرق السودان» الرافض للانخراط في الحرب الدائرة هو، من حيث المبدأ، موقف عقلاني ومسؤول. فالحرب، كما يقول، ذات طابع تدميري شامل، لا تخدم أي مشروع وطني ولا تمنح الأقاليم الهامشية سوى مزيد من الخسائر. وهي حرب لا يربح فيها أحد، بينما تُستنزف فيها المجتمعات المحلية كوقود بشري بلا مقابل سياسي حقيقي. من هذه الزاوية، ينسجم رفض الانخراط مع خصوصية إقليم الشرق، الذي عانى تاريخيًا من التهميش والإقصاء، ويدرك بحكم التجربة أن الزج به في حرب مركزية لن يفضي إلا إلى إعادة إنتاج المأساة نفسها، بوجوه جديدة.

تقاطع مصالح

غير أن هذا الموقف، على وجاهته، لا يكفي وحده لحماية الإقليم. فالعقلانية، إن لم تُسند برؤية سياسية واضحة، وبآليات أمن مجتمعي فعالة، وبنسيج من التنسيق الحقيقي مع القوى المدنية والإدارات الأهلية، قد تتحول إلى عبء. ويخشى القيادي أن يُفسَّر هذا الرفض من أطراف الصراع كحياد سلبي، أو كفراغ أمني قابل للاختراق، في إقليم مفتوح على الاحتمالات، تتقاطع فيه المصالح والسلاح والحدود.

الرفض المعلن للحرب، في تقديره، يحمي الشرق جزئيًا من الاستنزاف العسكري المباشر، لكنه في الوقت نفسه قد يفتح الباب لتعقيدات أمنية جديدة إذا لم يُدار بحكمة. فالإقليم قد يتحول إلى ساحة نفوذ غير مباشر لقوى متصارعة، أو إلى مساحة لتجنيد شباب الشرق خارج الأطر الرسمية، أو إلى مسرح لاستخدام الورقة القبلية لإشعال صراعات محلية، كبديل أقل كلفة من المواجهة العسكرية المباشرة. وهنا يخلص إلى خلاصة موجعة: الحياد غير المنظم قد يكون خطرًا بقدر الانخراط غير المحسوب.

صراع مسلح

القلق الأكبر، في رأيه، يكمن في احتمال انزلاق الخلافات السياسية إلى صراعات قبلية مسلحة. تفادي هذا السيناريو، كما يقول، لا يتحقق بالنيات الحسنة وحدها، بل بإجراءات صارمة وواضحة. أول هذه الإجراءات هو الفصل الصريح بين السياسي والقبلي، ورفض استخدام القبيلة كأداة تعبئة أو ضغط. ويلي ذلك تحريم الخطاب التحريضي الصادر عن القيادات السياسية، ومحاسبة كل من يستخدم لغة الإقصاء أو التخوين لتصفية حساباته. كما يشدد على ضرورة تفعيل آليات الإدارة الأهلية في حل النزاعات، ولكن ضمن إطار وطني لا يتجاوز الدولة ولا ينازعها سلطتها. إلى جانب ذلك، يرى أهمية إطلاق منصات حوار مجتمعي حقيقية، تضم الشباب والنساء، لا أن تظل محصورة في دوائر النخب التقليدية التي فقدت قدرتها على تمثيل الواقع.

أما الدور المطلوب من القيادات الأهلية والسياسية، فيصفه القيادي بعبارات مباشرة لا تحتمل التأويل. المطلوب هو حماية النسيج الاجتماعي عبر خطاب جامع لا إقصائي، ورفض عسكرة الخلافات المحلية تحت أي ذريعة، وتقديم نماذج قيادية مستعدة للتضحية بالمكاسب الضيقة من أجل الاستقرار العام. ويضيف أن التنسيق بين القيادات الأهلية والسياسية بات ضرورة وجودية، لأن التنافس المدمر بينهما لا يخدم سوى الفوضى. في هذه اللحظة التاريخية، يؤكد، القيادة ليست امتيازًا ولا وجاهة اجتماعية، بل مسؤولية ثقيلة سيحاسَب عليها أصحابها.

وحين ينتقل الحديث إلى مطالب الحكم الذاتي أو إدارة الموارد في شرق السودان، يتعامل معها القيادي من زاوية قانونية وسياسية واضحة. هذه المطالب، في رأيه، مشروعة ما دامت تُطرح داخل إطار وحدة الدولة السودانية، وتحترم الدستور، وتسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع السلطة والثروة. هي مطالب لا تنطوي بطبيعتها على نزعة انفصالية، بل تعكس فشل الدولة المركزية في إدارة التنوع وتحقيق التنمية المتوازنة.

تحقيق هذه المطالب، كما يرى، لا يكون إلا عبر مسار سياسي سلمي. بل يذهب أبعد من ذلك ليقول إن هذا المسار ليس خيارًا، بل ضرورة. مسار يبدأ بمؤتمر إقليمي جامع لشرق السودان، يضمن تمثيلًا حقيقيًا لا يقوم على القبلية ولا يُفرض من المركز، ويربط مطالب الإقليم بمشروع وطني شامل لإعادة بناء الدولة. السلاح، كما يؤكد، لم يحقق للسودان سوى المزيد من التفكك، ولن يكون أداة ناجعة لتحقيق مطالب الشرق، مهما بدت المظالم عميقة.

إعادة تموضوع

وعند سؤاله عن موقف الرئيس الإريتري أسياس أفورقي من الحرب، يختار القيادي توصيفًا براغماتيًا. موقف أسياس، في تقديره، لم يتغير جذريًا، بل أعاد التموضع وفق حسابات تتعلق بأمن الحدود، وتوازن القوى الإقليمي، ومنع انتقال الفوضى إلى الداخل الإريتري. هو موقف تحكمه حسابات أمن قومي صارمة، لا دوافع أيديولوجية ثابتة.

أما ما يتردد عن تدريب إريتري لمجموعات سودانية من شرق السودان، فيشير إلى وجود مؤشرات وشهادات غير رسمية تتحدث عن ذلك، لكنه يحذر في الوقت نفسه من خطورة أي دعم خارجي لمجموعات سودانية خارج إطار الدولة. مثل هذا الدعم، في نظره، يشكل تهديدًا حقيقيًا للاستقرار الإقليمي، ويعمّق هشاشة الوضع الداخلي.

وفي ما يتعلق بتقاطع أسياس أفورقي مع الإخوان المسلمين، يرى القيادي أن العداء التاريخي بين الطرفين لم يُلغَ على المستوى الأيديولوجي، لكنه تراجع تكتيكيًا بفعل تغيرات الإقليم، وضعف البدائل، والحاجة إلى أدوات نفوذ داخل السودان. هو تقاطع مصالح مؤقت، لا تحالف استراتيجي طويل الأمد.

ضغوط متزايدة

وعند رسمه لخريطة التحالفات في شرق السودان اليوم، تبدو الصورة معقدة ومفتوحة. قوى سياسية منقسمة بين الحياد والمراهنة والانتظار، قيادات أهلية تحاول حماية مناطقها وسط ضغوط متزايدة، تدخلات إقليمية حذرة وغير معلنة، وشارع شبابي قلق، مثقل بالأسئلة، بلا مشروع سياسي واضح يقوده. الاتجاه المستقبلي، كما يراه، سيعتمد على قدرة القوى السياسية على إنتاج خطاب جامع، وعلى نجاحها في منع الانزلاق القبلي، وعلى ربط قضايا الشرق بمسار وطني شامل لا يُدار من خارج الإقليم ولا يُختزل في صفقات عابرة.

وفي خلاصته، يضع القيادي الشرق أمام

معادلة حاسمة: الإقليم يقف اليوم عند مفترق طرق تاريخي. إما أن يتحول إلى نموذج للعقلانية السياسية، ويختار تفادي الحرب رغم كل الاستفزازات، أو أن ينزلق إلى ساحة جديدة لصراعات بالوكالة، إذا فشلت النخب في تحمل مسؤولياتها، وواصلت الهروب من استحقاقات اللحظة.

وعلى النسق ذاته، يقدّم الخبير الأمني اللواء «م» معتصم عبد القادر قراءة تنطلق من زاوية مختلفة في الشكل، لكنها تلتقي في الجوهر مع فكرة مركزية مفادها أن الحرب الجارية في السودان ليست خيارًا شعبيًا ولا مؤسسيًا، بل حالة اضطرار فرضتها معادلات الدفاع عن الوجود والدولة.

يبدأ اللواء حديثه بالتأكيد على أن الرفض العام للحرب يكاد يكون إجماعًا وطنيًا، لا يقتصر على الشارع السوداني وحده، بل يشمل المؤسسة العسكرية نفسها. فالجيش السوداني، بحسب توصيفه، لا يخوض هذه الحرب حبًا فيها ولا سعيًا لاستدامتها، وإنما دفاعًا عن النفس، وعن العرض، وعن الأرض، في مواجهة تهديد مباشر لكيان الدولة. ولهذا السبب، فإن أي مبادرة سلام طُرحت، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، قوبلت بالاستجابة والجلوس إليها، بما يعكس – من وجهة نظره – استعدادًا مبدئيًا للسلام متى ما توفرت شروطه الواقعية.

حركة جهوية

وعند انتقاله إلى ما يجري في شرق السودان، يضع اللواء هذه التحركات في سياقها التاريخي، معتبرًا أنها ليست طارئة ولا معزولة عن مسار الدولة منذ الاستقلال. فالحركات الإقليمية والجهوية، في الشرق كما في دارفور وجبال النوبة وغيرها، ظاهرة قديمة، تكررت بأشكال مختلفة، حيث تعلن كل حركة مطالب محددة، ثم تنخرط في أنشطة سالبة، قبل أن تعود لاحقًا لتصبح جزءًا من النظام الحاكم، لتفسح المجال بعدها لظهور حركة جديدة، وهكذا دواليك. ويشير إلى أن هذه الظاهرة تشبه – إلى حد بعيد – تكاثر الأحزاب السياسية، حيث تتناسل الكيانات دون معالجة جذرية لأسباب الخلل.

في تقديره، فإن الأوضاع في شرق السودان، كما في بقية أنحاء البلاد، اتسمت تاريخيًا بتعدد الفصائل في الوقت نفسه، وبخلافات تقوم أحيانًا على أسس جهوية أو عرقية. غير أن هذه الخلافات، كما يلاحظ، غالبًا ما تخبو حدتها بمجرد وصول هذه الجهات إلى أي شكل من أشكال السلطة، ما يكشف – في رأيه – عن أن جزءًا كبيرًا من هذه الصراعات مرتبط بالمواقع والمصالح أكثر من ارتباطه بالمطالب العامة.

ورغم الحالة الأمنية الهشة التي تعيشها البلاد اليوم نتيجة للحرب، إضافة إلى الضعف العام في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا يرى اللواء أن مثل هذه الحركات تشكّل تأثيرًا حاسمًا على مجمل الأوضاع في شرق السودان. ويؤكد أن الإقليم، شأنه شأن بقية الأقاليم، يحتاج إلى التركيز على قضايا التنمية أكثر

من الانشغال بالمسائل السياسية التي كثيرًا ما تكون دوافعها شخصية، أو امتدادًا لأجندات إقليمية ودولية.

حالة انتباهة

ويضيف أن البيئة الإقليمية الحالية لا تسمح بنمو أو تمدد مثل هذه الحركات كما كان الحال في السابق. فالدولة السودانية تعيش حالة «انتباهة كبرى» إزاء الأخطار التي تواجهها، كما أن دول الجوار والدول ذات التأثير العابر – مثل المملكة العربية السعودية وإريتريا ومصر – تتابع الأوضاع في السودان عن كثب. ويستحضر في هذا السياق تجربة التسعينات، حين كانت حركات شرق السودان تعتمد بدرجة كبيرة على حالة العداء بين السودان وبعض دول الجوار، خصوصًا إثيوبيا في منتصف التسعينات، وإريتريا خلال فترة احتضانها للتجمع الوطني. تلك الظروف، بحسب وصفه، لم تعد قائمة اليوم.

بل على العكس، يشير اللواء إلى أن إريتريا تُعد الدولة الأولى والوحيدة التي أعلنت موقفًا واضحًا وصريحًا إلى جانب الجيش السوداني والحكومة السودانية منذ 15 أبريل 2023، ولا يزال هذا الموقف ثابتًا، مع وجود تعاون وتواصل ممتد بين إريتريا والحكومة والجيش السودانيين. ويرى أن هذا العامل الإقليمي يحدّ كثيرًا من قدرة أي تحركات مسلحة في الشرق على اكتساب عمق خارجي مؤثر.

ولا ينكر اللواء وجود حساسيات قديمة تضرب في النسيج الاجتماعي، سواء في شرق السودان أو في مناطق أخرى، تشارك في تشكيلها عوامل اجتماعية وإدارات أهلية متعددة. لكنه يؤكد في الوقت نفسه أن هذه المسائل، برغم خطورتها الكامنة، لا يراها قادرة على التأثير المباشر في الوضع الحالي للقوات المسلحة السودانية أو في توازنات الحرب الكبرى.

اختلال تنموي

وعند تناوله لمشروعية مطالب الحركات المسلحة، يضع اللواء معيارًا واضحًا: المطالب تصبح إشكالية حين تُبنى على فكرة استئثار إقليم بعينه بموارده دون غيره، أو حين تُختزل قضايا التنمية في منطق الخصوصية المطلقة. فاختلال التنمية وعدم توازن توزيع الثروة، كما يقول، مشكلة عامة تعاني منها كل أقاليم السودان، وليست حكرًا على منطقة دون أخرى. ويذهب إلى أن جوهر الأزمة ليس في قلة الموارد، إذ إن السودان غني بموارده في مختلف مناطقه، بل في سوء الإدارة، سواء من الشركات العاملة – خاصة في مجالات مثل التعدين – أو من الحكومات التي فشلت في إلزام هذه الجهات بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمعات المحلية.

من هذا المنطلق، يرى أن تحقيق المطالب التنموية بعيدًا عن حمل السلاح، وبعيدًا عن لغة التهديد والتوتر السياسي، هو الطريق الأضمن لحفظ الأمن والاستقرار. فطرح برامج تنموية واضحة، ومطالب خدمية مباشرة تمس حياة المواطنين في مجالات التعليم والصحة والبنى الأساسية، كفيل بإحداث نهضة حقيقية في الأقاليم، وهو ما يخفف تلقائيًا من خطاب السلاح. ويستشهد في هذا السياق بتجربة صندوق تنمية شرق السودان، التي لم تحقق نتائج إيجابية تُذكر، ليس لغياب الموارد، بل لسوء الاستغلال، حيث لا تزال بعض المشاريع التي أُنشئت – من مدارس ومساكن – غير مستخدمة أو غير مستفاد منها حتى اليوم، ما يستدعي مراجعة جادة وشاملة.

أما مستقبل شرق السودان، فيربطه اللواء بأي تسوية سياسية شاملة قادمة. فمثل بقية الأقاليم، يجب توسيع نصيب الشرق من الثروة، وعلى الحكومات المركزية أن تركز على مراقبة وتطوير واستخدام الموارد بما يخدم المواطن مباشرة. ويشدد على أهمية الاستثمار في البنى التحتية، وربط الأقاليم بالطرق، وتقوية الاتصالات، وتطوير خدمات المياه والكهرباء، باعتبارها عناصر أساسية لتقليص التوترات والنزاعات.

حقوق الاقاليم

وفي ما يتعلق بقضايا الموانئ والبحر الأحمر، يؤكد أن من حق الإقليم أن يكون له نصيب عادل من الإيرادات والاستثمار، كما هو الحال في كل أنحاء العالم. غير أنه يميّز بوضوح بين قضايا التنمية، التي ينبغي أن تُوجَّه للمواطنين والمناطق الأقل نموًا، وبين مسائل السيادة، التي تظل – كما في كل الدول – من اختصاص المركز. ويحذّر من أن التنازع حول السيادة مسألة خطيرة، تمثل أحد أكبر التهديدات الراهنة للإقليم وللوحدة الوطنية، مستحضرًا نماذج قريبة مثل صوماليلاند وبونتلاند في الصومال، وجنوب اليمن، وشرق ليبيا، إضافة إلى أقاليم سودانية أخرى ترفع مطالب مشابهة.

ويختم اللواء معتصم عبد القادر بالتنبيه إلى أن المركز سيواجه مستقبلًا مثل هذه الإشكاليات بصورة أوسع، ما يستدعي الاستعداد لها من الآن بوضع حلول واضحة وقابلة للتطبيق. فالتجارب السابقة، كما يرى، لم تفشل في الطرح بقدر ما فشلت في التنفيذ، وغالبًا ما تعثرت بسبب القوى السياسية نفسها، التي حملت السلاح باسم المطالب، ثم تحولت إلى قوى سلطوية بعيدة عن هموم الجماهير، وبعيدة عن التنمية والعمل الاقتصادي المنتج. في هذه الحلقة المفرغة، يختصر اللواء جوهر الأزمة، ويفتح في الوقت نفسه باب السؤال الأكبر حول كيفية كسرها.

. يقدّم الناطق الرسمي باسم التحالف السوداني، والقيادي في تحالف «صمود»، شهاب إبراهيم الطيب، إفادة سياسية تتسم بلغة أكثر مباشرة، لكنها لا تخلو من التحذير العميق من هشاشة اللحظة وخطورة الانزلاق إذا أسيء تقديرها.

بدوره يرى شهاب أن موقف تحالف شرق السودان الرافض للانخراط في الحرب يُعبّر، في جوهره، عن قدر معتبر من الحكمة، شريطة أن يكون موقفًا استراتيجيًا واعيًا لا مجرد رد فعل ظرفي. فهذا الرفض، من وجهة نظره، يجنّب أبناء شرق السودان المشاركة في حرب لا يجنون منها أي مكاسب حقيقية، بل يتحملون كلفتها دون مقابل. ويشير إلى أن مواطن الشرق لم يكن مستفيدًا من موارد إقليمه حتى قبل اندلاع الحرب، وجاءت هذه الحرب لتضاعف المأساة، إذ ضغطت على الموارد الشحيحة أصلًا، وفتحت الباب واسعًا أمام نهبها واستنزاف إيرادات الإقليم في ظل غياب الرقابة وانهيار مؤسسات الدولة.

مخاطر محتملة

غير أن هذا الموقف، كما يحذّر، لا يعفي الإقليم من المخاطر المحتملة. فكل الاحتمالات تظل واردة في بيئة مضطربة كهذه. وأي تحالفات أو تفاهمات تُبنى بين مكونات شرق السودان، سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اجتماعية، يمكن أن تشكّل عامل حماية حقيقي للإقليم إذا استهدفت منع الانزلاق إلى العنف. لكن الصورة تنقلب تمامًا، بحسب شهاب، إذا تعرضت هذه المكونات لضغوط إقليمية، أو فُرض عليها الانخراط في الحرب، أو المشاركة في سلطة الأمر الواقع، إذ إن ذلك قد يشعل صراعات داخلية، ويفتح باب المواجهة على مصراعيه.

ويؤكد شهاب أن تفادي الصراع في شرق السودان يمر، بالدرجة الأولى، عبر الحوار. وهو حوار يقول إنه قد بدأ بالفعل، رغم الصعوبات، ورغم وجود قوى لا ترغب في توحيد مكونات الشرق. هذه القوى، في تقديره، تسعى إلى احتكار تمثيل الإقليم سياسيًا واجتماعيًا، وهو ما يشكّل تهديدًا حقيقيًا، لأن احتكار التمثيل في مجتمع متنوع ومعقّد كالشرق يمكن أن يؤدي، في أي لحظة، إلى انفجار الوضع وتحوله إلى صراع اجتماعي مفتوح.

معادلة الاستقرار

وفي هذا السياق، يمنح شهاب القيادات الاجتماعية وزنًا محوريًا في معادلة الاستقرار. فهي، بحكم موقعها وتأثيرها، قادرة على تشكيل الرأي العام المحلي، وتوجيهه إما نحو التهدئة أو نحو التصعيد. ومن خلال هذا الدور، يمكن لهذه القيادات أن تسهم بفاعلية في تحييد أي صراع محتمل، وتغليب مصلحة استقرار شرق السودان على حساب الاستقطاب والمكايدات السياسية.

في مجمل إفادته، يقدّم شهاب إبراهيم الطيب قراءة تحذيرية ترى في رفض الحرب فرصة لحماية الإقليم، لكنها في الوقت نفسه تنبّه إلى أن هذه الفرصة قد تضيع إذا لم تُحصّن بالحوار، وبوحدة المكونات، وبوعي عميق بمخاطر الضغوط الخارجية وفتنة احتكار التمثيل

سلاح باكستان

السودان ميدان رماية

ملخص

إثارة صفقة سلاح تُقدَّر بنحو 1.5 مليار دولار في خضم الحرب السودانية لا تعني مجرد رقم ضخم، بل تكشف إصرارًا على مواصلة الصراع وتغليب خيار الحسم العسكري. الحرب تجاوزت كونها نزاعًا داخليًا، وأصبحت نموذجًا لحرب بالوكالة، تُدار وتُموَّل من الخارج، فيما تتحول الأطراف المحلية إلى أدوات تنفيذ.

حجم الصفقة المتداولة، التي تشمل طائرات هجومية ومسيرات وأنظمة دفاع جوي، لا يتناسب مع الواقع الاقتصادي المنهار في السودان، ما يرجّح حتمية التمويل الخارجي. هذا التمويل لا يكون بلا شروط، بل يرتبط بمصالح تسعى لإطالة أمد الحرب أو التحكم في مساراتها، وهو ما حذرت منه الأمم المتحدة مرارًا.

دخول السلاح الباكستاني على خط الحرب لا يُقرأ بمعزل عن التوقيت والاصطفافات الإقليمية. فباكستان، كدولة مصدّرة للسلاح، غالبًا ما تعمل ضمن شبكات تفاهم أوسع، ما يشير إلى أن الصفقة حلقة في ترتيبات غير معلنة، تهدف إلى الحفاظ على توازن هش يمنع الحسم ولا يفتح أفق السلام.

يفقد الفاعلون المحليون استقلال قرارهم، وتتحول الحرب إلى مشروع اقتصادي وشبكة مصالح، بينما يدفع المدني الثمن كاملًا من دمار ونزوح وانعدام أمان. الصمت الدولي حيال استمرار تدفق السلاح يعكس قبولًا ضمنيًا بالحرب كأمر واقع، ما يجعل السودان ساحة صراع للآخرين لا دولة ذات سيادة كاملة.

حين تُثار مسألة صفقة سلاح تُقدَّر قيمتها بنحو مليار ونصف المليار دولار في سياق حرب مستعرة، فإن المطلوب ليس الانبهار بالرقم ولا الاكتفاء بالدهشة الأخلاقية، بل تفكيك الحيثيات التي تجعل مثل هذه الصفقة ممكنة، ودراسة الدلالات السياسية والعسكرية التي تترتب عليها.

ويعد هذا موشرا على الرغبة في الاستمرار في حرب تبدو أفق التوصل إلى حل سلمي لها لايزال بعيدا في ظل ارتفاع أصوات ضرورة الحسم العسكري.

وحرب السودان التي تجاوزت الالف يوما من الاشتعال لازالت تستقبل مزيد من الأسلحة، ولم تعد تُقرأ بوصفها نزاعًا داخليًا على السلطة فحسب، بل باتت مثالًا شبه نموذجي لحرب بالوكالة، تتقاطع فيها مصالح إقليمية ودولية، ويجري تمويلها وإدارتها من خارج الحدود، بينما تتحول الأطراف المحلية إلى أدوات تنفيذ.

الحديث عن سلاح باكستاني يدخل على خط الحرب لا يكتسب أهميته من هوية الدولة المورِّدة وحدها، بل من التوقيت، والحجم المالي، وسياق الاصطفافات الذي يأتي فيه.

ورغم التداول الكثيف عن صفقة السلاح الباكستاني والضجة التي اثارتها إلا أن الجيش السوداني التزم الصمت حيال الأمر.

حجم الصفقة

قيمة الصفقة، كما جرى تداولها في دوائر سياسية وإعلامية، تتضمن 10 طائرات هجومية خفيفة من طراز كاراكورام 8، وأكثر من مائتي طائرة مسيرة للاستطلاع والهجوم وأنظمة دفاع جوي متطورة.

مثل هذا الحجم لا يُستخدم عادة في حروب قصيرة الأمد أو في نزاعات محلية محدودة، بل في صراعات يُراد لها أن تستمر، وأن تحافظ على مستوى عالٍ من القدرة القتالية.

الا أن الأهم منً ذلك بحسب المراقبين يكمن في أن هذا الرقم لا يتناسب بأي حال مع الواقع الاقتصادي للأطراف السودانية المتحاربة.

وكذلك لا يتسق مع موارد الدولة المهارة التي دمرت قدرتها الاقتصادية خلال حرب 15 أبريل، وذلك يفتح الباب تلقائيًا أمام فرضية التمويل الخارجي، لا بوصفها استنتاجًا سياسيًا، بل كضرورة حسابية بحتة.

كما يؤكد خبراء أن هذه الصفقة العسكرية الضخمة التي أقدم عليها الجيش السوداني سيقابلها الطرف الآخر بزيادة إمكانياته وقدراته العسكرية، وفتح قنوات إمداد بأسلحة إضافية، الأمر الذي من شأنه أن يرفع وتيرة الحرب ويزيد من اشتعالها.

سؤال التمويل

منذ اندلاع الحرب، فقد السودان معظم مصادر دخله الرسمية، وتوقفت عجلة الإنتاج، وتفككت المؤسسات المالية، وتلاشى الاحتياطي النقدي.

و في ظل هذه المعطيات، يصبح من غير المنطقي افتراض أن أي طرف محلي يمتلك القدرة الذاتية على تمويل صفقة بهذا الحجم، حتى لو جرى الحديث عن موارد موازية أو اقتصاد ظل، فإن هذه الموارد، مهما تضخمت، لا تكفي لتغطية كلفة تسليح استراتيجية طويلة الأمد.

يقود هذا الواقع إلى نتيجة واضحة: المال خارجي. والمال الخارجي، في سياق الحروب، لا يكون بلا شروط. فالممول لا يموّل بدافع الكرم، بل بدافع المصلحة، وغالبًا ما تكون هذه المصلحة مرتبطة بإطالة أمد الصراع، أو توجيه مساراته، أو استخدامه كورقة ضغط في صراعات أوسع.

وقد دعا مجلس الأمن الدولي أكثر من مرة خلال جلساته بشأن الأزمة السودانية إلى وقف تدفق الأسلحة من أطراف خارجية.

كما قال الأمين العام للأمم المتحدة، «لا بد من وقف الدعم الخارجي وتدفق الأسلحة، اللذين من شأنهما أن يساعدا على استمرار الحرب والدمار الكبير الذي يلحق بالمدنيين وسفك الدماء في السودان».

المورد الباكستاني

باكستان دولة ذات صناعة عسكرية متنامية، وتاريخ طويل في تصدير السلاح، خاصة إلى دول الجنوب العالمي ومناطق النزاعات.

و تشمل الأسلحة الباكستانية « مدفعية، وعربات مدرعة، طائرات تدريب، ومنظومات دفاعية». وهي، بحكم موقعها وعلاقاتها، تتحرك غالبًا في هوامش الصراعات الدولية الكبرى، حيث يُفضّل أن يتم التوريد عبر أطراف أقل ظهورًا وسياسيًا.

والمؤكد أن باكستان لا تعمل في حيز غير معروف، فصفقات السلاح الكبيرة تخضع عادة

لموافقات سياسية عليا، وتأخذ في الحسبان شبكة العلاقات الدولية والإقليمية، خاصة مع دول الخليج، ومع القوى الدولية المؤثرة في مسار الصراع السوداني.

لذلك، فإن الحديث عن سلاح باكستاني لا يعني بالضرورة قرارًا باكستانيًا خالصًا، بقدر ما يشير إلى حلقة في سلسلة أوسع من التفاهمات غير المعلنة.

دلالات التوقيت:

تأتي هذه الصفقة في لحظة سياسية وعسكرية دقيقة، فالحرب وصلت إلى حالة من الجمود النسبي من حيث أن أي طرف ليس بقادر على تحقيق حسم سريع، وفي الوقت نفسه لا تظهر مؤشرات جدية على تسوية سياسية قريبة.

وبحسب المتابعين فإن في مثل هذه اللحظات، تلجأ الأطراف الداعمة إلى ضخ المزيد من السلاح، ليس لكسر الجمود بالضرورة، بل لمنع انهيار أحد الطرفين، والحفاظ على توازن هش يسمح باستمرار الصراع.

التوقيت هنا ليس تفصيلاً، بل مؤشر على أن القرار لم يكن رد فعل طارئًا، بل جزءًا من إدارة وأراده لاطالة أمد الحرب.

منطق الوكالة

تقوم الحرب بالوكالة على معادلة بسيطة: أطراف محلية تقاتل، وقوى خارجية تموّل وتوجّه.

وفي الحالة السودانية، تتجلى هذه المعادلة

بوضوح متزايد. فالأطراف المحلية ترفع شعارات وطنية، لكنها تعتمد في بقائها العسكري على دعم خارجي. وهذا الاعتماد، مع مرور الوقت، يتحول إلى تبعية، ثم إلى فقدان تدريجي للقدرة على اتخاذ القرار المستقل.

ولعل صفقة بهذا الحجم تعني أن الطرف الذي يستلم السلاح يصبح مرتبطًا، سياسيًا وعسكريًا، بالجهة التي موّلت ومرّرت الصفقة. وهنا تنتقل الحرب من كونها صراعًا داخليًا إلى كونها ساحة لتصفية حسابات الآخرين.

الاصطفافات الإقليمية

لا يمكن فهم هذه الصفقة بمعزل عن خريطة الاصطفافات في الإقليم. فالسودان يقع في منطقة ذات أهمية استراتيجية عالية، تتقاطع فيها مصالح تتعلق بالبحر الأحمر، والموانئ، وطرق التجارة، والعمق الأفريقي.

كل محور إقليمي ينظر إلى السودان من زاوية مختلفة، لكن القاسم المشترك هو التعامل معه كمساحة نفوذ محتملة، لا كدولة ذات سيادة مكتملة.

وبذلك يصبح دعم أحد أطراف الحرب وسيلة لضمان موطئ قدم، أو لمنع خصم إقليمي من الانفراد بالساحة، وقد يكون السلاح هنا ليس دعمًا لحليف بقدر ما هو أداة لضبط التوازن.

الأطراف المحلية

النتيجة المباشرة لهذا الوضع أن الأطراف السودانية تفقد تدريجيًا صفتها كفاعلين مستقلين. فهي لا تحدد سقف الحرب ولا نهايتها، بل تتحرك ضمن حدود مرسومة لها.

كل طرف يعتقد أنه يستخدم الدعم الخارجي لصالحه، بينما الواقع أن الدعم الخارجي هو الذي يستخدمه.

هذه المفارقة تجعل من الحرب دائرة مغلقة: لا سلام ممكن لأن الممولين لا يريدونه، ولا حسم ممكن لأن الحسم قد يخلّ بالتوازنات.

الاقتصاد الحربي

صفقة السلاح ليست حدثًا معزولًا، بل جزء من اقتصاد حرب متكامل.

هذا الاقتصاد يشمل شبكات نقل، وسماسرة، وشركات واجهة، وتحويلات مالية معقدة. كلما طال أمد الحرب، تعمّق هذا الاقتصاد، وأصبح إنهاء الصراع تهديدًا مباشرًا لمصالح مستفيدين كُثر، داخل السودان وخارجه.

بهذا المعنى، تتحول الحرب من مأساة إلى مشروع، ومن كارثة إلى مصدر دخل.

الأثر المدني

في مقابل هذه الحسابات الكبرى، يقف المدني السوداني خارج المعادلة. لا مكان له في عقود السلاح، ولا في غرف القرار. لكنه يدفع الثمن كاملًا.

كل دفعة سلاح جديدة تعني مزيدًا من الدمار، ومزيدًا من النزوح، ومزيدًا من التآكل في ما تبقى من الدولة والمجتمع.

وقد يعتبر البعض أن المدني لا يهمه مصدر السلاح ولا هوية الممول، لكنه يلمس النتيجة مباشرة في حياته اليومية التي يلازمها عدم الاستقرار والأمان.

الصمت الدولي

رغم الخطاب الدولي المتكرر حول حماية المدنيين ومنع تدفق السلاح إلى مناطق النزاع، فإن الواقع يكشف عن ازدواجية واضحة. الصفقات تمر، والدعم يستمر، طالما أن الحرب لا تهدد مصالح القوى الكبرى بشكل مباشر. هذا الصمت ليس حيادًا، بل قبول ضمني باستمرار الحرب كأمر واقع.

ادوات صراع

صفقة السلاح المنسوبة إلى باكستان، بقيمتها وتوقيتها وسياقها، ليست تفصيلًا ثانويًا في حرب السودان، بل شاهدًا مركزيًا على تحولها إلى حرب بالوكالة.

هي دليل آخر على أن القرار لم يعد محليًا، وأن الأطراف المتقاتلة لم تعد سوى أدوات في صراع أوسع، وأن السودان نفسه بات ساحة اختبار وإدارة أزمات للآخرين.

ما لم يُكسر هذا النمط، وما لم يُعاد الاعتبار لفكرة الحرب بوصفها مشكلة وطنية لا مشروعًا إقليميًا، فإن السؤال لن يكون متى تتوقف هذه الحرب، بل إلى أي مدى سيبقى السودان قادرًا على الاحتمال؟.

دولة 56 (المستقلة).. سبعين سنة في انتظار (البركة)..!؟ (2-1)

شمس الدين ضوالبيت

ملخص

يتناول الكاتب مفهوم «دولة 56» بوصفه مصطلحًا فكريًا مدنيًا سابقًا على الحركات المسلحة والدعم السريع، محذرًا من التخلي عنه بسبب سوء استخدامه سياسيًا. ويؤكد أن المفردات لا تُدان بذاتها، بل بطريقة توظيفها، وأن واجب النخب المدنية هو الحفاظ على معانيها الأصلية ومنع تحويل اللغة إلى أداة إقصاء أو تصنيف وعداء.

يرفض الكاتب اعتبار نقد دولة ما بعد الاستقلال إساءة للآباء المؤسسين، موضحًا أن جهدهم انصبّ على التحرير لا التعمير، وأن مسؤولية فشل بناء الدولة تقع على المسارات اللاحقة. ومن هنا تصبح مساءلة تجربة السبعين عامًا ضرورة وطنية، لفهم كيف تحولت آمال الاستقلال إلى دولة تحارب نفسها وشعبها.

يعرض لحظة تأسيسية مفصلية عام 1957 عند مناقشة «طبيعة الدولة»، حيث برزت ثلاثة تصورات متعارضة: جمهورية برلمانية موحدة، جمهورية إسلامية، وجمهورية ديمقراطية فيدرالية. فشل التوافق بين هذه الرؤى جعل الدولة تُبنى على منصة مختلة، وأطلق صراعًا بنيويًا ظل يتجدد بأشكال مختلفة حتى اليوم.

يخلص الكاتب إلى أن غياب الدستور الدائم والمشروع الوطني الجامع، مع سيطرة الارتجال السياسي والدوافع العقدية أو الجهوية، عطّل تحويل تضحيات الشعب إلى نهضة حقيقية. فبقيت الدولة بلا بوصلة، والسياسة بلا معنى بنائي، لتتراكم الأزمات حتى وصلت البلاد إلى الانهيار الشامل الراهن.

أصبح بعضنا يتحرج من استخدام مصطلح دولة 56، ومن الحديث عن العودة إلى منصة التأسيس. السبب معروف. بالنسبة للبعض، فهذه هي اليوم مصطلحات الدعم السريع والحركات المسلحة، ومن يستخدمها فهو – بالنسبة لهؤلاء البعض- إما منهم أو داعم لهم.. كثيرون من هؤلاء يتجاهلون أن تاريخ هذه المصطلحات لم يبدأ بحرب أبريل أو ما قبلها من حروب أهلية.. فهذه في الأصل هي مصطلحات وتعابير الفكر السياسي والمجتمع المدني السوداني في تناوله لقضايا الدولة والسياسة منذ أمد، ووجودها في الحوار السوداني العام سابق لنشأة الدعم السريع وقبل تأسيس الحركات المسلحة.. ما حدث هو أن الدعم السريع أوالحركات المسلحة ربما (تبنت)، أو (استخدمت) هذه المفاهيم في خطابها السياسي.. حدث ذلك من قبل حتى مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (الأم)، عندما تبنت شعار (السودان الجديد). لأن تعبير السودان الجديد كان أسم صحيفة سودانية تأسست عام 1944 (قبل عام من ميلاد د. جون قرنق)، لكي (تعالج .. وتصور حالة البلد الناشئ في طور الانتقال)، كما قال مؤسسها أحمد يوسف هاشم في عددها الأول.

موقفي، أن مجتمع الفكر السياسي والمجتمع المدني يجب ألا يتخلى عن مفردات خطابه لأن جهات أخرى صارت تستخدمها.. بل الواجب هو التمسك بها وبمعانيها المدنية، ومنع (حزبنتها)، أو (تسطيح) معانيها، أو إساءة استخدامها كأسلحة في الصراع الحزبي، أو كأدوات لتصنيف الناس والتنمر عليهم، أو لتحويل اللغة إلى معول لتقسيم السودانيين، بدلاً من أن تكون جسوراً للتواصل بينهم ..

السبب الثاني للحرج أن بعضاً آخر منا يرى في انتقاد دولة 56، انتقاداً لآبائنا المؤسسين، الذين رفعوا علم الاستقلال أو شعار «السودان للسودانيين»، باعتبار أن دولة 56 هي الدولة التي أسسها هؤلاء الآباء.. في الحقيقة أن هؤلاء الآباء هم جزء من حركة التحرر الوطني التي شملت كل المستعمرات في القرن العشرين، وقد انصب جهدهم على إخراج المستعمر من بلدانهم، ظهر ذلك في شعارهم (تحرير لا تعمير)، وهو ما أنجزوه بنجاح.. أما الاستقلال والتعمير فموضوع آخر تحكمت فيه، في حالات كثيرة، عوامل أكبر منهم، كما أن الموضوع يشمل مسئولية من جاءوا بعدهم للحكم والسلطة .. لذلك فالحديث عن دولة 56 في هذا السياق هو حول مسار الدولة بعد إخراج المستعمر ورفع علم الاستقلال، وما تحقق من ذلك الاستقلال ومن التعمير أو لم يتحقق، ولماذا.. هو تجاوب مع الحديث المتكرر الناقد لدولة ما بعد الاستعمار، ومع المطالبات بإعادة هيكلة الدولة، والعودة لمنصة التأسيس، بعد سبعين سنة.. لماذا إعادة الهيكلة؟ ومالها منصة التأسيس؟ ما الخطأ فيها..!؟

ضرورة مساءلة هذه المسارات فأمر ماثل أمامنا اليوم، ليس فقط بسبب تعثر الاستقلال، ولكن أيضاً بسبب الانهيار الشامل للدولة ذاتها. لا يجوز أن يقف احترامنا لآبائنا المؤسسين وجهدهم في إخراج المستعمر حاجزا بيننا وبين نقد المسارات والمآلات التي انتهت إليها الدولة التي تأسست على أيديهم.. على العكس، فالواجب الوطني والاعتراف بجهدهم، يفرض على كل منا أن يتساءل: ما الذي حدث؟ وكيف؟ ومتى حدث؟، حتى تحولت تلك الآمال العريضة في الكرامة والعدالة ودولة لشعبها خادمة مطيعة لا قامعة، أوان رفع علم البلاد- كيف تحولت لتقضي هذه الدولة كل عمرها السبعيني المستقل تحارب نفسها بلا استراحة، وتقاتل شعبها بلا رحمة أو هوادة.لتنتهي كل تلك الآمال العريضة، أمام أعيننا، حطاما وركاما كبيرا..!؟

فما الذي حدث ليحوّل آمال النهضة والتعمير التي تغمر قلوب الناس في لحظات الانعتاق والتحرير إلى دمار، ما الذي انتهى بها في حالة السودان إلى جحيم السعير الذي نعيشه اليوم بعد 70 سنة من تلك اللحظة في تاريخنا ..!؟

سابدأ متابعتي لمسارات ومآلات دولة 56، بعد عام من رفع علم الاستقلال، في ذلك اليوم من أيام شهر فبراير 1957، حين نظر مجلس النواب في بند «طبيعة الدولة» في المسودة المقدمة من لجنة الدستور الدائم المشكلة من المجلس.. نقرأ في محضر تلك الجلسة، كما نقله لنا الأستاذ يوسف محمد علي في كتابه (السودان والوحدة الوطنية الغائبة)، وقد أشرتُ له في كتابات سابقة، أن الأستاذ أحمد خير المحامي اقترح أن يكون البند الأول في الدستور حول طبيعة الدولة، على النحو الآتي:

(السودان جمهورية برلمانية موحدة) ..

نهض عضو البرلمان السيد ميرغني النصري وأقترح إضافة كلمة (إسلامية) لهذا البند ليكون: (السودان جمهورية إسلامية موحدة)، وأيده العضو عمر البخيت العوض ممثل الهيئات الإسلامية ..

لكن بعد ذلك مباشرة قام محتجاً العضو ستانسلاوس بياساما عن كتلة جنوب السودان، وقال «أؤكد لكم أنكم لو أجزتم هذا التعديل فسوف أشعر أنا الأفريقي الأصيل صاحب هذا الوطن بأنني غريب في بلدي..؟ أنا أقترح أن يكون البند (السودان جمهورية ديمقراطية فيدرالية)»..

كان كل واحد من تلك المقترحات الثلاثة يعبر عن قاعدة اجتماعية وسياسية سودانية ..

فمن جهة هناك تطلع جماهير السودانيين في القطاع الحديث نسبياً بوسط وشمال السودان للديمقراطية .. هذا هو المقترح الأول، وفي هذه القطاع الحديث كانت هناك أيضاً دعوات للاشتراكية ..

من جهة ثانية هناك قوى الدعوة للدولة الإسلامية، وكانت حجتها أن الإسلام هو دين الأغلبية، وفي رأيهم، أن من الطبيعي أن تحتكم الأغلبية لدينها ..

المجموعة الثالثة هي قوى الهامش السوداني العريض وأشواقها للفيدرالية والمواطنة المتساوية والتنمية المتوازنة.

نعلم أن ذلك الدستور الدائم لم يرى النور أبداً ..لأن السودانيين لم يستطيعوا التوافق والتوفيق بين هذه القوى الاجتماعية السياسية الثلاث، حتى في الحد الأدنى، وإلى يومنا هذا. مثل السودان في هذه الحالة استثناء نادراً: مخالفاً لمجتمعات أخرى عدة كانت خارجة لتوها من الاستعمار وبإشكالات وقواعد

اجتماعية سياسية شبيهة، ولكنها وجدت في غالبيتها، عند استقلالها أو بعد حين، سبلاً للتوافق والتوفيق، على الأقل على الحد الأدنى المقبول بينها ..

كل ما حدث في جلسة مناقشة مسودة الدستور تلك أنها أصبحت اللحظة التي جرى فيها تحرير عناصر الصراع الدائر الآن في بلادنا، حين دُشن غياب التوافق السياسي والدستوري بين المواقف المختلفة على أنه المنصة التي تأسست عليها دولة 56. وكان ذلك يعني أن الأمر الواقع وقتها، بانحيازاته الاقتصادية التنموية والاجتماعية التي أوجدها الاستعمار البريطاني المصري لخدمة مصالحه، ومن قبله الاستعمار التركي المصري بجرثومتي الهوية اللتين حقن بهما الجسد السياسي السوداني: السلفية الدينية وإرث الاسترقاق، هذا الواقع القديم المختل الشائه، بقوانينه ومؤسساته ودستوره المؤقت، أصبح هو المسرح الذي على خشبته وبين شخوصه دارت أحداث السبعين سنة اللاحقة..

سينتقل السؤال بعد هذه النتيجة الأولى، ليصبح: كيف عصف غياب التوافق الدستوري أو تلك المنصة التأسيسية المختلة آخر الأمر بالدولة، كما هو حادث الآن..!؟ كيف تبدت مجريات الصراع، وما تفاصيلها..؟ كيف دارت (المدافعة) السياسية غير المنظورة..؟ ماذا كان وقودها الدافع..؟ وما هي تجلياتها..!!؟

اول ما عناه غياب التوافق والتوفيق بين مجموعات المتساكنين السودانيين الثلاث كان هو غياب القبول -ناهيك عن الاحترام- المتبادل بين هؤلاء المتساكنين. وبذلك تأسست الدولة المستقلة وتقدمت بها الأيام ومواطنيها لا يعترفون ببعضهم البعض، بل لا يعرفونهم..!

وإذا كان قد حدث اندماج، ولو بعد فترة ليست بالقصيرة، اختصر عناصر الصراع المذكورة إلى أثنين بدلاً من ثلاثة.. وذلك عندما انضاف مقترح الدولة الديمقراطية الفيدرالية الذي قدمه ستانسلاوس بياساما إلى مقترح أحمد خير بالجمهورية البرلمانية، كما حدث على نحو ما في أتفاقية أديس أبابا 1972 واتفاقية السلام الشامل 2005، بوصفهما غير متعارضان، بل يكملان بعضهما البعض في إطار الديمقراطية القائمة على المشاركة والتعددية- فقد ظل الصراع التأسيسي المخفي، غير محدد الأطراف، المنخفض الشدة أحياناً، مرتفعها أحياناً، بين توجه (تقليدي ثم عالم) يدعم (جمهورية إسلامية موحدة) ضد آخر يدعم (جمهورية ديمقراطية فيدرالية)، دائراً في السودان -ولا يزال- طوال سبعين عاماً هي عمر السودان منذ خروج المستعمر..

نعلم من محضر تلك الجلسة الأولى التي شكلت منصة التأسيس المختلة لدولة 56، الحجج التي اعتمد عليها كل فريق في دعواه: السيد ميرغني النصري برر لمقترح الدولة الإسلامية بأن غالب السودانيين مسلمين، ومن حق الأغلبية أن تحكم .. هذا بينما قام اعتراض ممثل كتلة الجنوب على أن (في البلد مواطنين أصليين لكنهم غير مسلمين)، وأن الدولة الإسلامية لا تستوعب تنوع المجتمع السوداني، وأن الفيدرالية هي التي تناسب ذلك التنوع.

السيد عمر البخيت العوض، ممثل الهيئات الإسلامية الذي أيد مقترح الجمهورية الإسلامية قدم حجة إضافية لدعم مقترح النصري، قال إن رفض المقترح بحجة أن غير المسلمين لا يرتضونه، هو تضحية برأي (الأغلبية المطلقة)، وهي مسلمة، من أجل غير المسلمين، وهم أقلية. وأضاف نحن نريد حكما إسلاميا، ثم قرأ بصوت عال الآية «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون»..

يمكننا بهذه التصريحات والدفوعات عن المقترحين، استقراء الدوافع والمنطلقات السياسية والعقدية النفسيية خلف كل واحد منهما: في حالة المطالبة بالديمقراطية والفيدرالية فقد كان ذلك هو التيار الحقوقي العالمي الذي عبر عنه الفكر السياسي الحديث، عندما نص في المادة الأولى من ميثاق حقوق الإنسان على أن (جميع الناس يولدون أحراراً متساوون في الكرامة والحقوق وقد وهبوا ضميرا)، وتسند هذا التيار الحقوقي الدوافع والتطلعات الطبيعية لدى كل نفس بشرية للعدالة والمساواة، او يمكن القول بالمصطلح القرآني إنها «فطرة الله التي فطر الناس عليها».

وقد صار معروفاً اليوم أن مكونات المجتمعات المتنوعة لديها تطلع كامن وقوي لرؤية نفسها مشاركة وممثلة في الفضاء العام لبلدانها، في السلطة والثروة والهوية .. وهو ما تعبر عنه قيم المشاركة والعدالة والمساواة المضمنة في الفيدرالية..

أما الدوافع النفسية والقناعات العميقة خلف الدعوة للجمهورية الإسلامية، فلقد رأينا أن ممثل الهيئات الإسلامية عندما ثنى مقترح الدولة الإسلامية، هتف بالآية «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون». هذه الدعوة للحكم بما أنزل الله ترتبط عند أهل السنة

والجماعة، وهي الجماعة المذهبية التي انتمى إليها مقدموا المقترح، وينتمي إليها السلفيون عامة، بمن فيهم الإخوان المسلمون- ترتبط بـ(إيمان متوارث) بأن الخير العميم الوفير يتنزل على الأمة إذا أقامت (شرع الله) .. وتستند هذه الدوافع على الفهم الظاهري المباشر للآية 96 من سورة الأعراف «ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ..». وأيضاً آية سورة المائدة «ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم ..» ..

يتشكل وعي الأفراد الذين ينتظرون هذه البركات من (إيمان تقليدي) ومعتقد عميق بأن الخير والبركة، والتي هي في حالة بلداننا: التنمية والخروج من دائرة الفقر والتخلف والتبعية الحضارية والسياسية .. إلى التقدم والنهضة والازدهار- أن هذه البركات (تتنزل) على العباد والبلاد بمجرد إقامة شعائر وتطبيق أحكام معينة، غض النظر عن صلتها بالواقع أو بالأهداف المنتظرة. أي أن هذه البركة، في هذا الاعتقاد التقليدي لا تتعلق بالعمل والتخطيط وربط الأمور بأسبابها، وتوسل الطرائق والدروب العلمية السليمة للوصول إليها..

حول هذا (الوعد الأسطوري) تشكل (المخيال الديني)، كما أسماه محمد أركون، مغلفاً بالقداسة، مشحوناً بالعواطف والإشواق إلى أمجاد ماض تليد، مرسخة أحداثه وأشخاصه بعمق في مخيلة المسلمين، يملأ شعور المسلم وإحساسه، ويقدم له غايات دنيوية وأخروية ساحرة تلهب حماسه وتشعل آماله وتهيج مشاعره الدينية.. وعلى استغلال هذا (المخيال الديني)، استندت دعوات الحركات السلفية لإقامة شرع الله وبناء الجمهوريات الإسلامية، في كثير من الأحيان دون تفاصيل إضافية..

كانت هذه الدوافع الخام غير المعرَّفة محركاً خفياً للفعل السياسي في السودان، وذلك في غياب الدستور الدائم والقيادة الوطنية الرشيدة: أي ما يُعرف عادة بـ(السياسة)، التي تعطي موجهات قيمية ومعايير سلوكية وأطر سياسية واعية لإدارة الشأن العام. في الواقع تعرض مفهوم السياسة ذاته للابتذال، فجرى التعامل معه على أنه المقدرة على الوصول إلى السلطة، بأي أسلوب، والاحتفاظ بها والاستمتاع بوجاهاتها وبالثروات التي تنفتح أبوابها بها، وليس على أنها (علم بناء الدول والمجتمعات)، مثل ما هي عليه في حقيقتها ..

صحيح كان هناك مؤتمر الخريجين، والأحزاب التي خرجت منه، وأحزاب جديدة بتأثيرات العالم أو الإقليم، وحركات مسلحة، ونقابات وإتحادات .. لكن لم يكن الفعل السياسي السوداني العام يتحرك وفق مشروع وطني جامع أو وبرامج مدروسة مقصودة تصب في مشروع ما، وإنما كان الفاعلون السياسيون والاجتماعيون (يرتجلون) السياسة، يتعاملون بالفعل ورد الفعل، وبحكم العادة والمصالح الحزبية والفردية و(الاجتهاد الشخصي)؛ كانت الطائفة والقبيلة والإثنيات والجهويات تشارك الاحزاب والمجتمع المدني في تقاذف كرة السلطة وإدارة الدولة، بل كانت هي الأقوى والأشد سيطرة أحياناً كثيرا..

وهكذا بينما كان شعب عظيم وعريق أضاف بإبائه إلى مجالات الفقه الإسلامي (دار الصلح)، عندما عجز الفاتحون العرب عن إضافته لـ(دار الفتح)؛ وأختار بنفسه من الإسلام المذهب الصوفي الذي يناسب تنوعه؛ وطرد المستعمرين حين كانت معظم الشعوب مثله ترزح تحتهم؛ واستقل بأول دولة وطنية موحدة في أفريقيا جنوب الصحراء في القرن التاسع عشر؛ وسبق الشعوب بعدد من الثورات المدنية السلمية الديمقراطية قبل أن تصبح شائعة؛ شعب أكسبته نضالاته وتضحياته وأصالته وتنوعه صفات إنسانية عظيمة- بينما ظل الشعب السوداني يقدم في كل ثورة النفيس والنموذج والقدوة، متطلعا للانعتاق والتقدم والتنمية، كانت السياسة والمجتمع السياسي يقف عاجزا كل مرة، عن تحويل تلك التضحيات إلى وقود أو روافع للنهضة ..

شابه الوضع، بعد خروج المستعمر، عربة تركها صاحبها بعد أن أهلكها بالاستعمال طويلا، ليقودها عامل كان معه، لكنه لم يتعلم قيادة السيارات ولا يعرف اتجاهات المدينة وما حولها .. أو كملعب كرة به لاعبون في مباراة لا يوجد فيها حكم للمباراة، ولا تخضع لقوانين أو قواعد معروفة.. يحاول كل لاعب فيها إحراز أهداف في شباك لخصوم متوهمين، يمكنهم من جانبهم استخدام كل الوسائل لعرقلة المهاجمين، بما في ذلك تغيير مكان الشباك وحجمها عندما يقترب منها غيرهم ..!

كان ذلك هو الوضع الذي تركه غياب المشروع الوطني المحفوظ في دستور دائم متوافق عليه يعطي الدولة نظماً وقيماً وموجهات تحكم تحركها وتحدد أهدافها.

الإخوان المسلمون: عقائدية التنظيم ام إيمانية الدين؟

د.وجـدي كامـل

ملخص

يقدّم المقال قراءة نقدية في البنية النفسية والفكرية لتنظيم الإخوان المسلمين، معتبرًا أنّه تنظيم سياسي يُقدّس ذاته باسم الدين، ويُخضع أتباعه لإرادة الجماعة لا لجوهر التعاليم الإلهية. فالمقدّس عنده مرتبط بمصلحة التنظيم، لا بالقيم الأخلاقية التي جاء الدين لترسيخها.

تكشف الحرب في السودان، وفق الكاتب، عن هذا الخلل بوضوح، إذ تظهر كيف جرى توظيف العنف وتكريس الشر باسم المقدّس التنظيمي، بما يجعل الإخوان طرفًا فاعلًا في إنتاج الخراب، عبر الصمت أو المشاركة المباشرة، تحت شعارات دينية مفرغة من معناها الإنساني.

يستند الكاتب إلى أفكار كارل غوستاف يونغ، الذي يميّز بين الدين كتجربة نفسية فردية عميقة، والعقيدة حين تتحوّل إلى مؤسسة خاضعة للسلطة. فحين يفقد الدين بعده التجريبي الداخلي، يصبح قابلًا للاستغلال السياسي، وتتحوّل الأيديولوجيا إلى بديل مقدّس يَعِد بالخلاص.

يخلص الكاتب إلى أنّ مأساة الإخوان تتجسّد في استبدال الإيمان الفردي بفرض خلاص جماعي قسري، ما قاد إلى عبادة التنظيم والسلطة بدل الله. وهو ما يختصر، في نظره، مأساة الدولة السودانية التي عانت عقودًا من هذا التحايل، حيث لا الدين بقي دينًا، ولا السياسة بقيت سياسة.

أكثر اللحظات إثارة عند التفكّر والتمعّن في البنية السيكولوجية والذهنية لجماعة الإخوان المسلمين، في بعديها الأصولي العربي والسوداني، تكمن في اكتشاف أنّها تنظيم سياسي يركن إلى الإذعان والتسليم بما ينطق به التنظيم (الجماعة – الحزب) باسم الله، لا بما ينطق به الله فعلًا، ويأمر به، ويرسله من نواهٍ وتعاليم وقيم وأحكام، تكافح وتنافح من أجل تغليب وترجيح ميزان الخير على الشر.

وتشكّل تجربة الحرب الحالية مرآةً عاكسة تؤكّد أنّ وضعيّة المقدّس لديهم ترتبط وتعود إلى مصلحة التنظيم، وبنحوٍ يفوق مرّات ومرّات تمثيل قدسيّة تعاليم الدين في فلسفته ودروسه المتسلسلة، المنبثقة من مطلق رؤاه ودوافع ظهوره التاريخي بوصفه خطابًا لتخليص البشر من الفوضى والشرور وسلطة الغرائز، عبر اقتراح عالمٍ مقابل من القيم الممعنة في نصرة مفهومي التهذيب والأخلاق.

إنّ الحرب الحالية في السودان لهي درس عميق يقف شاهدًا على عقلانيّة تكريس الشر عبر اعتماد العنف، أو النطق بمنظوماته المادية والرمزية، لدى تنظيم الإخوان المسلمين بشقّيه: المعلن، والصامت عن الحق.

وكما يناقش عالم النفس السويسري كارل غوستاف يونغ في مؤلَّفه «علم النفس والدين»، فإنّ الدين تجربة، بينما الكنيسة مؤسسة.

ويعني ذلك أنّ يونغ يرى أنّ الدين يبدأ كتجربة نفسية فردية عميقة (لقاء مع المقدّس)، لكن حين تتحوّل هذه التجربة إلى مؤسسة، تصبح عرضة للسلطة والانضباط والسيطرة الجماعية. ويضيف إلى ذلك أنّ التجربة الدينية أصلها اللاوعي، لا العقيدة.

ويؤكّد كارل غوستاف يونغ أنّ ما يعيشه الفرد دينيًا هو تجربة نفسية لا يمكن دحضها عقلانيًا، بخلاف العقائد التي يمكن نقدها وتحليلها. فالدين يفقد جوهره عندما يصبح مجرّد التزام شكلي دون تجربة داخلية، وهو بالتالي يغدو مطيّة للعقائد السياسية والأيديولوجية.

بل يتّفق يونغ مع غيره من المفكّرين والفلاسفة النقديين للظاهرة الدينية في علاقتها بالسياسة على أنّ كافّة الحركات السياسية هي، في جوهرها، حركات دينية، من حيث إعلاؤها للمقدّس (الحزب – التنظيم) وتصويره بوصفه مبعث الخلاص للأفراد.

وتنشأ المفارقة العظمى هنا في أنّ التضييق الروحي غالبًا ما كان دافعًا للنفس إلى البحث عن بدائل سياسية، وهو ما جرى في إعلاء شأن الأيديولوجيا في وجوهها المختلفة: «قومية، شيوعية، نازية»، ومنها أيديولوجيا الإخوان المسلمين، عند نزع صفة القداسة عن الدين لدى مريديها. وهنا يتحوّل الحزب إلى كيان مقدّس، شأنه شأن أحزاب أخرى تُجرى فيها ذات النزعات التعويضية النفسية المشابهة.

غير أنّ أزمة حزب وتنظيم الإخوان المسلمين تصبح مضاعفة عندما يتخلّى عن الله لصالح التنظيم، فيُعمّق مفاهيم التضحية والخلاص، ويصوّر العدو على شاكلة كل مخالف لأيديولوجيته، مستخدمًا، بتحايل مريب، اسم الله: «هي لله»، ومحرضا للعنف في اعلى مستوياته، بما فيها صناعة الميليشيات التي منها الدعم السريع، وقتل النفس، ونهب ممتلكاتها من ثروات وموارد، وسلب الناس حرياتهم الطبيعية.

إنّ التنظيم، بما يصنعه ويصانع به من دهماء وقطيع، يتحوّل إلى ديانةٍ لأتباعه، تفصلهم عن الديانة الأصل التي تُنزع قدسيتها لصالح الحزب، أي لصالح المصالح المتعدّدة، وفي مقدّمتها المصلحة أو السلطة الاقتصادية.

إنّ أغلى هدايا تجربة تنظيم الإخوان المسلمين، عبر ممارسته للسلطة والحرب بوصفهما المعنى الحصري لاستعادتها حاليًا، تتمثّل في تقديم خطاب مفاده أنّ الحقيقة والخلاص يمكن فرضهما جمًاعيًا وسياسيًا، بدلًا عن الإيمان الذي كان دائمًا فرديًا، ينبع من دواخل الناس، ولا يُفرض عليهم بالقوة.

وهو ما يختصر مأساة الدولة التي وقعت ضحية لهذا المكر المبين، الذي حاق بها وبشعبها لأكثر من خمسة وثلاثين عامًا، بوصفه إحدى أطول سلاسل التحايل والعبث بحياة الناس في التاريخ. فحين يُفرَض الخلاص بالقوة، لا يعود دينًا ولا سياسة، بل يصبح عبادة للسلطة.

السودان... خرابٌ يتمدد

بعد ألف يوم من اندلاع الحرب في السودان (15 أبريل 2023)، لم يعد ما يجري مجرد مواجهة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، ولا مجرد أزمة انتقال سياسي تعثّرت؛ بل تحوّل إلى لحظة فاصلة أعادت تعريف الدولة والمجتمع والاقتصاد على نحوٍ قاس. من الخرطوم التي انزلقت سريعًا إلى ساحةِ قتال مفتوحة، إلى دارفور وكردفان حيث اتسعت دوائر العنف والانتهاكات، تتكشف حربٌ طويلة تُنتج يوميًا واقعًا جديدًا: نزوحٌ بالملايين، جوعٌ يقترب من المجاعة في مناطق واسعة، خدمات صحية وتعليمية تتهاوى، وبنية تحتية تُستنزف حتى العظم، بالتوازي مع تفكك النسيج الاجتماعي وصعود اقتصاد حربٍ يحل محل الدولة.

هذا الملف يقدّم قراءة مكثفة لمسار الحرب وآثارها خلال 1000 يوم: الخسائر البشرية، حجم النزوح واللجوء، الانهيار الإنساني، تدمير التعليم والتراث والمدن، الاتهامات بجرائم الحرب والتطهير العرقي، ثم ارتدادات ذلك على اقتصادٍ يتقلص، وزراعةٍ تتعطل، وصناعةٍ تُدمَّر، وصولًا إلى سؤال ما بعد الألف يوم: إلى أين يمضي السودان إذا استمر المسار ذاته؟ إنها محاولة لتثبيت "صورة شاملة" لا تُختزل في أرقام باردة، بل تضع تلك الأرقام في سياقها كدلائل على أزمة وجودية تمس فكرة الدولة نفسها، ومستقبل أجيالٍ كاملة، وإمكانات التعافي لعقود قادمة.

تم تجميع مادة الانفوغرافيك من تقارير المنظمات الدولية (اليونيسف، هيومن رايتس ووتش) وتقارير أخرى لعدد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

الضحايا والدمار البشري

الخسائر في الأرواح

يقدر عدد الضحايا المدنيين والعسكريين بنحو **150,000** شخص حتى عام 2025، مع توقعات بزيادة أعداد القتلى مع استمرار القتال.

التقارير غير نهائية وقد يكون العدد الفعلي أعلى، نظرًا لصعوبة الوصول إلى مناطق القتال

التهجير والنزوح

9.3 مليون

نزح أكثر من 9.3 مليون شخص داخليًا، وهناك ما يقرب من 2 مليون لاجئ خارج البلاد في دول مثل تشاد وجنوب السودان ومصر ودول الجوار.

33.7 مليون

ما يقرب من 33.7 مليون شخص – نحو ثلثي السكان – بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية مع قرب مرور 1,000 يوم من الحرب، بحسب اليونيسف.

تدمير البنية التحتية

التعليم

أكثر من **10,400**

مدرسة

تعرضت للغلق أو التلف، ويتم استخدام بعض المدارس كملاجئ أو كـ"ثكنات عسكرية"، مما يعطل العملية التعليمية كليًا.

التراث الثقافي

المتحف الوطني السوداني وغيره من المتاحف تعرضوا للنهب والتدمير، مع سرقة آلاف القطع الأثرية (مثل مومياوات ومقتنيات تاريخية) في خضم الفوضى.

المنازل والمدن

مدن أُحرقت وقرى فارغة من سكانها، والبنية الإدارية والمدنية في الخرطوم وغيرها من المدن دُمرت أو تعطلت بسبب القتال المتواصل.

#الحقيقة كما هي

@newhorizonsudan

انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم

تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش وتوثيقات دولية أكدت وقوع عمليات تطهير عرقي وجرائم حرب في مناطق مثل الجنينة وغرب دارفور ضد مجموعات إثنية، مع قتل وتشريد جماعي للسكان المدنيين.

الوضع الإنساني المستمر حتى اليوم

الأطفال والمواطنون يتعرضون للقتل، للإصابات ولكثير من الانتهاكات ومنها العنف الجنسي كتكتيك حرب

وصول الأزمة إلى 1,000 يوم

بعد مرور حوالي 1,000 يوم من الحرب في أوائل يناير 2026، الأزمة الإنسانية ما تزال تتفاقم مع استمرار النزوح، نقص الغذاء، تقييد وصول المساعدات، واستمرار القتال في مناطق متعددة.

تضييق المساعدات

جهات إغاثية تواجه عوائق كبيرة في توصيل الدعم إلى المناطق المتضررة بسبب الحواجز الأمنية وانعدام الأمن، ما يجعل الوضع أسوأ من أي وقت مضى.

الأثر الإقليمي والدولي للحرب

الأمن الإقليمي

السودان تحوّل إلى فراغ أمني خطير في القرن الأفريقي والساحل

تنامي شبكات السلاح، والمرتزقة، والجريمة العابرة للحدود.

المجتمع الدولي

فشل واضح لمنظومة التدخل الدولي في منع الكارثة أو احتوائها

تراجع الاهتمام العالمي بالسودان لصالح أزمات أخرى، ما عمّق الإحساس بالعزلة لدى السودانيين

دول الجوار

تشاد وجنوب السودان

تحمّلتا عبئًا إنسانيًا ضخمًا نتيجة تدفق اللاجئين.

مصر

تواجه ضغوطًا اقتصادية واجتماعية بسبب النزوح، مع تعقيدات سياسية وأمنية

إثيوبيا وليبيا وأفريقيا الوسطى

تأثرت أمنيًا بانتشار السلاح وتهريب البشر.

#الحقيقة كما هي

@newhorizonsudan

تدمير المصانع والمنشآت

المنشآت الصناعية

- تضرر أو توقف أكثر من 60% من المصانع في البلاد
- شلل شبه كامل للمناطق الصناعية في الخرطوم وبحري وأم درمان

منشآت استراتيجية

- تدمير أو تعطيل مصفاة الجيلي (أكبر منشأة نفطية)
- تضرر مخازن، صوامع، ومرافق إنتاج الطاقة

الإنتاج الكلي

- الاقتصاد يعمل بأقل من 60% من طاقته الإنتاجية السابقة

الخسائر المادية

- خسائر مباشرة في القطاع الصناعي تُقدَّر بأكثر من 70 مليار دولار

الـــزراعـــــة

خروج أكثر من 60% من الأراضي الزراعية عن الإنتاج

تراجع حاد في محاصيل استراتيجية (قمح - سمسم - صمغ عربي)

الخدمات والنقل

تعطّل شبكات النقل والإمداد بين الولايات
ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع بصورة حادة

الصادرات

انخفاض كبير في حجم الصادرات
تراجع موارد النقد الأجنبي وزيادة التضخم

الخلاصة البصرية

ميزانية منهارة

بنية إنتاجية مدمَّرة

اقتصاد شبه متوقف

ألف يوم من الحرب = خسارة دولة
لا مجرد ركود اقتصادي

خارطة زمنية مختصرة
يـ1000ـوم
مـن الحرب

أبريل 2023

اندلاع المواجهات في الخرطوم بين الجيش وقوات الدعم السريع، وتحول العاصمة خلال أيام إلى ساحة قتال مفتوحة، مع شلل كامل للمطارات والموانئ والمؤسسات السيادية

أول 6 اشهر

امتداد الحرب إلى دارفور وكردفان، وسقوط الجنينة في واحدة من أسوأ المجازر ذات الطابع العرقي منذ 2003. انهيار شبه كامل للخدمات الصحية، وخروج غالبية مستشفيات الخرطوم عن الخدمة

نهاية 2023

فشل كل محاولات الوساطة الإقليمية والدولية، وتحول الحرب من "صراع مراكز قوة" إلى حرب تفكيك مجتمعي، مع تصاعد النهب المنظم، وظهور اقتصاد حرب موازٍ

2024

ترسخ خطوط السيطرة، وتحوّل النزاع إلى حرب استنزاف طويلة. اتساع رقعة النزوح داخليًا وخارجيًا، وظهور أجيال كاملة من الأطفال خارج التعليم. تصاعد الخطاب القبلي والمناطقي

2025 2026 مطلع

الاقتراب من 1000 يوم

انهيار ما تبقى من الدولة المركزية، غياب أي أفق سياسي، وتحوّل السودان فعليًا إلى "جغرافيا أزمة" تُدار بالمعونات، مع خطر التفكك البنيوي طويل الأمد

تفكك النسيج الاجتماعي وتحولات المجتمع

(١)

تآكل مفهوم الدولة لصالح الانتماءات الأولية (القبيلة، الجهة، السلاح)

(٢)

تصاعد خطاب الكراهية والعنف الرمزي في الفضاء العام ووسائل التواصل

(٣)

تحوّل المرأة من فاعل اجتماعي إلى ضحية مركزية للحرب مع تصاعد العنف الجنسي وانعدام الحماية

(٤)

"بروز "اقتصاد النجاة بدل اقتصاد الإنتاج حيث يصبح البقاء اليومي هو الهدف الأعلى

جيل مهدد بالضياع

أولاً

ملايين الأطفال خارج المدارس لأكثر من عامين متواصلين

ثانياً

انتشار عمالة الأطفال، والتجنيد القسري، والزواج المبكر

ثالثاً

فقدان الذاكرة الوطنية المشتركة، واستبدالها بسرديات حرب وانقسام

رابعاً

هذا الجيل لا يواجه فقط انقطاع التعليم، بل انقطاع المعنى والانتماء

خامساً

العدالة الغائبة ومأزق المحاسبة

سادساً

غياب أي آلية وطنية فاعلة للمحاسبة

سابعاً

ضعف قدرة القضاء، وانهيار مؤسسات إنفاذ القانون

ثامناً

تدويل ملف الجرائم دون قدرة حقيقية على التنفيذ، ما يرسخ ثقافة الإفلات من العقاب

ما بعد 1000 يوم
إلى أيـــن؟

الحرب بعد ألف يوم، لم تعد:

مجرد نزاع مسلح

ولا أزمة سياسية
بل أزمة وجودية
للدولة السودانية
نفسها

الاستمرار في هذا المسار يعني:

سودانًا أقل وحدة

أقل سكانًا

أقل قدرة على النهوض
لعقود قادمة

1000 يوم

خراب شامل وانكسار دولة

ملخص

ألف يوم من الحرب في السودان تمثل لحظة كاشفة لانكسار الدولة وفشل السياسة، حيث تحوّل العنف من حدث طارئ إلى واقع يومي تُدار في ظله الحياة. لم يعد الزمن يُقاس بالأيام، بل بحجم الدمار، وعدد الضحايا، واتساع رقعة التشريد، في بلد صار الخراب فيه هو القاعدة لا الاستثناء.

تميّزت هذه الحرب بأنها اندلعت من قلب العاصمة ومراكز السيادة، فأصابت الدولة في رأسها، لا أطرافها فقط، وسرعان ما تمددت إلى معظم الولايات. ومع غياب جهد سياسي فاعل ومشروع وطني جامع، تحوّل الصراع إلى مأساة مفتوحة، دمّرت المدن، وأفرغت المؤسسات من معناها، وأعادت تعريف الدولة كفراغ متنازع عليه.

خلّفت الحرب خسائر بشرية هائلة، ونزوحًا غير مسبوق، وانهيارًا شبه كامل في البنية التحتية والخدمات الأساسية، خاصة الصحة والتعليم. تفكك النسيج الاجتماعي، وانتشر "الموت المركب" الناتج عن العنف والجوع والمرض، بينما حُرم جيل كامل من التعليم والرعاية، ما ينذر بآثار طويلة المدى تتجاوز زمن الحرب.

اقتصاديًا واجتماعيًا، دخل السودان طور الانهيار الشامل، مع تراجع الإنتاج، وانفلات التضخم، وصعود اقتصاد الحرب. ويخلص النص إلى أن إيقاف الحرب، رغم ضرورته، ليس سوى بداية لمسار أصعب، يتطلب إعادة تأسيس شاملة لمعنى الدولة، تقوم على العدالة والاعتراف بالضحايا، وإحياء الإنتاج والتعليم، وتحويل هذا الدمار إلى دافع لبناء وطن يحمي حياة الإنسان وكرامته.

ألف يوم من الحرب ليست رقمًا عابرًا في تقويم الصراع السوداني، بل علامة دامغة على فشل الدولة، وانكسار السياسة، وعجز الضمير الإنساني عن إيقاف نزيف وطن يُستنزف ببطء أمام أعين العالم. ألف يوم تعني أن جيلاً كاملًا وُلد أو كبر أو شاخ داخل مناخ العنف والخوف، وأن الخراب لم يعد استثناءً طارئًا، بل أصبح القاعدة التي تُدار في ظلها الحياة اليومية. في السودان اليوم، لا يُقاس الزمن بتعاقب الأيام، بل بعدد البيوت المهدمة، وعدد الأسر المشردة، وعدد الأحلام التي أُطفئت قبل أن ترى النور.

هذه الحرب لم تُدمّر المدن فقط، بل أعادت تعريف معنى الدولة ذاتها. لم تعد الدولة إطارًا للحماية أو التنظيم، بل فراغًا تتصارع داخله القوى المسلحة، وتُترك فيه الأغلبية العظمى من المواطنين لمصيرهم. ألف يوم كشفت أن الأزمة السودانية ليست أزمة سلطة فحسب، بل أزمة بنية، ورؤية، وعقد اجتماعي تآكل حتى انهار. وما يجعل هذه اللحظة أكثر قسوة أن الخراب لم يعد مفاجئًا، بل مألوفًا، وأن الألم بات اعتياديًا، وأن السؤال لم يعد: لماذا تحدث هذه الكارثة؟ بل: كيف استمرّت كل هذا الوقت دون أن تتوقف؟

أكملت الحرب ألف يوم منذ اندلاعها في الخامس عشر من أبريل 2023، وهو رقم لا يمكن التعامل معه بوصفه مجرد مؤشر زمني، بل باعتباره عتبة تاريخية فاصلة بين سودان كان مأزومًا لكنه قائم، وسودان آخر دخل فعليًا طور الانهيار الشامل. ألف يوم من الحرب لم تكن مجرد مواجهة عسكرية مفتوحة بين قوتين مسلحتين، بل تحولت إلى عملية تآكل بطيئة وممنهجة للدولة، وللمجتمع، وللمعنى الذي ظل يربط السودانيين بفكرة الوطن.

ما يميز هذه الحرب عن سابقاتها أنها لم تترك مجالًا للحياة الطبيعية كي تستمر على هامشها. لم تنشأ مناطق مستقرة قادرة على امتصاص الصدمة، ولم تحافظ مؤسسات الدولة على حد أدنى من الاستمرارية. ومع مرور الوقت، لم تعد الحرب حدثًا استثنائيًا، بل أصبحت الإطار الذي تُدار داخله حياة الملايين، من الأمن والغذاء، إلى التعليم والعمل، وحتى العلاقات الاجتماعية.

الانفجار الأول

اندلعت الحرب من قلب العاصمة، وفي مراكز السيادة ذاتها، وهو ما منحها منذ اللحظة الأولى طابعًا مختلفًا عن النزاعات الطرفية السابقة. لم يكن الصراع هذه المرة في هوامش الدولة، بل في مركزها الرمزي والمادي. هذا التمركز جعل آثار الحرب أكثر شمولًا، وأسرع انتشارًا، وأعمق تأثيرًا، إذ أصابت الدولة في رأسها، لا في أطرافها فقط.

سرعان ما تحولت الخرطوم من مدينة مترابطة اقتصاديًا واجتماعيًا إلى مسرح مفتوح للقتال، ثم إلى مدينة شبه مهجورة. تمددت الحرب إلى ولايات أخرى، واتخذت أشكالًا متعددة، من معارك نظامية، إلى فوضى أمنية، إلى عنف أهلي مستعاد. ومع كل تمدد جغرافي، كانت رقعة الانهيار تتسع، ويتراجع الأمل في احتواء الصراع.

فشل الجهد السياسي المبكر في فرض وقف لإطلاق النار، ليس فقط بسبب تعنت الأطراف المتحاربة، بل أيضًا بسبب هشاشة البيئة الإقليمية والدولية، وغياب مشروع وطني جامع قادر على فرض ضغط أخلاقي وسياسي حقيقي. هكذا تحولت الحرب من أزمة يمكن إدارتها إلى مأساة مفتوحة بلا أفق واضح.

الخسارة البشرية

ألف يوم من الحرب تعني، في المقام الأول، خسارة بشرية هائلة يصعب حصرها بدقة. الأرقام المتداولة عن أعداد القتلى لا تعكس إلا جزءًا من الواقع، لأن الموت في هذه الحرب لم يكن دائمًا مباشرًا أو موثقًا. كثيرون قضوا تحت الأنقاض، أو في مناطق معزولة، أو نتيجة أمراض كان يمكن علاجها في ظروف طبيعية.

لكن الأخطر من عدد الضحايا هو طبيعة الموت ذاته. لقد أنتجت الحرب ما يمكن تسميته بـ«الموت المركب»، حيث تتداخل أسباب الوفاة بين العنف المسلح، والجوع، وسوء التغذية، وانهيار الخدمات الصحية. هذا النوع من الموت لا يُرى دائمًا في نشرات الأخبار، لكنه ينهش المجتمع ببطء، ويترك جراحًا عميقة في الذاكرة الجماعية.

إلى جانب القتلى، هناك عشرات الآلاف من الجرحى والمصابين بإعاقات دائمة، في بلد فقد بالفعل قدرته على تقديم خدمات إعادة التأهيل والرعاية طويلة الأمد. هؤلاء يشكلون عبئًا إنسانيًا واجتماعيًا ممتدًا، لا ينتهي بانتهاء الحرب، بل يستمر لسنوات طويلة بعدها.

النزوح الكبير

لم يشهد السودان في تاريخه الحديث موجة

نزوح بحجم وتعقيد ما أنتجته هذه الحرب. ملايين المواطنين أُجبروا على ترك منازلهم، بعضهم فقد كل ما يملك خلال ساعات أو أيام. النزوح لم يكن خطًا مستقيمًا من منطقة حرب إلى منطقة آمنة، بل سلسلة من الانتقالات القسرية، حيث لم تعد «المنطقة الآمنة» مفهومًا ثابتًا.

هذا النزوح الواسع أحدث خللًا ديموغرافيًا عميقًا، وضغطًا هائلًا على المجتمعات المستقبلة، التي تعاني أصلًا من ضعف الخدمات وشح الموارد. ومع غياب سياسات استجابة فعالة، تحولت كثير من مناطق النزوح إلى بؤر فقر وهشاشة، لا تختلف كثيرًا عن مناطق الحرب نفسها.

كما أدى النزوح إلى تفكك الأسر، وضياع الأطفال، وتراجع أشكال التضامن التقليدي. كثير من العائلات لم تعد قادرة على الحفاظ على وحدتها، سواء بسبب الفقر، أو الهجرة الخارجية، أو الموت. هذا التفكك الاجتماعي يشكل أحد أخطر آثار الحرب بعيدة المدى.

البنية المدمرة

تعرضت البنية التحتية في السودان خلال ألف يوم من الحرب لتدمير واسع النطاق، شمل القطاعات الحيوية كافة. المستشفيات إما دُمّرت أو نُهبت أو أُخرجت عن الخدمة، وشبكات الكهرباء والمياه تعرضت لأضرار جسيمة، خاصة في المدن الكبرى. لم يعد الحديث عن «ضعف الخدمات» توصيفًا دقيقًا، بل عن انهيار شبه كامل لمنظومة الخدمات العامة.

الطرق والجسور تضررت، ما أعاق حركة النقل والتجارة، وعمّق عزلة بعض المناطق. المرافق العامة تحولت إلى مواقع عسكرية أو ملاجئ مؤقتة، وفقدت وظيفتها الأصلية. هذا التدمير لا يعني فقط كلفة إعادة إعمار باهظة، بل يعني أيضًا سنوات من المعاناة حتى تعود الحياة إلى حدها الأدنى.

الأخطر أن هذا التدمير لم يكن دائمًا نتيجة اشتباكات مباشرة، بل كثيرًا ما كان نتيجة إهمال متعمد، أو نهب منظم، أو استخدام المنشآت المدنية كأدوات في الحرب، ما يعكس درجة الانفلات الكامل لمنظومة الحماية القانونية والأخلاقية.

الصحة المنهارة

قطاع الصحة كان من أكثر القطاعات تضررًا، وربما الأكثر كلفة على حياة الناس. خلال ألف يوم، فقد الملايين حقهم في العلاج الآمن. المستشفيات خرجت عن الخدمة، والكوادر الطبية نزحت أو غادرت البلاد، والإمدادات الدوائية انقطعت أو أصبحت باهظة الثمن.

أمراض يمكن الوقاية منها تحولت إلى أسباب رئيسية للوفاة. سوء التغذية بلغ مستويات خطيرة، خاصة بين الأطفال والنساء الحوامل. الأوبئة انتشرت في بيئة تفتقر إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. الحرب هنا لم تقتل فقط بالسلاح، بل خلقت بيئة معادية للحياة نفسها.

كما تضررت الصحة النفسية بصورة عميقة. أجيال كاملة تعيش تحت القصف، وفي الخوف، وفي فقدان الأحبة. هذا الإرث النفسي سيكون من أصعب التحديات في مرحلة ما بعد الحرب، لأنه غير مرئي، لكنه شديد التأثير.

التعليم المفقود

أكثر من مليون طفل حُرموا من التعليم بصورة منتظمة خلال ألف يوم من الحرب. المدارس أغلقت، أو دُمّرت، أو استُخدمت لأغراض أخرى. المعلمون نزحوا أو فقدوا مصادر دخلهم. العملية التعليمية توقفت في معظم أنحاء البلاد، أو استمرت بصورة جزئية وغير منتظمة.

هذا الانقطاع الطويل لا يعني فقط فقدان عامين دراسيين، بل يعني كسرًا في المسار التعليمي لجيل كامل. الأطفال الذين خرجوا من المدارس اليوم، قد لا يعودون إليها أبدًا، خاصة في ظل الفقر والحاجة للعمل. هكذا تتحول الحرب إلى أداة لإعادة إنتاج التخلف والهشاشة.

التعليم، بوصفه استثمارًا في المستقبل، كان من أولى ضحايا الحرب، ما يعكس طبيعة الصراع ذاته، الذي لا يرى في المستقبل قيمة تستحق الحماية.

الاقتصاد المنهار

اقتصاديًا، أدخلت الحرب السودان في مرحلة انهيار غير مسبوقة. الناتج المحلي الإجمالي تراجع بصورة حادة، وفقدت الدولة جزءًا كبيرًا من إيراداتها. الميزانية العامة تحولت إلى وثيقة شكلية، لا تعكس واقعًا اقتصاديًا منتجًا، بل إدارة أزمة دائمة.

العملة الوطنية فقدت قيمتها، والتضخم التهم دخول المواطنين، وارتفعت أسعار السلع الأساسية إلى مستويات غير مسبوقة. في

المقابل، ازدهر اقتصاد الحرب، القائم على النهب، والتهريب، والأنشطة غير المشروعة، وهو اقتصاد لا ينتج قيمة حقيقية، بل يطيل أمد الصراع.

هذا التحول الاقتصادي أعاد تشكيل المجتمع، حيث لم يعد العمل المنتج هو السبيل للعيش، بل القدرة على التكيف مع الفوضى. وهنا تكمن إحدى أخطر نتائج الحرب.

بعد ألف يوم من الحرب، يقف السودان عند مفترق طرق تاريخي لا يحتمل المواربة ولا الحلول المؤقتة. فإما أن تتحول هذه المأساة إلى نقطة انعطاف تؤسس لوعي وطني جديد، أو تستمر بوصفها حلقة أخرى في سلسلة الانهيارات المؤجلة. إن إيقاف الحرب، على أهميته القصوى، ليس سوى الخطوة الأولى في مسار طويل ومعقد، يتطلب شجاعة سياسية، وصدقًا أخلاقيًا، وإرادة جماعية تعترف بحجم الكارثة دون تجميل أو إنكار..

إن إعادة بناء السودان لن تكون مجرد عملية إعمار إسمنتي، بل إعادة تأسيس شاملة لمعنى الدولة، ولعلاقتها بمواطنيها، وللسياسة بوصفها أداة خدمة لا وسيلة اقتتال. العدالة، لا المساومات، يجب أن تكون حجر الأساس لأي سلام دائم. والاعتراف بالضحايا، لا القفز فوق آلامهم، هو الشرط الأول للمصالحة الحقيقية. أما إعادة تشغيل عجلة الإنتاج، وإحياء التعليم، وترميم النسيج الاجتماعي، فهي معارك لا تقل أهمية عن إسكات البنادق.

ألف يوم من الحرب تقول بوضوح إن السودان لا ينقصه الوعي بحجم المأساة، بل ينقصه القرار الجريء بالخروج منها. ورغم كل هذا الركام، فإن التاريخ يعلّمنا أن الأمم لا تُقاس فقط بعمق جراحها، بل بقدرتها على تحويل الألم إلى معنى، والدمار إلى دافع للتغيير. ما يزال أمام السودان فرصة أخيرة، إن أُحسن اغتنامها، ليكتب فصلاً جديدًا لا يُبنى على منطق الغلبة، بل على حق الحياة، وكرامة الإنسان، ووطنٍ يستحق أن يُنقذ..

الخرطوم بعد ألف يوم موت..

هل يكفي الأمل لإعادة مدينة من تحت الركام؟

ملخص

بعد ألف يوم من الحرب، تحولت الخرطوم من مدينة نابضة بالحياة إلى فضاء مثقل بالموت والخراب، حيث لا يزال ملايين المدنيين يدفعون ثمن صراع لم يختاروه. الدمار الواسع وانهيار الخدمات جعلا البقاء في العاصمة معركة يومية من أجل الحياة، وسط واقع إنساني وأمني شديد القسوة.

أعلن رئيس الوزراء كامل إدريس عودة الحكومة إلى الخرطوم تحت شعار "الأمل"، متعهدًا بإعادة الاستقرار وتفعيل مؤسسات الدولة من داخل العاصمة، وتحسين الخدمات الأساسية، وجعل هذا العام "عام السلام"، مع وعود بخفض التضخم وتحسين مؤشرات الاقتصاد.

هذه العودة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قابلية الخرطوم للحياة، وقدرة الحكومة على فرض الأمن وسيادة القانون، في ظل انتشار السلاح، وخطاب الكراهية، واستمرار سيطرة القوات النظامية والمليشيات على منازل المواطنين، ما يجعل عودة المدنيين خيارًا فرديًا محفوفًا بالمخاطر.

رغم بروز مؤشرات خجولة على عودة الحياة في بعض المناطق، تبقى الخرطوم مدينة بلا مركز واضح، تعاني من هشاشة أمنية وخدمية، وتواجه تحديات داخلية وخارجية معقدة. وبين الأمل المعلن والواقع القاسي، تظل المدينة معلقة بين الركام والحلم، بانتظار شروط حقيقية لعودة آمنة ومستدامة للحياة.

الزين عثمان

بعد ألف يوم ثقيلة من الموت المجاني، قالت الأمم المتحدة إن ملايين المدنيين في السودان لا يزالون يدفعون ثمن حرب لم يختاروها. ألف يوم صنعت فيها الحرب ما صنعت، وحوّلت الخرطوم، مدينة الحياة، إلى مدينة ميتة، يصارع سكانها يوميًا من أجل البقاء على قيد الحياة.

في هذا المشهد الملبّد بالرماد، يصل رئيس وزراء حكومة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، كامل إدريس، إلى الخرطوم، متوسدًا حلمًا اسمه "الأمل"، ومعلنًا من قلب العاصمة مباشرةً بدء حكومة "الأمل" مهامها رسميًا.

وخلال مخاطبته حشدًا جماهيريًا في منطقة الكدرو بالخرطوم بحري، قال كامل إدريس إن عودة الحكومة إلى العاصمة تأتي في إطار الجهود الرامية إلى إعادة الاستقرار، وتفعيل العمل التنفيذي، ومتابعة شؤون المواطنين من داخل الخرطوم نفسها. وتعهد رئيس الوزراء بأن تعمل حكومته على توفير الخدمات الأساسية، وتحسين خدمتي الكهرباء والمياه، وتأهيل المدارس، وإعادة الجامعات إلى العمل.

وأكد إدريس أن هذا العام سيكون "عام السلام"، واصفًا إياه بأنه "سلام الفرسان والشجعان والمنتصرين"، مضيفًا: "نبشركم بالانتصار في المعارك واستدامة التنمية". وأوضح أن ميزانية هذا العام تستهدف خفض معدل التضخم بنسبة قد تصل إلى 70 في المئة، وزيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10 في المئة، إلى جانب العمل على محاصرة السعر الموازي لصرف العملة.

وتعود هذه الخطوة في ظل حقيقة أن الحكومة السودانية كانت قد اضطرت، منذ اندلاع القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل/نيسان 2023، إلى نقل مقارها وأعمالها التنفيذية خارج الخرطوم، عقب معارك عنيفة شهدتها العاصمة، وأسفرت عن أضرار واسعة بالمؤسسات الحكومية والبنية التحتية والخدمات الأساسية.

وخلال الأشهر الماضية، أعلنت السلطات السودانية أكثر من مرة عن خطط لإعادة مؤسسات الدولة إلى الخرطوم بصورة تدريجية، بالتوازي مع تحسن نسبي في الوضع الأمني ببعض المناطق، وبدء أعمال تأهيل للمقار الحكومية والخدمية.

غير أن وصول رئيس وزراء "الأمل" إلى الخرطوم أعاد سريعًا طرح الأسئلة الكبرى: هل تصلح الخرطوم للحياة؟ سؤال سبقه آخر حول مدى قدرة كامل إدريس نفسه على البقاء في مدينة تحاول بالكاد استعادة الحد الأدنى من الحياة، في ظل أزمات الكهرباء والمياه، وندرة الوظائف، وتعقيدات الوضع الأمني الناتجة عن تداعيات الحرب، فضلًا عن الغياب شبه الكامل للقانون.

بالنسبة لكثيرين، فإن الخرطوم اليوم ليست خرطوم الأمس القريب، ولا حتى تلك التي كانت تحت سيطرة قوات الدعم السريع في ذروة الحرب ومواجهاتها. كما لا يمكن عقد مقارنة بينها وبين المدينة التي كانت تحتضن الجميع قبل الطلقة الأولى في الخامس عشر من أبريل. إنها مدينة لا تزال تسدد فاتورة الحرب، وستظل تدفعها لوقت ليس بالقصير.

ويرى هؤلاء أن قرار الحكومة العودة إلى الخرطوم يمكن أن يشكل لبنة يُبنى عليها مستقبلًا، وخطوة على طريق التعافي، لكنه في الوقت ذاته لا يصلح أساسًا لتبني خيار العودة بالنسبة للمواطنين، وهي عودة يربطها كثيرون بكونها "خيارًا شخصيًا" لا قرارًا عامًا.

ورغم عودة عدد من النازحين إلى العاصمة الخرطوم، إلا أن تحديات ومخاطر جسيمة لا تزال تواجه المدنيين، من بينها خطر الذخائر غير المنفجرة. غير أن هذا الخطر، في نظر البعض، يبدو أقل فتكًا من انفجارات أخرى غير مرئية تنتظر العائدين إلى المدينة.

وبالتزامن مع ما يجري على الأرض، كتب طارق أبو دبارة، القيادي في منظومة دولة البحر والنهر، تغريدة قال فيها: "ستعود الخرطوم بإذن الله، أما من تسبب فيما حدث"، محددًا مجموعات قبلية بعينها، "فلتكن عداوة الدهر وثأرًا لا ينتهي". وهو خطاب يكشف طبيعة المعركة التي قد يواجهها العائدون إلى الخرطوم في الأيام المقبلة، معركة يرتبط جزء كبير منها بتمدد خطاب الكراهية كأحد إفرازات الحرب، مقترنًا بتوظيف القانون سياسيًا عبر دعاوى الاتهام بالتعاون مع قوات الدعم السريع، إلى جانب عامل بالغ الأهمية يتمثل في تراجع دور الشرطة لصالح القوات والمليشيات المشاركة في الحرب، حيث يسود قانون القوة، وتتراجع أمام مجد البندقية هيبة القانون.

وفي هذا السياق، تتصاعد مطالب مواطنين للسلطات بضرورة مغادرة منسوبي الأجهزة النظامية المنازل التي استولوا عليها، حتى يتسنى لأصحابها العودة إليها. لكن الملهاة تعيد نفسها؛ فالبيوت التي كانت تحتلها قوات الدعم السريع تحولت إلى ثكنات لقوات نظامية أخرى بعد تغير معادلة السيطرة في الميدان، ما يجعل بقاء منسوبي القوات النظامية أحد أبرز العقبات أمام عودة المواطنين إلى خرطومهم في الوقت الراهن.

ويضع هذا الواقع السلطة نفسها أمام امتحان عسير يتعلق بقدرتها على فرض النظام والقانون على حملة السلاح، خصوصًا وأن معظمهم من المستنفرين أو المليشيات المساعدة التي تشارك في الحرب تحت شعار تفكيك "المليشيا الكبرى"، في مشهد يؤكد سريالية أوضاع السودان في زمن الحرب.

وفي محاولة لبعث رسالة طمأنة، تعهد كامل إدريس بالبقاء في الخرطوم باعتبار ذلك خطوة أولى في سبيل استعادة الحياة، مؤكدًا أنه لن يغادرها. غير أن هذا الإعلان أعاد طرح سؤال آخر أكثر عمقًا: أي خرطوم يقصد؟

فالمدينة التي كان مركزها الخرطوم، وتحديدًا وسط الخرطوم قبل اندلاع الحرب، شهدت نشوء مراكز بديلة فرضتها ظروف القتال. وحتى الوزارات التي عادت للعمل، لم تفعل ذلك من مقارها الأصلية، بل من مقار مؤقتة، في وقت تمددت فيه أم درمان لتتحول فعليًا إلى المركز الخرطومي الجديد، مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب.

الخرطوم القديمة، في صورتها المعهودة، لم يعد لها وجود في الوقت الراهن. والحياة فيها باتت قطعة من الجحيم، حقيقة يمكن تلمسها من مشهد مصور لأحد المواطنين طُلب منه أن ينادي الناس للعودة إلى منازلهم، لكنه رفض "بيع الوهم"، مؤكدًا أن الخرطوم اليوم لا تستطيع توفير الحياة للجميع، في ظل انعدام الوظائف، وصعوبة الحصول على مصادر رزق تؤمن الطعام، وتردي الخدمات الصحية، ونقص المستشفيات، وشح محاليل علاج الحميات المنتشرة.

ومع ذلك، وبموازاة حديث "الجوكر"، تبرز مشاهد أخرى من من داخل المدينة توحي بمحاولات خجولة لاستعادة الحياة؛ من إعادة فتح بعض المطاعم المعروفة في بري، إلى عودة النشاط في سوق الكلاكلة، وصولًا إلى استئناف حركة الطيران في مطار الخرطوم، عبر إحدى طائرات الشركات المحلية.

غير أن هذا التحليق بدوره أعاد طرح سؤال الحماية، وتحديدًا مسألة توفير منظومات مضادات جوية، في ظل استمرار حرب المسيّرات، التي كانت قد أوقفت إعلان العودة في وقت سابق بعد استهداف المطار. وسرعان ما يتسع هذا السؤال ليأخذ بعده الخارجي المتعلق بقدرة السلطة على الحصول على منظومات دفاع متقدمة، لحماية خطوة العودة، بوصفها جزءًا من رسم خارطة جديدة لميدان الحرب السودانية، التي بدأت تتخذ طابعًا إقليميًا، مع تحول أطرافها المتصارعين إلى مجرد رقع شطرنج يجري تحريكها من خارج الحدود.

بعد ألف يوم من الحرب:

قراءة في مشروع رؤية مجموعة نداء سلام السودان بين معاناة المدنيين وأسئلة الانتقال

محمد عمر شمينا

ملخص

بعد ألف يوم من الحرب، يصف النص الواقع السوداني بوصفه مأساة إنسانية شاملة، تجاوزت حدود الصراع العسكري إلى انهيار واسع في شروط الحياة، من نزوح وجوع وتفكك اجتماعي. ويؤكد أن سؤال وقف الحرب لم يعد سياسيًا فحسب، بل أخلاقيًا يتعلق بمسؤولية الدولة والنخب تجاه المدنيين الذين دفعوا الثمن الأكبر.

ينتقد المقال المقاربات التي تفصل بين السلام والسياسة، معتبرًا أن أي إنهاء للحرب دون مسار مدني شامل يعالج جذور الأزمة سيعيد إنتاج العنف. وفي هذا السياق، يقدّم مشروع رؤية مجموعة نداء سلام السودان نفسه كمبادرة مدنية تسعى لربط وقف القتال بانتقال سياسي يعالج قضايا الدولة والهوية والاقتصاد ودور المؤسسة العسكرية.

يشير الكاتب إلى أن الرؤية تركّز على أن الإصلاح الأمني والعدالة الانتقالية عنصران تأسيسيان لا يمكن تأجيلهما، مع السعي إلى موازنة المحاسبة ومنع الانتقام السياسي. كما تطرح مفهوم "الشرعية الاقتصادية" وعقدًا اجتماعيًا جديدًا يربط الحكم بتحسين معيشة المواطنين، مع الاعتراف بأن هذه الطروحات ما تزال بحاجة لآليات تنفيذ واضحة.

يخلص إلى أن قوة الرؤية تكمن في شموليتها ونقدها لتجارب الماضي، خاصة في تأكيدها على "السردية الاجتماعية للسلام" التي تجعل المجتمع شريكًا في صنع السلام. غير أن نجاحها يبقى مرهونًا بقدرتها على التحول من المبادئ العامة إلى خطوات عملية تضع الإنسان في قلب السياسة وتجعل وقف الحرب بداية حقيقية لإعادة بناء الدولة.

بعد مرور ألف يوم على اندلاع الحرب في السودان، لم يعد الصراع مجرد مواجهة مسلحة بين أطراف متنازعة، بل تحوّل إلى مأساة إنسانية شاملة يدفع ثمنها ملايين السودانيين الذين لم يختاروا هذه الحرب ولم تكن لهم فيها يد. توصيف الأمم المتحدة للوضع بوصفه إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم ليس مبالغة لغوية، بل تعبير دقيق عن واقع تتآكل فيه شروط الحياة الأساسية يومًا بعد يوم نزوحُ واسع، جوع متفش، انهيار للخدمات، وتفكك عميق في النسيج الاجتماعي. في هذه اللحظة الثقيلة، يصبح السؤال عن وقف الحرب ليس سؤالًا سياسيًا مجردًا، بل سؤالًا أخلاقيًا يتعلق بمسؤولية الدولة، والنخب، والمجتمع تجاه إنسان جُرِّد من الأمان والكرامة والاختيار.

من هذا المنطلق، لا يمكن التعامل مع محاولات إنهاء الحرب باعتبارها ترتيبات تفاوضية بين قوى مسلحة، أو حلولًا تقنية تُدار بمعزل عن واقع الناس ومعاناتهم اليومية. فقد أثبتت التجارب السودانية السابقة أن فصل السلام عن السياسة، والسياسة عن المجتمع، لا يؤدي إلا إلى إعادة إنتاج العنف بأشكال جديدة. وعليه، تفرض هذه اللحظة التاريخية إعادة التفكير في مقاربات وقف الحرب والانتقال المدني، ليس من زاوية توازنات القوة وحدها، بل من منظور شامل يضع المدنيين في قلب المعادلة، ويربط إنهاء القتال بمسار سياسي قادر على معالجة جذور الأزمة وبناء أفق واقعي لدولة ما بعد الحرب.

في هذا السياق، تبرز رؤية مجموعة نداء سلام السودان بوصفها محاولة لإعادة ترتيب الأسئلة الكبرى، والانطلاق من نقد ضمني لتجارب الانتقال السابقة التي انشغلت بالترتيبات الإجرائية، وتجنّبت مواجهة القضايا البنيوية المرتبطة بطبيعة الدولة، والهوية، والاقتصاد، وموقع المؤسسة العسكرية في النظام السياسي. لا تقدّم الوثيقة نفسها بوصفها حلًا جاهزًا أو بديلًا للمبادرات القائمة، بل كإسهام مدني يسعى إلى ربط الجهود الإقليمية والدولية بالسياق السوداني وتعقيداته الفعلية.

أحد أهم مرتكزات هذه الرؤية هو التأكيد على أن وقف الحرب لا يمكن فصله عن مسار سياسي مدني واضح، وأن أي محاولة لإنهاء القتال عبر ترتيبات أمنية معزولة، تُدار حصريًا بين الأطراف المسلحة، ستظل محدودة الأثر وقابلة للانهيار. هذا الطرح يمثل قطيعة نسبية مع مقاربات سابقة تعاملت مع السلام باعتباره ملفًا تفاوضيًا منفصلًا، تُفرض نتائجه لاحقًا على الفاعلين المدنيين. غير أن هذه المقاربة، على أهميتها، تطرح في الوقت ذاته سؤالًا حساسًا حول كيفية تحويل هذا الربط بين الحرب والسياسة إلى مسار عملي لا يُفرغ من محتواه تحت ضغط موازين القوة القائمة.

في ملف الإصلاح الأمني والعدلي، تحاول الرؤية تفكيك الخلط الذي ساد في التجربة السودانية بين الإصلاح المؤسسي من جهة، والإقصاء السياسي أو الانتقام القانوني من جهة أخرى. فهي تؤكد أن إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية يجب أن تتم في إطار دولة مدنية، وبصورة مهنية، تضمن خضوع هذه المؤسسات للسلطة الشرعية، دون أن يُفهم ذلك كاستهداف شامل أو تفكيك للدولة. هذا الطرح يعكس وعيًا بحساسية العلاقة بين المدنيين والمؤسسة العسكرية، لكنه يظل معلقًا على سؤال جوهري كيف يمكن تحقيق إصلاح حقيقي في ظل ميزان قوة مختل، ومن دون ضمانات واضحة تمنع إعادة تسييس هذه المؤسسات خلال المرحلة الانتقالية؟

وتحتل العدالة الانتقالية موقعًا محوريًا في الرؤية، حيث تُقدَّم لا بوصفها استحقاقًا مؤجلًا، بل عنصرًا تأسيسيًا في إعادة بناء الدولة وتصحيح اختلال ميزان القوة. غير أن الوثيقة تسعى إلى موازنة دقيقة بين ضرورة المحاسبة ومنع الإفلات من العقاب، وبين تجنّب توظيف العدالة كأداة انتقام سياسي أو عامل تعطيل لمسار وقف الحرب. هذه الموازنة، رغم وجاهتها، تظل بحاجة إلى مزيد من التحديد، خاصة في ما يتعلق بتوقيت العدالة، وآلياتها، وحدود التسويات الممكنة دون تقويض الثقة المجتمعية أو إعادة إنتاج شعور الظلم.

في الجانب الاقتصادي، تعيد الرؤية الاعتبار لما تسميه (الشرعية الاقتصادية) بوصفها أحد الأسباب البنيوية لفشل الانتقالات السابقة. فغياب مشروع اقتصادي وطني يعالج جذور الأزمة المعيشية، لا أعراضها فقط، جعل أي توافق سياسي هشًا وقابلًا للانهيار. وتطرح الوثيقة فكرة عقد اجتماعي اقتصادي جديد يربط بين الحكم وتحسين شروط الحياة، ويعيد توجيه الاقتصاد نحو الإنتاج الحقيقي، خاصة في قطاع الزراعة، بدل الاعتماد على الريع أو الوصفات الجاهزة. غير أن هذا الطرح، رغم أهميته، يظل في مستوى الإطار العام، ويحتاج إلى ترجمة عملية تُقنع المواطنين بأن السلام ليس شعارًا سياسيًا، بل مدخلًا لتحسين حياتهم اليومية.

أما في ما يتعلق بطبيعة الحكم خلال المرحلة الانتقالية، فتدعو الرؤية إلى صيغ حكم مرنة أو هجينة، تقوم على التوافق الوطني الواسع، وتتجنب الإقصاء والاستقطاب، مع تأجيل الانتخابات إلى مرحلة لاحقة تُهيَّأ فيها شروط التحول الديمقراطي بصورة جدية. هذا الطرح يعكس قراءة واقعية لوضع دولة منهكة بالحرب والانقسام، لكنه يثير في المقابل مخاوف من أن يتحول (التوافق) وهو طرحٌ مقبول إلى شلل سياسي، أو إلى مظلة لإعادة إنتاج نخب عاجزة عن اتخاذ قرارات حاسمة.

وتولي الوثيقة أهمية خاصة لما تسميه (السردية الاجتماعية للسلام)، باعتبار أن السلام لا يُصنع فقط في غرف التفاوض، بل عبر خطاب يخاطب السودانيين بوصفهم فاعلين وصانعي سلام، لا مجرد ضحايا. هذا البعد يُعد من أقوى عناصر الرؤية، لأنه يربط السلام بالأمن المعيشي والكرامة والاستقرار الاجتماعي، ويواجه خطاب الحرب والكراهية بسردية بديلة تقوم على المصلحة العامة والتعايش، وتفتح المجال لمشاركة مجتمعية واسعة في حماية السلام والدفاع عنه.

في المحصلة، يمكن القول إن مشروع رؤية مجموعة نداء سلام السودان يمثل محاولة جادة لإعادة السياسة إلى معناها الأساسي حماية المجتمع لا إدارة الصراع فقط. قوته تكمن في شموليته، ونزعته النقدية، ووعيه بأخطاء الماضي. غير أن نجاحه يظل مرهونًا بقدرته على الانتقال من مستوى المبادئ إلى مستوى الآليات، ومن اللغة العامة إلى الضمانات العملية والخطوط الحمراء الواضحة، خاصة في ما يتعلق بمدنية الدولة، والعدالة، وتفكيك الاقتصاد المرتبط بالحرب. فبعد ألف يوم من الدمار، لم يعد السودان يحتمل حلولًا مؤجلة أو مقاربات رمادية؛ بل يحتاج إلى مسار يضع الإنسان في مركز السياسة، ويجعل وقف الحرب بداية فعلية لإعادة بناء الدولة، لا مجرد محطة مؤقتة في طريق أزمة أطول.

المتعاونون ..
من الأفراد الى المؤسسات وتصفية الخصومات

ملخص

يتناول التقرير تصاعد ظاهرة معاقبة من يُشتبه في تعاونهم مع أطراف الحرب في السودان، مع تطور خطير يتمثل في انتقال العقاب من الأفراد إلى المؤسسات. وجاء ذلك بعد قرارات بسحب تراخيص محامين، ثم إلغاء تراخيص عشر مدارس خاصة في الخرطوم بدعوى التعاون مع قوات الدعم السريع، ما أثار جدلاً قانونياً وأخلاقياً واسعاً.

انقسمت ردود الفعل بين من رأى القرارات حماية للأمن الوطني ومحاسبة مستحقة، ومن اعتبرها شكلاً من العقاب الجماعي وانتهاكاً لحق التعليم، متسائلاً عن مشروعية معاقبة مؤسسات كاملة وطلاب وأسرهم بجريرة يُنسب ارتكابها لأفراد، ودون أحكام قضائية.

يسلط التقرير الضوء على سردية "معاقبة المتعاونين" التي تحولت إلى أداة انتقام متبادل بين طرفي الحرب، حيث يُستهدف المواطنون في مناطق السيطرة المختلفة باعتبارهم متعاونين قسراً، رغم أنهم يعيشون تحت تهديد السلاح ولا يملكون خياراً حقيقياً، ما يجعلهم الخاسر الأكبر في كل الأحوال.

يخلص إلى أن الدولة، إن كانت دولة قانون، لا يجوز أن تنتهج أساليب العقاب الجماعي أو القرارات الإدارية العقابية دون قضاء، مؤكداً أن محاسبة الأفراد يجب أن تتم عبر العدالة لا الانتقام، لأن معاقبة المؤسسات في النهاية تعني معاقبة المواطن، الحلقة الأضعف في هذه الحرب.

الخرطوم – ابتسام حسن

عادت إلى الواجهة، وبحدة غير مسبوقة، ظاهرة معاقبة من يُشتبه في تعاونهم مع أحد طرفي الحرب، الجيش أو قوات الدعم السريع، لكن اللافت والخطير هذه المرة أن دائرة العقاب لم تعد تقف عند حدود الأفراد، بل تمددت لتطال المؤسسات نفسها، في سابقة تفتح أبوابا واسعة للجدل القانوني والأخلاقي والسياسي.

فلم تمض أيام على قرار سحب تراخيص عدد من المحامين بدعوى تعاونهم مع قوات الدعم السريع، حتى أصدرت إدارة التعليم الخاص بوزارة التربية والتعليم بولاية الخرطوم قراراً جديداً يقضي بإلغاء تراخيص عشر مدارس خاصة في مناطق شرق النيل وأمبدة وجبل أولياء، بذات الذريعة: "التعاون مع الدعم السريع".

القرار، الذي حمل توقيع الدكتور عمار زكريا مدير الإدارة العامة للتعليم الخاص، فجّر موجة من ردود الفعل المتباينة؛ فبينما رأى فيه مراقبون خطوة تمثل عداءً صريحاً للوطن والمواطن، واعتداءً على حق التعليم، ذهب آخرون إلى اعتباره إجراءً مستحقاً ضد ما وصفوه بـ"خيانة مؤسسات الدولة العسكرية"، بل وخيانة عظمى تستوجب المحاسبة الصارمة.

وبحسب حيثيات القرار، فإن أصحاب ومُلّاك تلك المدارس ثبت تعاونهم مع قوات الدعم السريع ضد الجيش، الأمر الذي دفع الإدارة إلى الشروع في إيقاف المدارس وسحب تراخيصها. غير أن هذا التبرير، على وجاهته الظاهرية لدى البعض، يفتح سؤالا جوهريا: هل يُعاقَب الفعل الفردي بإعدام مؤسسة كاملة؟ وهل يُجازى المواطن، مرة أخرى، بجريرة لم يرتكبها؟

سردية العقاب الجماعي

سردية "معاقبة المتعاونين" باتت مألوفة منذ اندلاع الحرب، لكنها تحولت إلى سيفٍ مسلط على رقاب المدنيين. ففي كل منطقة تدخلها قوات الدعم السريع، يُستهدف المواطنون باعتبارهم متعاونين مع الجيش، وبذات المنطق الانتقامي، تستهدف القوات المسلحة المواطنين في المناطق التي كانت تحت سيطرة الدعم السريع، باعتبارهم متعاونين معه.

هكذا يجد المواطن نفسه، وهو الضحية الوحيدة المؤكدة في هذه الحرب، محاصراً بسردية جاهزة تبرر التنكيل به من أي طرف يملك السلاح والسلطة. إنها معادلة مختلة: صاحب القوة يحارب المواطن، ويحمّله وزر حرب لم يخترها ولم يكن طرفا فيها.

والسؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح: ماذا يُتوقع من مواطن أعزل، مدني، لا علاقة له بالسلاح ولا بالعنف؟ المواطن الذي يعيش تحت سلطة الأمر الواقع، ويُجبر في كثير من الأحيان على تنفيذ أوامر لا يؤمن بها، تحت تهديد السلاح والموت؟

الواقع يقول إن كثيرين فقدوا حياتهم فقط لأنهم رفضوا أو ترددوا أو تمسكوا بثوابتهم، بينما اختار آخرون الانصياع حفاظا على أرواحهم وأسرهم. وفي الحالتين، المواطن هو الخاسر. فالرفض قد يعني الموت، والقبول قد يُفسر لاحقا باعتباره "تعاونا" يستوجب العقاب.

وتتفاقم الصورة قتامة حين نرى مشاهد مخزية لانتهاكات تطال حتى الأطفال، حيث تُجبرهم قوات الدعم السريع على القول والفعل تحت تهديد السلاح، وهو نمط متكرر مع الأسر والمجتمعات الواقعة تحت سيطرتها.

الدولة أم المليشيا؟

ويرى مراقبون أن تحميل المواطن مسؤولية أفعال قسرية تحت سلطة المليشيا أمر لا يستقيم مع منطق الدولة. فالدعم السريع، في نظر كثيرين، مليشيا خارجة عن القانون، غير منضبطة، وقوة غير نظامية، والتفلتات المنسوبة إليها معروفة ومثبتة.

أما الجيش، بوصفه مؤسسة دولة، فلا يجوز له – أخلاقيا ولا قانونيا – أن ينحدر إلى ذات الأساليب. فالدولة، إن كانت دولة بحق، يفترض أن تحكم بالقانون لا بالانتقام، وأن تحاسب الأفراد لا أن تعاقب المجتمع، وأن تميز بين الفعل القسري والفعل الطوعي.

وإذا صُنّفت جهة أو شخص على أنه متعاون مع الدعم السريع، فإن المسار الطبيعي هو المحاسبة القانونية عبر القضاء، لا إصدار قرارات إدارية تعاقب مؤسسات كاملة، وتضرب حقوق مواطنين لا ذنب لهم.

معاقبة المؤسسة... معاقبة المواطن

في هذا السياق، تقول الخبيرة التربوية قمرية عمر في تصريح لـ(أفق جديد):

"لي رأي واضح ومعلن في التعليم الخاص، وأنا ضده ولم أؤيده يوما، ولم أكن جزءا منه لا

تعليما ولا إدارة. لكن، وبغض النظر عن موقفي الشخصي، فإن التعليم الخاص أصبح واقعا يخضع للقانون، ولا يمكن إنكار وجوده".

وتضيف: "إذا افترضنا أن هناك معلما أو فردا تعامل مع الدعم السريع، فلا يوجد أي مبرر قانوني أو أخلاقي لمعاقبة المؤسسة بأكملها. لا يمكن تصور مدرسة ككيان مجرد تتعاون، بل أفراد داخلها. وفي هذه الحالة، معاقبة المؤسسة تعني معاقبة الطلاب وأسرهم، أي معاقبة المواطنين".

وتشير قمرية إلى ازدواجية فاضحة في المعايير، قائلة إن للحكومة والجيش سوابق في هذا الملف، حيث عاد أشخاص معروفون بتعاونهم مع الدعم السريع إلى "حضن الوطن" دون محاكمات أو مساءلات، وتضرب أمثلة برئيس "درع السودان" كيكل، وبقال، وآخرين ذوي نفوذ اجتماعي وسياسي.

وتضيف: "المفارقة أن من لا سند له ولا سلطة، يمكن أن يتعرض لحكم ميداني، دون تحقيق أو محاكمة عادلة، وقد يُعدم ميدانيا. هذا سلوك لا يليق بدولة ذات سيادة، ولا بحكومة تدّعي احترام القانون المحلي والدولي".

وتختم قمرية بقولها: "ربما يمكن فهم هذه التصرفات من مليشيا متفلتة، لكن لا يمكن قبولها من دولة. للأسف، المواطن يظل الحلقة الأضعف دائما في هذه الحرب".

قرار إداري أم قضية قانونية؟

من جانبه، يقول الإمام عبد الباقي الإمام، مدير مكتب تعليم سابق، في تصريح لـ(أفق جديد)، إن القرار استند – بحسب ما ورد في ذيله – إلى حيثيات تتعلق بتعاون تلك المؤسسات مع الدعم السريع، وممهور بختم وتوقيع مدير الإدارة العامة للتعليم الخاص.

ويضيف: "اطلعت على القرار عبر الوسائط، وأرى أنه – من حيث الشكل – يستند إلى صلاحيات تمنح لإدارة التعليم الحق في سحب تراخيص مؤسسات التعليم الخاص عند مخالفتها للوائح والقوانين والانحراف عن رسالتها".

غير أنه يستدرك قائلا: "تعليقي الحقيقي ليس على القرار ذاته، بل على طبيعة هذا التعاون. هل هو تعاون يرقى لسحب التراخيص؟ ما حدوده؟ وهل صدر حكم قضائي يثبت الإدانة؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه قرارا إداريا تجاوز القضاء، الجهة الوحيدة المخولة بإنصاف الخصوم والفصل في الاتهامات؟".

أسئلة تظل مفتوحة، في وقت تتكاثر فيه القرارات، ويغيب فيه ميزان العدالة، ويظل المواطن، مرة أخرى، هو من يدفع الثمن كاملا.

الأبيض..

تدهور الأوضاع الإنسانية للنازحين

ملخص

تشهد مدينة الأبيض تدهورًا حادًا في الأوضاع الإنسانية، مع تدفق مئات الآلاف من النازحين الذين يعانون نقصًا شديدًا في الغذاء والمياه والرعاية الصحية، وسط عجز واضح في الاستجابة الرسمية وعدم كفاية المساعدات المقدَّمة مقارنة بحجم الاحتياجات.

تتزامن الأزمة الإنسانية مع وضع أمني وعسكري معقّد، إذ تحيط قوات الدعم السريع بالمدينة من عدة اتجاهات، بينما يعتمد الجيش على طريق بري واحد للإمداد. هذا الواقع يزيد من هشاشة المدينة التي تحتل موقعًا استراتيجيًا يربط وسط السودان بإقليم دارفور.

تحولت الأبيض إلى ملاذ مكتظ بالنازحين، أغلبهم من النساء والأطفال وكبار السن، في ظل انهيار الخدمات وتفاقم سوء التغذية وانتشار البرد القارس. وتشهد مراكز الإيواء والمستشفيات أوضاعًا كارثية، مع تسجيل وفيات بين الأطفال بسبب الجوع وتوقف مبادرات الإطعام.

تحذر الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة من أن استمرار القتال قد يحوّل الأبيض إلى بؤرة إنسانية وصحية خطيرة، داعية إلى وقف فوري للأعمال العدائية وضمان وصول المساعدات بشكل آمن وعاجل، في ظل أزمة تُعد الأكبر عالميًا وتدفع الملايين نحو المجاعة والنزوح.

أفق جديد

تدهورت الأوضاع الإنسانية للنازحين في مدينة الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان، بشكل مقلق، إذ يواجهون نقصًا حادًا في الغذاء والمياه والرعاية الصحية، في وقت تبدو فيه مفوضية العون الإنساني عاجزة عن احتواء الأزمة الغذائية المتفاقمة.

وتنتشر قوات «الدعم السريع» في محيط مدينة الأبيض من جهتي الشرق والشمال، إضافة إلى وجود عناصر منها في بلدة أم صميمة غرب المدينة، بينما يسيطر الجيش السوداني على الطريق البري الرابط بين وسط البلاد ومدينة الأبيض، الذي يُعد خط الإمداد الوحيد لوحداته داخل المدينة.

وتبعد مدينة الأبيض نحو 400 كيلومتر جنوب غربي العاصمة الخرطوم، وتقع عند تقاطع استراتيجي يربط بين وسط السودان وإقليم دارفور غربي البلاد.

ونفذ الجيش والقوات المشتركة المتحالفة معه، الأسبوع الماضي، انفتاحًا عسكريًا واسعًا، تمكن خلاله من السيطرة على مناطق «الرياش» و«كازقيل» في شمال كردفان، و«هبيلا» و«الحمادي»، وواصل تقدمه حتى مشارف مدينة «الدبيبات» بولاية جنوب كردفان. كما دخلت قواته، من محور أبو جبيهة، بلدة «هبيلا» الاستراتيجية بالولاية ذاتها. غير أن قوات «الدعم السريع» نشرت لاحقًا مقاطع فيديو تزعم فيها استرداد منطقتي كازقيل

والرياش، واستعادتها مدينة هبيلا ودخول بلدة كرتالا.

وتحولت مدينة الأبيض، المكتظة بسكانها الأصليين، إلى ملاذ مؤقت لمئات الآلاف من النازحين الفارين من جحيم العنف والاقتتال في مناطق واسعة من السودان، الذي أصبح أكثر من ربع سكانه بلا مأوى، الأمر الذي يبرز حجم الكارثة الإنسانية المتفاقمة.

ومع انهيار البيئة وتردي الخدمات، تتزايد المخاوف من تحوّل مدينة الأبيض إلى بؤرة إنسانية وصحية أكثر تعقيدًا، ما لم يتم التدخل العاجل عبر تقديم مساعدات غذائية ودوائية، وتحسين خدمات الإصحاح البيئي بما يوازي حجم الكارثة.

وتتصاعد الدعوات الأممية والدولية لإنهاء الحرب في السودان، بما يجنب البلاد كارثة إنسانية بدأت تدفع الملايين نحو المجاعة والموت جراء نقص الغذاء الناتج عن استمرار القتال.

وبسبب جحيم الحرب وقسوة النزوح، قطعت أحلام عبد الله رحلة شاقة استغرقت أيامًا، انتهت بوصولها إلى مدينة الأبيض برفقة مجموعة كبيرة من النازحين، أغلبهم من النساء والأطفال وكبار السن.

وقالت أحلام، في حديثها لـ«أفق جديد»: «اضطررت للنزوح من قريتي بعد سيطرة قوات الدعم السريع عليها، لكن الأحوال لا تزال قاسية في كل الأحوال، بسبب تردي الأوضاع الأمنية والإنسانية». وأضافت: «نعاني بشدة، فالناس أصابهم التعب والإرهاب، ويفتقرون إلى الأغطية في ظل البرد القارس، إضافة إلى انعدام الطعام».

من جهته، قال النازح مصعب خالد إن «مراكز الإغاثة في مدينة الأبيض توزع مساعدات إنسانية لمئات الآلاف من النازحين الذين اكتظت بهم ولاية شمال كردفان». وأوضح خالد، في حديثه لـ«أفق جديد»، أن المساعدات تشمل الغذاء واحتياجات فصل الشتاء، وتصل عبر جهات خيرية ومنظمات إنسانية، وتشرف مفوضية العون الإنساني على توزيعها، «غير أنها لا تكفي لتغطية حجم الاحتياجات».

وأضاف: «فصل الشتاء قارس، ومواد الإيواء لا تلبي أعداد النازحين الموجودين في الولاية. نناشد المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية التدخل السريع لتقديم المساعدات اللازمة واحتواء الوضع الكارثي».

وأبلغ ناشطون «أفق جديد» أن النساء والأطفال داخل مدينة الأبيض ومحيطها يعانون من سوء التغذية، نتيجة انقطاع الطعام والدواء. وأوضحوا أن «المستشفيات ومراكز الإيواء تشهد كارثة إنسانية بسبب الاكتظاظ ونقص الخدمات الأساسية».

ونبه الناشطون إلى أن أطفالًا يفقدون حياتهم بسبب سوء التغذية وتوقف «التكايا» التي كانت تطعم الأسر، مؤكدين أن «الوضع يمضي من سيئ إلى أسوأ، والموت يطرق الأبواب بعنف».

وقالت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة محمد، إن الصمت على ما يجري في السودان من فظائع «لا ينبغي أن يكون خيارًا». وأكدت، في منشور على منصة «إكس»، أن الأمم المتحدة ستواصل الدعوة إلى السلام والعدالة للشعب السوداني. وأشارت إلى أن الوضع في السودان يمثل أكبر أزمة إنسانية في العالم، مطالبة بتحرك سريع لإنهاء الفظائع التي تُرتكب بحق النساء والأطفال.

من جانبه، حذر المتحدث باسم الأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، من تصاعد أعمال العنف في السودان، لا سيما في إقليم كردفان، بما يعرض المدنيين لمخاطر جسيمة ويؤدي إلى موجات جديدة من النزوح، تطال أعدادًا كبيرة من الأشخاص الذين نزحوا مرات عدة بالفعل. ودعا إلى حماية المدنيين، والوقف الفوري للأعمال العدائية، وضرورة إتاحة الوصول الإنساني العاجل والآمن والمستدام لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها.

وبحسب مركز إعلام الأمم المتحدة، أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في السودان إلى أن هجومًا بطائرة مسيّرة على مدينة الأبيض، بولاية شمال كردفان، أسفر عن مقتل 13 شخصًا، بينهم أطفال. كما شهدت ولاية جنوب كردفان زيادة حادة في أعداد النازحين خلال الأيام الأخيرة.

وتُقدّر المنظمة الدولية للهجرة أن العنف دفع نحو ألف شخص إلى الفرار خلال الفترة بين 31 ديسمبر و4 يناير، إضافة إلى نزوح ألفي شخص آخرين من إحدى محليات ولاية شمال كردفان. ويُقدّر العدد الإجمالي للنازحين في منطقة كردفان بنحو 65 ألف شخص خلال الفترة بين 25 أكتوبر و30 ديسمبر 2025.

وتتفاقم المعاناة الإنسانية في السودان جراء الحرب المستمرة بين الجيش و«قوات الدعم السريع» منذ أبريل 2023، والتي تسببت في مقتل عشرات الآلاف، ونزوح أكثر من 13 مليون شخص داخل البلاد وخارجها

المعلومة كسلاح والحقيقة كضحية في حربنا العبثية

حيدر المكاشفي

ملخص

يوضح المقال أن حرب السودان لم تعد تُخاض بالسلاح وحده، بل بالمعلومة المضللة التي تحولت إلى أداة استراتيجية خطيرة. فالتقرير الدولي يحذر من أن التضليل الإعلامي بات جبهة موازية تستهدف العقول، وتفكك الثقة المجتمعية، وتشوّه مسار الحرب وفرص السلام.

يشير الكاتب إلى أن الشائعات لم تعد عفوية، بل تُدار بشكل منظم لأغراض عسكرية وسياسية: رفع معنويات، تبرير هزائم، نزع إنسانية المدنيين، وتوجيه حركة السكان عبر أخبار كاذبة تؤدي أحياناً إلى قتل ونهب وعقاب جماعي، ما يجعل التضليل شريكاً مباشراً في الجرائم.

يعزو الكاتب تفشي التضليل إلى انهيار الإعلام المهني وغياب الدولة والبيانات الموثوقة، ما خلق فراغاً ملأته غرف تضليل محترفة محلية وعابرة للحدود، تستخدم تقنيات حديثة والذكاء الاصطناعي. ومع غياب الحقيقة، يصبح الحديث عن السلام أو العدالة الانتقالية أمراً شبه مستحيل.

يخلص إلى أن مواجهة التضليل ضرورة أمنية وإنسانية، تبدأ بدعم منصات التحقق، والضغط على شركات التواصل، واستعادة الحد الأدنى من الإعلام المهني. فالحرب تنتهي، لكن الأكاذيب تعيش طويلاً، وفي حرب السودان كانت الحقيقة من أوائل الضحايا، والوطن كله في مرمى نيرانها.

لم يعد الرصاص وحده ما يفتك بالسودانيين. فإلى جانب المدافع والطائرات، انفتحت في حرب السودان جبهة أخطر وأوسع أثراً تلكم هي جبهة المعلومات المضللة حسبما كشفه التقرير الدولي الذي صدر يوم الخميس، محذراً من تحوّل التضليل إلى سلاح حرب، لا يكتفي بوصف ظاهرة إعلامية، بل يدق ناقوس خطر استراتيجي يمسّ بنية المجتمع، ومسار الحرب، وإمكانيات السلام ذاتها.. معلوم انه في الحروب الحديثة، لا تخاض المعارك في الميدان فقط، بل في العقول أيضاً. وحربنا العبثية في السودان مثال صارخ على هذا التحول. فمنذ اندلاع الصراع، أصبحت منصات التواصل الاجتماعي، وتطبيقات المراسلة (الواتساب)، وبعض المنابر الإعلامية، ساحات اشتباك موازية تدار فيها عمليات منظمة لبث الشائعات، وتزييف الوقائع، وصناعة روايات تخدم أطرافاً بعينها.هنا لا يكون الهدف إقناع الخصم، بل شل المجتمع، وتفكيك الثقة، ودفع المدنيين لاتخاذ قرارات قاتلة بناءً على معلومات كاذبة. ويحذر التقرير من أن المعلومات المضللة في السودان لم تعد عشوائية أو عرضية، بل باتت تؤدي وظائف عسكرية وسياسية واضحة. فهي تستخدم لرفع معنويات الأنصار عبر ادعاءات انتصارات وهمية، أو لتبرير الهزائم بإلقاء اللوم على (خونة) أو (حواضن اجتماعية) مفترضة. كما تستعمل لتجريد المدنيين من إنسانيتهم عبر خطاب كراهية ممنهج، يمهد لتبرير الانتهاكات ضدهم، والأخطر من ذلك أن التضليل يستخدم لتوجيه حركة السكان بايراد أخبار كاذبة عن تحرير مناطق أو تطهيرها تدفع عائلات للعودة إلى بيوت مدمرة أو مناطق ما تزال مسرحاً للقتال، وشائعات عن اقتراب هجوم وشيك قد تفرغ مدناً كاملة، مخلفة فوضى إنسانية تستغل لاحقاً سياسياً وعسكرياً، ففي سياق حربنا التي بلغت الالف يوم ونيف، لا تبقى الشائعة خبراً عابراً بل كثيراً ما تتحول إلى أداة قتل. مثل اتهام قرية أو حيّ بأنه حاضنة للعدو يبدأ بمنشور مفبرك، أو مقطع فيديو خارج سياقه، لينتهي بعقاب جماعي نهب، حرق، اعتقال، أو تصفية. هنا يصبح التضليل شريكاً مباشراً في الجريمة، لا مجرد خلفية إعلامية لها. ويشير التقرير إلى أن ضعف الإعلام المهني، وانهيار مؤسسات الدولة، وغياب البيانات الرسمية الموثوقة، خلق فراغاً معلوماتياً هائلاً. هذا الفراغ ملأته غرف تضليل محترفة، بعضها محلي، وبعضها عابر للحدود، توظف تقنيات حديثة و حسابات وهمية، إعادة تدوير صور قديمة، فبركة تسجيلات صوتية، وحتى استخدام الذكاء الاصطناعي لإضفاء مصداقية زائفة على الأكاذيب، وهكذا حين تصبح الحقيقة أول ضحايا الحرب، يتعذر الحديث عن سلام. فالتضليل لا يطيل أمد الصراع فحسب، بل ينسف أي أرضية مشتركة للحوار. اذ كيف يمكن لمجتمع أن يتوافق على مستقبل، وهو لا يتفق حتى على ما حدث بالأمس، وكيف تبنى عدالة انتقالية في بيئة تشوَّه فيها الوقائع، ويعاد كتابة الجرائم على مقاس المنتصر إعلامياً، ويحذّر التقرير من أن استمرار هذا النمط سيخلّف جيلاً كاملاً أسير روايات متناقضة، مشحونة بالكراهية، ما ينذر بصراعات مؤجلة حتى بعد توقف القتال. فالحروب تنتهي، لكن الأكاذيب تعيش طويلاً، وتبقى مواجهة التضليل في السودان ليست ترفاً أخلاقياً، بل ضرورة أمنية وإنسانية. تبدأ أولاً بدعم منصات التحقق المستقلة، وتعزيز قدراتها التقنية والبشرية. كما تتطلب ضغطاً دولياً على شركات التواصل الاجتماعي لتحمّل مسؤولياتها في سياق نزاع دموي، لا معاملته كسوق إعلانات عادي، ومحلياً لا بد من استعادة دور الإعلام المهني، حتى في حدوده الدنيا، وتطوير ثقافة التحقق لدى الجمهور، خصوصاً في زمن تتداول فيه الأخبار بسرعة الرصاصة. أما سياسياً، فلا يمكن لأي طرف يدّعي تمثيل السودان أن يواصل استخدام الكذب كسلاح، ثم يتحدث عن وطن موحّد. هذا التقرير الدولي لم يكتشف أمراً مجهولاً للسودانيين، لكنه وضع اسماً دقيقاً لما يعيشونه يومياً، حرب تخاض بالأكاذيب بقدر ما تخاض بالبنادق. وفي هذه الحرب، قد لا ترى الجرح فوراً، لكن أثره أعمق وأطول أمداً. فحين تطلق الأكاذيب النار، يكون الوطن كله في مرمى الإصابة..

إنها الحرب اللعينة وما الحرب الا ما علمتم وذقتم.وما هو عنها بالحديث المرجم.متى تبعثوها تبعثوها ذميمة.وتضر اذا ضريتموها فتضرم.فتعرككم عرك الرحى بثقالها وتلقح كشافا ثم تنتج فتتئم.اذن هكذا هي دائما الحرب نار ورحى تورثان دماراً وهلاكاً هائلاً كما وصفها الشاعر زهير بن أبي سلمى في معلقته،مقدماً ما يمكن اعتباره أبلغ وصف للحرب.ولك أن تتصور حجم الهلاك والدمار والخراب الذي تسببه الحروب اليوم التي تستخدم فيها أحدث الاسلحة الفتاكة، اذا قارنتها بحروب العصر الجاهلي التي عاصرها الشاعر زهير والتي تدور رحاها باسلحة بسيطة

وتقليدية من رماح وسيوف وخلافها..فحرب اليوم التي تدور في بلادنا وتستخدم فيها أفتك الاسلحة خفيفها وثقيلها، وبطائراتها المقاتلة ومسيراتها وداناتها وقذائفها الصاروخية وبراميلها المتفجرة،لا تقتل البشر الامنين الوادعين وتجز أعناقهم فحسب، بل أنها أيضا تجز أعناق الحقائق فتصبح الحقيقة من بين أول ضحايا الحرب،حيث تنبري الجماعات الخائضة للحرب والداعمة لها والنافخة في كيرها كما نشهد حالياً وتنخرط في نشاط محموم لاغتيال الحقيقة بعدة وجوه واشكال، لتعبر فوق جثة الحقيقة بل وتدوس عليها لبلوغ مبتغاها وهدفها الذي من أجله تخلصت من الحقيقة والمعلومة الصحيحة، ليخلو لها الجو فتفرخ وتبيض وتملأ الاجواء والاسافير بالاكاذيب والاخبار الملونة والمعلومات المضللة والشائعات، ولهم في ذلك أفانين وطرائق قددا، ومتخصصون متفرغون لصناعة وبث الرسائل المسمومة، وبغياب الاخبار الدقيقة والصحيحة والمعلومات الحقيقية تتوفر لهم البيئة المثالية لأداء أدوارهم القذرة، وفي حالة حربنا السودانية التي تخضع فيها اجزاء من البلاد لسيطرة الجيش واجزاء اخرى خاضعة للدعم السريع، تكون الحقيقة في الحالين هي الضائعة، فلا الجيش يسمح بنشر وبث الا ما يروقه ويطربه ويخدم اغراضه واجندته، ولا مليشيا الدعم السريع تسمح بنشر وبث ما يمسها ويضر بها، ولهذا غابت تماما التغطية الاعلامية والصحفية المهنية المتوازنة والموضوعية عن مجريات ويوميات الحرب كما هي على الارض، أما من هم خارج البلاد ولا سيطرة مباشرة عليهم من طرفي القتال، فتسيطر عليهم اجندتهم الخاصة الموزعة بين الطرفين، فمن داعم منهم للجيش أو داعم للدعم السريع ولا داعم بينهم أبدا للحقيقة إلا من رحم ربي، وهكذا تغتال الحقيقة مرتين مرة بالداخل ومرة أخرى بالخارج، ومن عجب أن أفرزت هذه الحرب العبثية طبقة أخرى عابثة تسورت مهنة الاعلام وقفزت عليها بليل بلا علم ولا هدى ولا كتاب منير، وملأت الاسافير والوسائط بغثاء كثيف يثير الغثيان ودونك من يسمون ب(اللايفاتية والتيكتوكرز واليوتيوبرز) وسبحان الله كلما نأتي على ذكر مصيبة من مصائب الحرب وافرازاتها الضارة، إلا وترافقها ذكرى مصيبة من مصائب (الكيزان)، وليس ذلك بمستغرب فهم من اشعلوا هذه الحرب وما زالوا ينفخون في كيرها، حيث أنهم وعلى امتداد سنين حكمهم الكالحة، كانوا قد جندوا واستقطبوا عددا من الصحافيين والاعلاميين كانوا يعملون الى جانب المنظمين أصلا(من انقاذويين واسلاميين) للدفاع عن النظام بالحق وبالباطل وخدمة أهدافه والترويج لها، على النحو الذي يعرفه متابعو أجهزة الاعلام وقراء الصحف وتشهد عليه (الاراشيف)، وفي مقابل ذلك كان النظام يغدق عليهم الاموال والعطايا والمكرمات والكريات، ويخصهم بالاسفار الرسمية في معية المخلوع وغيره من القيادات الرسمية والحزبية والحركية للاستفادة من النثريات الدولارية والاستمتاع بالاقامة في افخم الفنادق، ويخصهم بقطع الاراضي المميزة وغيرها من التصاديق، فصاروا على رأي المثل يأكلون خبز السلطان ويضربون بسيفه،وغير اجهزة الراديو والتلفزيون والصحافة الورقية، كان للنظام البائد واسلامييه (مجندون) في الاعلام الاليكتروني، حيث انشأ العديد من المراكز والمنصات والمواقع الاسفيرية، وكانت هذه المواقع تنشط في الدفاع عن السلطة ونشر افكارها وافكار الحركة الاسلاموية، كما كانت تبث الشائعات التي تخدم هذه الاغراض الخبيثة، وهي مراكز يعلمها بالاسم العاملون في الوسط الصحفي والاعلامي، بل ان عامة الناس اكتشفوها واطلقوا عليها مسمى شعبي (الجداد الاليكتروني)، ومن احد هذه المراكز درجوا على اعداد وانتاج عدد من الافلام الوثائقية المعادية للثورة وللشباب والشابات الثائرات، منها الفيلم الخسيس والخبيث (خفافيش الظلام) الذي حشوه بمحتويات مفبركة مسيئة لشباب الحراك الثوري والاعتصام امام مقر قيادة الجيش، ولمواكبة التطورات التقنية المتلاحقة انشأوا مركزا حديثا يمارس نشاطه بشكل سري من على مبنى بضاحية الرياض شرقي الخرطوم، ودفعوا بكوادر بارزة منهم معلومون بالاسم لادارته، وبعد الثورة تحول نشاط هذه المواقع والكوادر الصحافية المجندة إلى معول هدم للثورة، فعمدوا لحياكة المؤامرات وبث الرسائل المسمومة والشائعات تجاه الحكومة الانتقالية وتخريب مجمل عملية الانتقال المدني الديمقراطي، بغرض دنئ هو احباط الرأي العام وتأليبه ضد الثورة والثوار والحكم المدني الديمقراطي، لاجهاض الحراك الشعبي بقيادة ثورة مضادة، سعياً للعودة مجدداً لسدة الحكم، وها هو نفس هذا النشاط المسموم يتواصل الآن بكل الامكانات والخبرات السابقة لخدمة أهدافهم من هذه الحرب التي أشعلوها وبعثوها ذميمة كدمامة أفعالهم الذميمة..

من الفوضى إلى الاحتراف

إعادة هندسة القطاع الأمني والعسكري في السودان 4 - 5

د. عصام الدين عباس

ملخص

يؤكد المقال أن إصلاح القطاع الأمني والعسكري في السودان ليس مسألة فنية معزولة، بل عملية سياسية وأمنية معقّدة تقوم على افتراضات حاكمة. نجاح هذا الإصلاح مرهون بوجود بيئة مواتية تضمن احتكار الدولة للسلاح وفق القانون، وبناء مؤسسات مهنية تحمي المواطنين بدل التحكم فيهم، ضمن مسار انتقالي متوازن ومستدام.

يشدد الكاتب على أن الركيزة الأولى للإصلاح هي توافق سياسي واسع وإرادة حقيقية لإنهاء عسكرة السياسة، مع التزام مؤسسي بإنهاء تعدد الجيوش والولاءات. كما يتطلب المسار حياد الجيش عن الصراع الحزبي، وتوفر حد أدنى من الاستقرار الأمني يسمح بتنفيذ سياسات الدمج، التسريح، وبناء القدرات بعيدًا عن الحلول المؤقتة.

يرى أنه القبول المجتمعي والدعم الدولي غير المتحيّز عنصران أساسيان لنجاح التحول، إذ يعتمد الإصلاح على استعادة ثقة المواطنين، ودعم الرقابة المدنية، وضمان مساندة إقليمية ودولية فنية ومالية لا تخضع لأجندات سياسية تُقوّض المسار الانتقالي.

من خلال استعراض تجارب دولية مثل ليبيريا، جنوب أفريقيا، رواندا، جورجيا وسيراليون، يوضح الكاتب أن التحول من الفوضى إلى الاحتراف ممكن، لكنه مشروط بإرادة سياسية قوية، إصلاح جذري وشامل، مشاركة المجتمع، ودعم دولي منسق. ويخلص إلى أن هذه الدروس تشكّل بنك معرفة يمكن تكييفه مع الواقع السوداني لبناء قطاع أمني وعسكري مهني، موحد، وخاضع للمساءلة وسيادة القانون.

بيئة التغيير: الافتراضات الحاكمة للاصلاح

نجاح مسار إصلاح القطاع الأمني ليس مجرد عملية فنية أو تدريبية، بل رهان سياسي وأمني معقّد يعتمد على استمرار عدد من الافتراضات وتوازنها في بيئة مواتية. كلما صمدت هذه المرتكزات، ازدادت فرص الانتقال الآمن نحو دولة تحتكر السلاح بالقانون وتبني مؤسسات تحمي المواطنين لا تتحكّم بهم. لضمان نجاح المسار الانتقالي نحو بناء قطاع أمني وعسكري محترف وموحد ومسؤول أمام القانون، لابد من توفر مجموعة من الافتراضات التي تشكّل الأرضية التي يقوم عليها الإصلاح

أولاً: توافق سياسي مستدام وإرادة إصلاح حقيقية

يفترض هذا المسار وجود اتفاق سياسي واسع بين القوى المدنية والعسكرية والأطراف الفاعلة على ضرورة الإصلاح، وعلى المبادئ الأساسية التي تحكمه. فدون توافق حول وحدة القرار الأمني، ورفض عسكرة السياسة، والقبول بالسلطة المدنية على القوات النظامية، يصبح مسار التحول الأمني معرضًا للتسييس والتجاذبات التي تعيق التنفيذ.

ثانيًا: التزام مؤسسي بإنهاء تعدد الجيوش والولاءات العسكرية

يقوم الإصلاح على فرضية أن الأطراف المسلحة – الرسمية وغير الرسمية – مستعدة للتخلي عن استقلالها العسكري والانخراط في منظومة موحدة. ويتطلب ذلك وجود ضمانات سياسية واقتصادية وأمنية تمنع عودة الجماعات للسلاح، وتضمن عدالة الدمج والتسريح.

ثالثًا: بيئة أمنية يمكن التحكم فيها

يفترض نجاح الانتقال وجود حد أدنى من الاستقرار الأمني يسمح بتنفيذ سياسات الإصلاح والتدريب وتطوير الهياكل. فإذا استمرت العمليات العسكرية النشطة أو توسع الانفلات الأمني، فإن فرص بناء مؤسسات مستدامة تتضاءل، ويعود الاعتماد على حلول طارئة لا إصلاحية.

رابعًا: قبول مجتمعي يدعم التحول ولا يعرقله

يستند النجاح إلى توفر ثقة شعبية تسمح بإعادة تشكيل العلاقة بين الأمن والمجتمع. فالإصلاح يفترض أن المواطنين سيقبلون بدمج المليشيات، وسيشاركون في الرقابة المدنية ويدعمون سيادة القانون. انهيار هذه الثقة يعيد إنتاج الشك والمقاومة الاجتماعية للمؤسسات الجديدة.

خامسًا: دعم دولي وإقليمي غير متحيّز

يفترض المسار وجود دعم دولي فني وسياسي ومالي دون أجندات متضاربة، خاصة في مراحل نزع السلاح وإعادة الدمج، وبناء القدرات وتطوير التشريعات. أي انقسام في المواقف الدولية أو استخدام الدعم كورقة ضغط سياسي سيقوّض فرص التحول.

سادسًا: حياد الجيش عن السياسة ووقف توظيف الأمن كأداة صراع

التحول يفترض قدرة المؤسسة العسكرية على التحرر التدريجي من النفوذ الحزبي والاقتصادي، والعمل كمؤسسة مهنية تحت المساءلة، لا لاعبًا سياسيًا. فبدون هذا الشرط البنيوي، يصبح الأمن أداة في الصراع لا جزءًا من الحل.

لسنا بدعا دون العالمين: دروس مقارنة من الدول الأخرى

لا تمثل تجارب الإصلاح الأمني في أفريقيا والعالم وصفة جاهزة للسودان، لكنها تشكل بنك معرفة غنيًا يكشف المسارات الممكنة للتحول من اللاحترافية والتشظي إلى مؤسسات وطنية مهنية موحدة. كما أن تحليل حالات مثل سيراليون، جنوب أفريقيا، رواندا وجورجيا يوضح أن النجاح ليس مستحيلاً، لكنه مشروط بإرادة سياسية، وإصلاح هيكلي، وبيئة انتقالية مستقرة، ودعم شعبي ودولي. من هنا تنطلق هذه الورقة لاستلهام الدروس القابلة للتطبيق في السياق السوداني ضمن نظرية تغيير واضحة وممنهجة.

النموذج

المشكلة

الطريق نحو الهدف

الهدف

ليبريا

جيش مفكك، ميليشيات تسيطر على الأراضي، لا سيطرة مدنية، انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، اقتصاد حرب.

- حل الجيش القديم بالكامل وإعادة بنائه من الصفر (تم حل 15،000 جندي قديم).
- تدريب وتجنيد جديد بإشراف أمريكي (تم تدريب 4000 جندي جديد بمعايير حقوق إنسان).
- دعم دولي ضخم (الولايات المتحدة قدمت أكثر من 250 مليون دولار).

- إرادة سياسية قوية من الرئيسة إلين جونسون سيرليف (أول رئيسة منتخبة ديمقراطيًا).
- مشاركة المجتمع المدني والنساء في تصميم الإصلاح.

جيش وطني موحد، محترف، صغير الحجم، خاضع للسيطرة المدنية الديمقراطية، يحمي المواطنين ولا يشارك في السياسة.

جنوب افريقيا

جيوش وميليشيات متناحرة (جيش الأبارتهايد، ميليشيات Inkatha، ANC، ميليشيات البانتوستانات).

-مفاوضات انتقالية شاملة (CODESA) أنتجت دستورًا مؤقتًا ثم دائمًا.

- لجنة مشتركة عسكرية انتقالية (JMCC) تضم ممثلين من كل الأطراف.
- بريطانيا ودول الكومنولث قدمت تدريبًا مشتركًا للقادة من جميع الأطراف قبل الدمج.
- برنامج دمج تدريجي استمر 4 سنوات مع حزم مالية للمتقاعدين من الميليشيات.

جيش دفاع وطني جنوب أفريقي موحد ((SANDF يعكس تنوع البلاد ويخضع للسيطرة المدنية.

شرطة فاسدة جدًا (كان المواطنون يدفعون رشاوى يومية)، فقدان الثقة التام.

قرار جذري: طرد 30،000 شرطي قديم في يوم واحد (!).

- توظيف 16،000 شرطي جديد خلال أشهر بمرتبات عالية (5 أضعاف السابق).
- تدريب مكثف، زي جديد،
- إرادة سياسية قوية من الرئيس ساكاشفيلي + دعم أمريكي وأوروبي.

شرطة نزيهة، حديثة، موثوقة من المواطنين.

سيراليون

بعد حرب أهلية استمرت 11 عامًا، كان القطاع الأمني في سيراليون مفككًا، فاسدًا، مسيئًا، وغير قادر على حماية المدنيين وهناك داخل الصلاحيات أدى إلى الفوضى والانتهاكات.

تمثل في إعادة بناء شاملة بقيادة المملكة المتحدة شملت الشرطة والجيش والاستخبارات،

مع تأسيس مكتب الأمن القومي (ONS) كهيئة مركزية لتنسيق الجهود بين الأجهزة المختلفة. وقد ركزت الإصلاحات على تعزيز العلاقة بين المجتمع والأمن من خلال برنامج الشرطة المجتمعية الذي أعاد الثقة بين المواطنين والمؤسسات الأمنية، وإزالة الطابع العسكري عن الأمن الداخلي بتحويل مسؤولياته تدريجيًا إلى الشرطة بدلاً من الجيش. كما شملت الإصلاحات تدريب الكوادر على حقوق الإنسان، واعتماد التوظيف على الجدارة، وإصلاح نظم الرواتب لضمان الاحترافية والالتزام بالقانون. وبالتوازي، تم إنشاء منظومة رقابة مدنية تتضمن لجانًا برلمانية وهيئات شكاوى مدنية لمتابعة أداء الأجهزة الأمنية وضمان المساءلة والشفافية. وقد شكّل هذا المزيج من الإصلاحات المتكاملة نموذجًا واضحًا للطريق الذي يمكن أن يسلكه أي بلد يسعى إلى تحويل قطاعه الأمني والعسكري إلى هيئة مهنية موحدة تحظى بثقة المجتمع وتعمل تحت سلطة القانون.

إنشاء مؤسسة امنية وعسكرية، خاضعة للمساءلة، قائمة على خدمة المجتمع.

جورجيا

-انتشار الفساد في الشرطة
-الجريمة المنظمة متغلغلة في المؤسسات الأمنية.
-ضعف السيطرة على الحدود وتدنّي فعالية القوات المسلحة.
-ثقة الجمهور بالمؤسسات الأمنية أقل من 10%
-إصلاح جذري للشرطة: تسريح قوة شرطة المرور كاملة (16،000 عنصر) وإعادة بنائها وإنشاء أكاديمية شرطة جديدة وتوظيف قائم على الكفاءة وإدخال نظام الشرطة الدوريات الحديثة
-إصلاحات دفاعية لتحقيق التوافق العملياتي مع الناتو
عمليات مكافحة فساد واسعة، رفع الرواتب، تحديث الجمارك وحرس الحدود
خدمات حكومية إلكترونية لتقليل الفساد
-قطاع أمني حديث، شفاف، موجّه لخدمة المواطن ومتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.
-مؤسسات قادرة على فرض سيادة القانون والردع أمام الضغط الروسي.

رواندا

-فراغ أمني شامل بعد الإبادة.
-انهيار الشرطة والعدل والاستخبارات.
-انعدام الثقة بين المكونات المجتمعية وخطر تجدّد العنف.
-وجود مجموعات مسلحة موازية تعيق الاستقرار.
-توحيد الجماعات المسلحة في جيش وطني واحد
-إنشاء الشرطة الوطنية الرواندية (RNP) مع تركيز قوي على الشرطة المجتمعية
-برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) للمقاتلين السابقين
-إصلاح القضاء: المحاكم الشعبية + إعادة بناء النظام القضائي الرسمي
-تدريب احترافي للجيش مع هيكل قيادة واضح وآليات مساءلة
-تعاون إقليمي لمواجهة التهديدات عبر الحدود
-قطاع أمني وطني موحّد، مستقر، وقادر على منع العودة إلى العنف
-مؤسسات تركّز على أمن المجتمع والمصالحة وسيادة القانون

البوسنة والهرسك

-القوات الأمنية كانت منقسمة على أساس عرقي.
-تعدد أجهزة الشرطة دون قيادة موحدة.
-ضعف السيطرة على الحدود وارتفاع الجريمة المنظمة.
-حلف الناتو والاتحاد الأوروبي رأوا أن الهيكل الأمني غير قابل لضمان السلام
-إنشاء القوات المسلحة الموحدة عبر لجنة إصلاح الدفاع
-إعادة هيكلة الشرطة في وحدات متعددة الأعراق مع تدريب موحّد
-إنشاء خدمة الحدود الموحدة
رقابة مدنية عبر لجان برلمانية وأمين مظالم
-دعم واسع من الاتحاد الأوروبي والناتو ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي
-قطاع أمني موحّد متعدد الأعراق
-جيش وشرطة بمهام واضحة ومتوافقة مع معايير الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو
-تعزيز مسار الاندماج الأوروبي الأطلسي

سويسرا السودانية_ هندسة دستورية للخروج من نفق «الدولة الفاشلة» في السودان

احمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يعرض المقال نموذج النظام الدستوري السويسري القائم على «نظام الجمعية» أو الحكم المجلسي، الذي يرفض الرئاسة الفردية ويستبدلها بحكومة جماعية تمثيلية، تقوم على الديمقراطية التوافقية والديمقراطية المباشرة عبر الاستفتاءات. ويرى الكاتب أن هذا النموذج يوفّر استقرارًا سياسيًا لأنه يضمن مشاركة جميع المكوّنات في صنع القرار ويحدّ من احتكار السلطة.

يقارن المقال هذا النموذج بالتجربة السودانية منذ الاستقلال، حيث فشلت الصيغ الرئاسية والبرلمانية بسبب المركزية وصراع الغلبة، ما قاد إلى الانقلابات والحروب. يؤكد أن الأزمة ليست في الأشخاص بل في بنية السلطة نفسها، مقترحًا تفكيك «صنم الرئاسة» واستبداله بمجلس تنفيذي اتحادي جماعي يمثل الأقاليم، مع رئاسة دورية رمزية.

يطرح مفهوم الفيدرالية الحقيقية، التي تمنح الأقاليم سلطات تشريعية وإدارية ومالية واسعة، مع عدالة في توزيع الثروة عبر معادلة دستورية وصندوق تكافل قومي. كما يدعو إلى تفعيل الديمقراطية المباشرة، بحيث يكون للشعب حق الاعتراض على القوانين عبر الاستفتاء، بما يجعل السيادة الشعبية أداة رقابة دائمة على النخب السياسية.

يخلص الكاتب إلى أن نجاح هذا النظام في السودان مرهون بإخراج العسكر من السياسة والاقتصاد، وتوحيد الجيش تحت سلطة مدنية، وإنشاء محكمة دستورية حارسة للنظام الديمقراطي. ويرى أن «نظام الجمعية» يمثل عقدًا اجتماعيًا جديدًا يحوّل التنوع من سبب للصراع إلى مصدر للاستقرار، ويضع السودان على طريق الخروج من نفق الدولة الفاشلة نحو دولة مدنية توافقية.

يُعرف النظام الدستوري السويسري بنظام الجمعية أو النظام المجلسي، وهو نموذج فريد يرفض فكرة القائد الأوحد أو الرئيس الفرد، حيث تتركز السلطة العليا في (الجمعية الاتحادية) التي تنبثق عنها حكومة جماعية تتكون من سبعة أعضاء متساوين في الصلاحيات. يقوم هذا النظام على فلسفة (الديمقراطية التوافقية)، التي تضمن تمثيل كافة الأطياف السياسية واللغوية والجغرافية في إدارة الدولة، مدعومة بقوة (الديمقراطية المباشرة) التي تمنح الشعب حق النقض أو اقتراح القوانين عبر الاستفتاءات العامة، مما يجعله أكثر الأنظمة السياسية استقراراً وتوازناً في العالم.

في السودان ومنذ الاستقلال في عام 1956، ظلت البلاد تدور في حلقة مفرغة بين ديمقراطيات هشة وانقلابات عسكرية شمولية. يكمن الخلل الجوهري في أن جميع الصيغ الدستورية السابقة، سواء كانت رئاسية (التي تبنتها الحكومات العسكرية كواجهة) أو الدستور البرلماني (أثناء فترات الحكم المدني الديمقراطي المتقطعة) التي قامت على مفهوم المركزية القابضة وصراع الغلبة. لذلك فإن الحل لا يكمن في استبدال حاكم بآخر، بل في استبدال هيكل السلطة نفسه. وهنا تبرز أهمية «نظام الجمعية» أو (نموذج التوافق السويسري) كإطار عملي لإدارة التنوع السوداني المعقد.

تفكيك صنم الرئاسة واستبداله بالمجلس التنفيذي الجماعي

تتمثل كبرى أزمات السودان في الصراع المحموم حول كرسي السلطة وأعني هنا كرسي الرئيس تحديداً، مما جعل القصر الجمهوري هدفاً دائماً للانقلابات العسكرية وحتى الحركات المسلحة، مما يستوجب التفكير الفعلي في استبدال الرئيس الفرد بمجلس تنفيذي اتحادي يتكون من 7 أعضاء يمثلون أقاليم السودان الكبرى. ليعمل هذا المجلس كفريق إدارة جماعي حيث لا يملك رئيس الاتحاد سلطة الانفراد بالقرار، بل يكون منصب رئيس الاتحاد دوري سنوي تشريفي يهدف لتمثيل الدولة بروتوكولياً. لتكون النتيجة النهائية تحويل السلطة التنفيذية من مغنم فردي إلى مسؤولية جماعية، حيث يشعر كل إقليم في السودان من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب، بأنه شريك أصيل ودائم في قمة هرم السلطة.

الفيدرالية الحقيقية

عانت الأقاليم السودانية من تهميش المركز التاريخي، مما أدى لاندلاع الحروب الأهلية. ويحقق نظام الجمعية المقترح، للأقاليم (التي تماثل الكانتونات السويسرية) استقلالاً ذاتياً واسعاً يتمثل فيما يلي:

● السيادة الإقليمية: للأقاليم الحق في وضع قوانينها المحلية، وإدارة أمنها عبر شرطة إقليمية، وتطوير لغاتها وثقافاتها المحلية.
● التعادل المالي: لا يكفي منح السلطة دون المال؛ لذا يقوم النظام على معادلة دستورية تقسم موارد البلاد (ذهب، نفط، زراعة) بنسب ثابتة تضمن تنمية مناطق الإنتاج، مع إنشاء صندوق «تكافل قومي» لدعم الأقاليم الأقل حظاً. هذا المبدأ ينهي مبررات حمل السلاح من أجل قسمة الثروة.

الشعب صمام أمان الديمقراطية (الديمقراطية المباشرة)

في الأنظمة التقليدية، يمنح المواطن صوته للسياسيين ثم يختفي دوره لسنوات. ولتفادي ذلك يقترح هذا النموذج السوداني أن يتم تفعيل «الديمقراطية المباشرة» عبر الاستفتاءات الشعبية. مثال على ذلك في حالة صارت السلطة التشريعة (البرلمان) قانون يراه المواطنون قانونا غير عادل، ففي هذه الحالة يجوز لعدد محدد من التواقيع (مثلا 100 ألف توقيع) يفرض عرض هذا القانون على الاستفتاء الشعبي العام. هذه الآلية تجعل سيادة الشعب حقيقة واقعة وليست شعاراً، وستجبر النخب السياسية على صياغة قوانين توافقية خشية من غضب صندوق الاستفتاء الشعبي.

معضلة العسكر وتأسيس الدولة المدنية

لا يمكن تطبيق نظام الجمعية في وجود جيوش متعددة أو مؤسسة عسكرية تمارس السياسة. يشترط هذا النموذج:
1. دمج كافة القوات في مؤسسة قومية تتبع للمجلس التنفيذي المدني (جيش مهني واحد).
2. خروج العسكر من الاقتصاد لضمان حياد الدولة وقوة نظامها المدني.
3. انشاء المحكمة الدستورية التي تعمل كحارس للمسار المدني الديمقراطي، وتملك سلطة إعلان أي تحرك عسكري ضد الدستور كجرم جنائي لا يسقط بالتقادم.

السؤال المهم، (لماذا سينجح هذا النظام في السودان)؟

السودان ليس مجرد دولة، بل هو «قارة مصغرة» من الأعراق والأديان واللغات، والأنظمة التي تقوم على حكم الأغلبية البسيطة (51%) تؤدي دائماً إلى شعور الـ 49% بالاقصاء، لذلك فإن نظام الجمعية يحقق الديمقراطية التوافقية التي تقوم على أولاً: تحول المعارضة من خارج النظام إلى داخل الحكومة، وثانياً: تمنع الانقسام القبلي عبر توزيع السلطة على الجغرافيا لا على العرق، واخيراً: تخلق استقراراً وزارياً طويلاً يسمح بالتخطيط التنموي بعيد المدى.

ويبقى السؤال الأخير وهو، هل يمكن اعتبار مجلس السيادة في السودان نموذجاً لنظام الجمعية؟

في الفترات الانتقالية التي مرت بالسودان، كان مجلس السيادة الجماعي يمثل محاولة لتبني نموذج القيادة الجماعية، لكنه كان يفتقر دائماً إلى السيادة التشريعية الواضحة وواجه تداخلات عسكرية حالت دون تحوله إلى نظام جمعية مدني مستقر مثل النموذج السويسري. لذا فإن تحليل أسباب فشل نظام الجمعية في دول أخرى ونجاحه في سويسرا يُعطينا دروساً مستفادة غاية في الأهمية عند محاولة تطبيق هذا النموذج في السودان. فبينما استمرت سويسرا في استقرارها، سقطت تجارب أخرى في فخ الدكتاتورية أو الفوضى.
إن تطبيق «نظام الجمعية» في السودان هو دعوة لعقد اجتماعي جديد ينهي حقبة الحاكم الفرد أو الحزب الشمولي ليبدأ عصر المؤسسة القوي، فهو انتقال من شرعية السلاح إلى شرعية التوافق، ومن صراع الهوية إلى إدارة التنوع. سويسرا لم تكن واحة سلام دائماً، بل كانت ساحة حروب دينية وإثنية طاحنة، ولم ينقذها سوى هذا النظام الدستوري الفريد. والسودان اليوم يقف أمام ذات المفترق، إما الاستمرار في صراع المركز، أو تبني «عبقرية التوافق» السويسرية بصبغة سودانية خالصة.
وختاماً، يعتبر نظام دستور الجمعية في السودان دعوة لتحويل التنوع من سبب للحروب إلى مصدر للثراء السياسي، وهو نظام بالرغم من أنه يتطلب صبراً وثقافة تنازل، إلا أنه الطريق الوحيد (في رائي) لضمان ألا يضطر أي سوداني لحمل السلاح مجدداً من أجل انتزاع الحقوق.

غياب إدارة ونقص حاد في المياه

الموسم الشتوي في عين الفشل

ملخص

يواجه الموسم الزراعي الشتوي في السودان، خصوصًا زراعة القمح، خطر الفشل بسبب تداعيات الحرب، التي أدّت إلى غياب الإدارة وضعف الري وتدمير قنواته، إضافة إلى تراكم الطمي والحشائش. وقد انعكس ذلك مباشرة على المزارعين بتعطّل العروة الشتوية وتراكم المديونيات، في وقت تُعد فيه الزراعة مصدر الدخل الأساسي لملايين السودانيين.

يبرز مشروع الجزيرة بوصفه النموذج الأوضح للأزمة، إذ يعاني من إهمال شديد وتخريب واسع للبنية التحتية، ما عطّل انسياب المياه إلى مساحات زراعية شاسعة. وتشير تقديرات رسمية ودولية إلى خروج ملايين الأفدنة عن دائرة الإنتاج، مع خسائر أولية في القطاع الزراعي تتجاوز 100 مليار دولار، وسط توقعات بتفاقم الوضع.

ينقل التقرير شكاوى المزارعين من غياب الإدارة، وفرض الجبايات دون خدمات، ورداءة المدخلات الزراعية من تقاوي وأسمدة، إلى جانب شح التمويل وارتفاع التكلفة. وقد اضطر كثير منهم للاعتماد على الجهد الذاتي، رغم الإرهاق والخسائر، في ظل تحكّم التجار والبنوك الزراعية وضعف دور الدولة.

تُقرّ إدارة مشروع الجزيرة بوجود اختناقات كبيرة في الري ونقص الإمكانيات، يؤكد خبراء أن الحرب تسببت في انهيار الحياة الريفية وفقدان المعارف الزراعية ونزوح المزارعين، فضلًا عن تدمير الآليات ونهب الأصول،ويخلص التقرير إلى أن إنقاذ الموسم الشتوي بات مرهونًا بتوفير المدخلات والدعم العاجل، وإلا فإن فشل زراعة القمح سيهدد الأمن الغذائي للبلاد.

أفق جديد

يواجه الموسم الزراعي الشتوي في السودان أزمةً مركبة في ظل غياب الإدارة والري، والنقص الحاد في المياه بسبب تدمير قنوات الري وتراكم الطمي والحشائش، ما أدى إلى زعزعة العروة الشتوية لمحصول القمح وتراكم مديونيات آلاف المزارعين المكتوين بنيران الحرب.

ويُعاني مشروع الجزيرة، الذي تبلغ مساحته نحو 2.2 مليون فدان ويُعد شريانًا حيويًا للإنتاج الزراعي، من إهمال واضح جراء تدمير قنوات الري وضعف انسياب المياه إلى الأراضي الزراعية بسبب الحرب التي اندلعت منتصف أبريل 2023.

وقدّرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) أن أكثر من 1.8 مليون أسرة سودانية تعمل في الزراعة والرعي، أي نحو 9 ملايين شخص، ما يعني أن الزراعة تمثل مصدر دخل رئيسيًا لتلك العائلات. ومع ذلك، يستطيع السودانيون إنتاج الغذاء حتى في ظروف الحرب، إلا أن المشكلة تكمن في صعوبة الوصول إلى الأراضي والحصول على المدخلات الزراعية.

ووفق وزير الزراعة السوداني، البروفيسور عصمت قرشي عبد الله، فإن بعض التقديرات تشير إلى أن خسائر القطاع الزراعي تجاوزت 100 مليار دولار، وهي أرقام أولية، مؤكدًا المضي قدمًا في إجراء إحصاءات دقيقة مصحوبة بدراسات متخصصة لتقديمها إلى الجهات الداعمة.

وحسب دراسة أجرتها وزارة الزراعة حتى نهاية سبتمبر 2025، فإن المساحة المبدئية الخارجة عن الإنتاج بسبب الحرب بلغت 21.683 مليون فدان، في عموم السودان وهي أراضٍ ضمن المشاريع المروية بالأمطار.

وطبقًا للدراسة، خَرج في القطاع المروي (من المياه الجارية) نحو 1261 فدانًا عن الإنتاج، أي ما يعادل 72% من جملة الأراضي المحددة التي تبلغ 1700 فدان، مع توقعات بتجاوز هذه الأرقام، إضافة إلى فقدان المحاصيل وتراجع نوعيتها.

إنذار بفشل العروة الشتوية

وشكا المزارع الفاتح حسن من الانهيار الكامل لمشروع الجزيرة، وغياب الإدارة والري بشكل تام، وعدم متابعة العملية الزراعية، معتبرًا ذلك إنذارًا بفشل العروة الشتوية لزراعة القمح للموسم الحالي وتراكم المديونيات على المزارعين.

وقال حسن في حديثه لـ«أفق جديد»: «نحن في البدايات، وكان ينبغي أن يرتوي محصول القمح للمرة الثالثة، لكن هناك غيابًا تامًا للإدارة والري، ولا يوجد أي دور أو متابعة للعملية الزراعية، وهو ما ينذر بفشل العروة الشتوية».

وأضاف: «لا نرى الإدارة والري إلا في أيام الحصاد، وليس لهما أي دور سوى فرض الضرائب والجبايات

وتحصيل الأموال الطائلة دون معرفة أوجه صرفها».

وأوضح أن «المزارعين يعتمدون على الجهد الذاتي دون دعم أو عون من الدولة أو إدارة المشروع، ويقتطعون من قوت أطفالهم من أجل الاكتفاء الذاتي والإنتاج للدولة».

ونوّه إلى أن «التجار والبنوك الزراعية يتحكمون في المزارع البسيط، لكن الأرض أرضنا ولن نتخلى عن زراعتها رغم التحديات والصعوبات. ونتمنى أن تنعكس الضرائب على المزارعين في تطهير قنوات الري وإنشاء الكباري، فنحن نريد الإنتاج لأنفسنا وللدولة، خاصة وأن قوام إنتاج البلاد يعتمد على الزراعة».

لافتًا إلى أن «80% من سكان ولاية الجزيرة يعتمدون على الزراعة، لكن الولاية تعاني من استشراء الفساد، ونريد وضع حد له والنهوض بالزراعة».

خسائر طائلة

من جهته، قال المزارع عباس عبد الجبار إن عدم تطهير قنوات الري وضعف انسياب المياه وغياب مسؤولي الإدارة والري من المفتشين والمديرين تسبب في خسائر طائلة للمزارعين بعد زراعة آلاف الأفدنة من محصول القمح.

وأشار عبد الجبار في حديثه لـ«أفق جديد» إلى أن عدم تطهير قنوات الري تسبب في معاناة يومية لري مساحة تبلغ أربعة أفدنة من القمح، واضطراره إلى تنظيف الحشائش من قنوات الري الداخلية يدويًا، ما أصابه بالإجهاد والتعب.

وأضاف: «من أجل ري تلك المساحة الصغيرة أمضيت 48 ساعة نهارًا وليلًا بسبب شح المياه، بينما كنت أرويها خلال خمس ساعات فقط في السنوات الماضية».

وتابع: «هناك مشكلة أخرى تتمثل في الأسمدة منتهية الصلاحية والتقاوي المغشوشة التي وزعها البنك الزراعي. أما المزارع الذي موّل زراعته على نفقته الخاصة فيعاني من غلاء أسعار التقاوي والأسمدة لدرجة انعدام التوازن بين التكلفة والإنتاج».

مشاكل التمويل

بدوره، قال المزارع البخاري عبد الحميد إن قنوات الري تحتاج إلى النظافة والتطهير، وإن شح المياه تسبب في تأخر الزراعة، ما يؤدي إلى ضعف الإنبات في العروة الشتوية التي تعتمد على الالتزام بالمواقيت الزراعية.

وأوضح عبد الحميد في حديثه لـ«أفق جديد» أن الموسم الشتوي الحالي شهد ارتفاعًا كبيرًا في تكلفة المدخلات الزراعية مثل البذور والأسمدة، إضافة إلى مشاكل التمويل من البنوك.

ونبّه إلى أن التقاوي والأسمدة وصلت إلى أيدي المزارعين وهي منتهية الصلاحية، وكان لذلك أثر كارثي على العملية الزراعية، متسببًا في خسائر فادحة للمزارعين المتضررين من الحرب.

امتصاص الصدمة

وكان محافظ مشروع الجزيرة، المهندس إبراهيم مصطفى، قد أقر في تصريحات إعلامية بمواجهة مشكلات في عملية الري، فضلًا عن انتشار الحشائش والطمي وحاجة قنوات الري إلى الصيانة، التي تمثل هاجسًا كبيرًا.

وأكد أن إدارة المشروع تسعى، بالتنسيق مع وزارة الري، إلى تجاوز هذه المشكلات وتوفير الإمكانيات اللازمة لإصلاح عملية الري.

وأوضح المحافظ أن المساحة المزروعة في الموسم الصيفي الماضي بلغت 500 ألف فدان، مشيرًا إلى أن إدارة المشروع تبذل قصارى جهدها لدعم المزارعين والمساهمة في امتصاص الصدمة والعودة إلى العملية الإنتاجية رغم الضربات القوية التي تلقاها المشروع.

ونوّه إلى سريان حالة من الخوف داخل المشروع، إلا أنه أشار إلى أن الأمور مضت بسلام بفضل جهود الإدارة والمزارعين ووجود البنية التحتية والأصول، وصولًا إلى إنجاز العروة الصيفية والدخول في العروة الشتوية.

تعثر المدخلات الزراعية

وقال الرئيس السابق لإدارة مشروع الجزيرة، د. الصديق عبد الهادي: «ليس من المهم التخطيط للمساحة بقدر أهمية توفر المدخلات، لأن المدخلات المتاحة، خاصة في ظل الظروف الحالية، هي التي تحدد المساحة المزروعة وليس العكس. فالأرض موجودة ولا شح فيها، لكن المتعثر هو المدخلات ومستلزمات التحضير، وبقدر مدخلاتك تحدد مساحتك».

وأضاف في حديثه لـ«أفق جديد»: «في الأوضاع العادية يمكن التخطيط بشكل علمي، أما الآن فالأمر لا يعدو كونه أشبه بـ(المباصرة)

كما نعرفها في ثقافتنا الدارجة».

وتابع: «لا يخفى على أحد قسوة الأوضاع الاستثنائية التي تعمل في ظلها إدارة المشروع، فهي تحتاج إلى مساندة من السلطات الحالية، فحرب الإنتاج لا تقل أهمية عن الحرب الدائرة. لا أعتقد أن الموسم سينجح، ولا ينبغي أن نتوقع ذلك، وإنما علينا أن نعمل بما هو ممكن وفقًا لما هو متاح».

انهيار الحياة الريفية

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي د. هيثم محمد فتحي إن خسائر القطاع الزراعي في السودان جراء الحرب قُدرت بأكثر من 100 مليار دولار، وهي أرقام تقديرية، مشيرًا إلى أن هناك خسائر خاصة بمشروع الجزيرة نتيجة اجتياح مليشيا الدعم السريع لولايتي الجزيرة وسنار.

وأوضح أن هذه الخسائر تشمل فقدان أجيال من المعارف الزراعية نتيجة نزوح الأسر، إذ أُجبر كثير من شباب مشروع الجزيرة على ترك الزراعة والعمل في مناطق الحضر ومخيمات اللاجئين، ما أدى إلى استمرار انهيار الحياة الريفية وبطء التعافي الاقتصادي.

وأضاف أن مشروع الجزيرة وبنيته التحتية من قنوات ري وورش ومحالج ومخازن تعرضت للدمار والتخريب وعمليات نهب واسعة، ما فاقم من حالة التدهور والإهمال التي ظل يعاني منها المشروع منذ سنوات.

وتابع فتحي في حديثه لـ«أفق جديد»: «هناك جملة من التحديات التي تعترض سير الموسم الشتوي، خصوصًا في جانب الري، الذي يهدد مساحات واسعة بالعطش، بسبب انسداد قنوات الري بالحشائش والطمي، وعدم بدء عمليات الحفر والنظافة في عدد من الترع والمصارف، بعد فقدان المشروع أكثر من 70% من آليات الهندسة الزراعية، وما تبقى منها تعرض للسرقة والنهب الجزئي».

وأشار إلى أن المشروع يعتمد في جانب البذور على شركات توفر البذور المحسّنة والمجازة، إلا أن معظم هذه الشركات فقدت مخزونها، ولم تتمكن من إنتاج كميات كافية تغطي كامل المشروع.

كما لفت إلى النقص الحاد في مدخلات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات حشرية وحشائش، نتيجة قلة الكميات المستوردة، وعدم قيام الشركات الوكيلة بتوفير الاحتياجات المطلوبة، إضافة إلى عقبة التمويل اللازم لزراعة المحاصيل، رغم أن مشروع الجزيرة مؤهل لتوفير 50% من احتياجات السودان من القمح.

البطالة القسرية: كيف نزعت الحرب سبل العيش من السودانيين

وئام كمال الدين

ملخص

تسببت الحرب المستمرة منذ أبريل 2023 في أزمة اقتصادية خانقة بالسودان، أدت إلى فقدان نحو خمسة ملايين وظيفة، أي ما يقارب نصف القوة العاملة. وأسهم تدمير المصانع والشركات، وتوقف الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب النزوح الواسع، في حرمان ملايين السودانيين من مصادر دخلهم وتدهور قدرتهم المعيشية.

توضح الكاتبة ارتفاع معدلات البطالة إلى نحو 55,8%، وهي من أعلى النسب عالميًا، في بلد يعيش قرابة ثلثي سكانه تحت خط الفقر. ويعكس هذا الواقع حجم الأثر الاجتماعي العميق للحرب، التي حولت فقدان العمل إلى ظاهرة جماعية تهدد الاستقرار الاجتماعي وتزيد من هشاشة المجتمع.

تشير إلى الأضرار الجسيمة التي لحقت بالقطاعات الإنتاجية والخدمية؛ إذ فقد القطاع الصناعي معظم طاقته، وتوقف مشروع الجزيرة، وتعثرت التجارة والزراعة. كما أُغلقت المؤسسات التعليمية وتوقفت غالبية المرافق الصحية، ما ضاعف من فقدان الوظائف وعمّق الأزمة الإنسانية والاقتصادية.

وتختم الكاتبة بتأثر النساء بشكل خاص بفقدان سبل العيش، واضطررن للعمل في أنشطة هامشية أو إعالة أسرهن في ظروف قاسية. ويؤكد المقال أن أي سلام مستدام في السودان لا بد أن يرتكز على استعادة فرص العمل والإنتاج، ودور فاعل للمجتمع المدني في بناء حلول اقتصادية مستدامة تضمن العيش الكريم.

يشهد السودان أزمة اقتصادية حادة نتيجة للحرب المستمرة منذ أبريل 2023، والتي أدت إلى فقدان ملايين الوظائف وتدهور واسع في الأوضاع المعيشية للسكان. ووفقًا لتقارير متعددة، فقد السودان ما يقارب خمسة ملايين وظيفة بسبب الحرب، ما يعني أن نحو نصف القوة العاملة في البلاد فقدت مصادر رزقها. كما تضررت المصانع والشركات بصورة كبيرة، مما أدى إلى توقف الإنتاج وتسريح العاملين. وأسهم نزوح ملايين السودانيين من مناطقهم في فقدانهم لمصادر دخلهم، إلى جانب التدهور العام في الاقتصاد، الذي انعكس في تراجع القدرة الشرائية وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية.

ويُعد فقدان سبل العيش أحد أكثر النتائج الكارثية لحرب 15 أبريل؛ إذ ارتفعت معدلات البطالة إلى نحو 55,8% بحسب صندوق النقد الدولي، وهي من أعلى المعدلات عالميًا في دولة نامية يعيش أغلب سكانها تحت خط الفقر. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الفقر، وفق ما ورد في خطة وزارة المالية لمكافحة الفقر لعام 2021، بلغت 65%، أي ما يقارب ثلثي السكان.

وقد تضررت القطاعات الإنتاجية والخدمية بشكل بالغ نتيجة الحرب؛ إذ فقد القطاع الصناعي نحو 70% من قدراته الإنتاجية. كما تأثر القطاع الزراعي، الذي يمثل حوالي 39% من الدخل القومي، وتوقف أكبر مشروع زراعي في البلاد، وهو مشروع الجزيرة، عن العمل، إضافة إلى تعطّل الشبكات التجارية. ولم يكن القطاع التعليمي بمنأى عن ذلك، حيث أُغلقت آلاف المدارس والجامعات، كما تضرر القطاع الصحي بشدة، إذ أصبحت أكثر من 70% من المرافق الصحية غير عاملة. وقد أسهم كل ذلك في تفاقم فقدان الوظائف ومصادر الدخل للسودانيات والسودانيين.

كما تأثرت النساء العاملات والمهنيات بشكل خاص، حيث اضطرت كثيرات منهن إلى العمل في أنشطة هامشية أو الاعتماد على إعالة أسرهن بعد أن كنّ يعملن وينفقن على أنفسهن وأسرهن. وقد أثر هذا التحول سلبًا على دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي، وزاد من الضغوط الواقعة على الأسر السودانية في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة.

وفي هذا السياق، فإن المجتمع المدني والمنظمات المحلية، التي تلعب دورًا مهمًا في تقديم العون الإنساني خلال الحرب، مطالَبة بتوسيع نطاق تدخلها ليشمل إيجاد حلول إنتاجية مستدامة، لا الاكتفاء بالدعم المباشر الذي قد يتوقف في أي لحظة. ويُعد توفير فرص العمل وتنظيم المنتجين الخيار الأكثر فاعلية واستدامة.

إن أي تصور لسلام مستدام في السودان يجب أن يقوم على أسس تسهم في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، وتوفير سبل العيش الكريم للسودانيين، حتى لا تتحول الحرب إلى وسيلة للتكسب الاقتصادي، ولا تتحول البندقية إلى أداة إنتاج. وإذا كان فقدان سبل العيش والوظائف أحد أبرز نتائج هذه الحرب، فإن أي إطار للحل ينبغي أن يضع في اعتباره توفير فرص العمل اللائق والكريم للملايين الذين تضرروا بسببها.

الذكاء الاصطناعي والواقع المُصطنَع: قراءة في الماء والذاكرة

عمر سيد أحمد

ملخص

يناقش المقال الذكاء الاصطناعي من منظور ثقافي نقدي، مبتعدًا عن الخطاب التقني الخالص، منطلقًا من سؤال مادي بسيط هو استخدام الماء في تبريد الحواسيب العملاقة. هذا المدخل يكشف أن «العقل الاصطناعي» ليس كيانًا مجردًا، بل يقوم على بنية مادية كثيفة الموارد، ما يفتح نقاشًا أخلاقيًا وبيئيًا حول كلفة التقنية وحدودها.

يوضح الكاتب أن جوهر الإشكال لا يكمن في كون الذكاء الاصطناعي آلة بلا وعي، بل في الطريقة التي يُمنح بها سلطة القرار. فالأنظمة غير الواعية طالما استخدمت بنجاح في تحليل البيانات، لكن الخطر يظهر حين تتحول من أداة مساعدة على التفكير إلى بديل عن الحكم الإنساني والمسؤولية الأخلاقية.

يتوقف الكاتب عند مفهوم الذاكرة الرقمية، مبيّنًا أنها ليست لانهائية كما يُشاع، وأن «النسيان» فيها ضرورة تنظيمية لا خللًا تقنيًا. كما يتناول ظاهرة الواقع المُصطنَع، حيث تحاكي الآلة الأصوات والصور بدقة عالية، لكنها تظل عاجزة عن اختبار التجربة الإنسانية أو حمل ثقلها الشعوري والمعنوي.

يخلص إلى أن الذكاء الاصطناعي، رغم تقدمه، يظل محدودًا ببنيته المادية والمعرفية، وأن الوعي بهذه الحدود شرط أساسي لاستخدامه استخدامًا نقديًا ومسؤولًا. فالسؤال الأخطر ليس ماذا تستطيع الآلة أن تفعل، بل من يملك القرار، وكيف تُوزّع المسؤولية في عالم تتسع فيه مساحة الفعل الآلي على حساب الإنسان.

قراءة ثقافية في الذكاء الاصطناعي من زاوية غير مألوفة، تبدأ من الماء الذي يبرّد الخوارزميات، وتصل إلى الذاكرة، والمحاكاة، والسؤال الأخطر: من يملك القرار؟

يتناول هذا المقال الذكاء الاصطناعي من زاوية ثقافية نقدية، متجاوزاً الخطاب التقني السائد. ينطلق من مشهد استخدام الماء في تبريد الحواسيب العملاقة، ليكشف البنية المادية الهشّة التي يقوم عليها هذا «العقل» الحديث، ثم ينتقل إلى مناقشة الذاكرة الرقمية وحدودها، وإشكالية المحاكاة الصوتية والبصرية، وصولًا إلى السؤال الأخطر: ماذا يحدث حين نمنح الآلة مساحة متزايدة في اتخاذ القرار؟

يسعى المقال إلى إعادة الإنسان إلى قلب النقاش، لا بوصفه مستخدمًا للتقنية فحسب، بل مسؤولًا أخلاقيًا عن حدودها و معا نيها .

خلال الأشهر الماضية، انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي مقطع فيديو بعنوان هل سيُعطّشنا الذكاء الاصطناعي يومًا ما؟ يتناول استخدام كميات ضخمة من الماء في تبريد الحواسيب العملاقة التي تشغّل أنظمة الذكاء الاصطناعي. أثار هذا الفيديو موجة واسعة من القلق والتساؤلات حول كلفة هذه التقنيات على الموارد الطبيعية، ودفع كثيرين إلى إعادة النظر في الصورة الشائعة عن الذكاء الاصطناعي بوصفه تقنية غير مادية.

اللافت أن ردود الفعل لم تقتصر على الدهشة التقنية، بل امتدت إلى أسئلة أعمق حول طبيعة الذكاء الاصطناعي وحدوده، وحول هذه الأنظمة التي باتت تتسلل إلى تفاصيل حياتنا اليومية،

حتى أصبح التمييز بين الحقيقي والمُصطنَع أكثر التباسًا من أي وقت مضى.

الماء: من عدوّ الحاسوب إلى شريكه الخفي

لوقت طويل، ارتبطت صورة الحاسوب بالابتعاد التام عن الماء. غير أن هذا التصور تغيّر مع تطور الحوسبة عالية الأداء، حيث أصبحت الحرارة الناتجة عن المعالجات المتقدمة التحدي الأكبر أمام استقرار الأنظمة الرقمية.

في هذا السياق، اتجهت شركات تقنية كبرى إلى اعتماد أنظمة تبريد مائي متقدمة، نظرًا لقدرة الماء العالية على امتصاص الحرارة مقارنة بالهواء. لم يعد الماء عنصر خطر، بل أصبح جزءًا أساسيًا من البنية التحتية التي تتيح للذكاء الاصطناعي العمل بكفاءة واستمرارية. غير أن فهم البنية المادية للذكاء الاصطناعي لا يكفي وحده، ما لم ننتبه إلى الطريقة التي نتعامل بها مع هذه الأنظمة ومع ما تنتجه. ففي خضم هذا النقاش، يبرز رأي شائع يختزل الذكاء الاصطناعي في كونه «مجرد مجموعة حواسيب هائلة تعمل بسرعة»، ويخلص من ذلك إلى التشكيك في أي قيمة لما ينتجه. ورغم أن هذا الوصف صحيح من الناحية التقنية، إذ إن الذكاء الاصطناعي لا يملك وعيًا ولا فهمًا ولا نية، فإن اختزاله في هذا الإطار يقود إلى استنتاج ناقص. فالقيمة هنا لا تنبع من الوعي، بل من طريقة الاستخدام وحدوده.

نحن نعتد يوميًا بنتائج أنظمة غير واعية، من توقعات الطقس إلى أنظمة الملاحة، لا لأنها تفهم، بل لأنها تحلل البيانات ضمن سياق محدد. الإشكال الحقيقي لا يكمن في كون الذكاء الاصطناعي آلة، بل في منحه سلطة القرار بدل أن يبقى أداة مساعدة على التفكير. وحين نربط هذا بالسؤال البيئي حول الماء، يتضح أن الخطر ليس في التقنية ذاتها، بل في تعامل الإنسان معها بوصفها بديلًا عن الحكم والمسؤولية، لا وسيلة لفهم أعمق وأكثر وعيًا لعواقبها.

الذاكرة الرقمية: وفرة تحتاج إلى نسيان

من التصورات الشائعة أن الحواسيب تمتلك ذاكرة لا تنفد، غير أن الواقع التقني أكثر تعقيدًا. فالذاكرة الرقمية تقوم على طبقات متعددة تختلف في السعة والسرعة والوظيفة، ويُعد تنظيمها شرطًا أساسيًا لاستقرار الأداء.في هذا السياق، لا يُعد النسيان خللًا، بل ضرورة تنظيمية تضمن الكفاءة وتمنع التخمة المعرفية

الواقع المُصطنَع: حين تقلّد الآلة الإحساس

برز الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة قادرة على تقليد الأصوات واللهجات وإنتاج صور ومقاطع فيديو عالية الواقعية. ورغم هذا الإتقان، يشعر كثير من المتلقين بوجود خلل غير مرئي؛ إذ يحاكي الذكاء الاصطناعي الشكل، لكنه لا يعيش التجربة، ولا يختبر السياق الإنساني أو الثقل الشعوري للمعنى.

حين نمنح الآلة حرية القرار

يبرز هنا سؤال أخلاقي جوهري: ما مآلات منح الذكاء الاصطناعي مساحة متزايدة في اتخاذ القرار؟

فالقرار الآلي، وإن بدا محايدًا، يظل نتاج بيانات بشرية تحمل تحيزات وسياقات غير متكافئة، ومع تفويض القرار تنتقل المسؤولية تدريجيًا من الإنسان إلى النظام.

الخاتمة

خلص هذا المقال إلى أن الذكاء الاصطناعي، رغم تطوره، يظل نظامًا مقيدًا ببنية مادية ومعرفية واضحة. فالماء عنصر أساسي في استدامة الحوسبة، والذاكرة الرقمية لا تعمل بكفاءة إلا عبر تنظيم ما يُحفظ وما يُنسى، بينما تظل المحاكاة الحسية عاجزة عن بلوغ التجربة الإنسانية الكاملة

إن الوعي بهذه الحدود يمثل شرطًا أساسيًا لاستخدام الذكاء الاصطناعي استخدامًا نقديًا ومسؤولًا، خصوصًا مع اتساع مساحة القرار الممنوحة للآلة.

المراجع

Google. Data Center Efficiency and Water Cooling Systems.

Microsoft. Project Natick: Underwater Data Centers.

Patterson، D.، & Hennessy، J. Computer Organization and Design.

MIT Media Lab. Detecting AI-Generated Media.

Stanford University HCI Group. Synthetic Media and Human Perception.

OpenAI. Limitations of Large Language Models.

هل أفلت شمس النقابات في السودان أم ما زالت رافعة التغيير؟

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يعالج المقال وضع الحركة النقابية في السودان بعد حرب 15 أبريل، متسائلًا عمّا إذا كانت تشهد أفولًا أم تقف أمام فرصة تاريخية لاستعادة دورها كرافعة للتغيير. ويشير إلى أن الحرب عمّقت أزمة النقابات عبر تدمير سوق العمل، وتفكيك القواعد العمالية، وتكريس الانقسام، في ظل محاولات السلطة لإعادة إنتاج نقابات النظام البائد وتدجين العمل النقابي.

يستعرض الكاتب الجذور التاريخية للحركة النقابية منذ نشأتها في مطلع القرن العشرين ودورها البارز في مقاومة الاستعمار، وإسقاط الأنظمة الشمولية، والمشاركة في الثورات، مقابل فترات تراجع حاد، خاصة بعد انقلاب الإنقاذ 1989 الذي فكك البنية الديمقراطية للنقابات عبر قوانين قمعية ونقابة المنشأة، وصولًا إلى الصراعات التي أعقبت ثورة ديسمبر.

يوضح أن الواقع الراهن يتسم بتشرذم الحركة النقابية إلى تكتلات متعددة، وغياب إطار موحد وشرعية تمثيلية واضحة، ما أضعف قدرتها على لعب دور فاعل في وقف الحرب وبناء الجبهة المدنية. كما يناقش إشكالية تداخل العمل النقابي مع العمل الحزبي، مؤكدًا أهمية معادلة "النقابة للجميع ولكل حزبه" بوصفها أساسًا لاستقلال النقابات مع احتفاظها بدورها العام.

يخلص الكاتب إلى أن مستقبل الحركة النقابية مرهون بقدرتها على التجديد والتوحد، وبناء هياكل ديمقراطية حديثة، ومواكبة تحولات سوق العمل، مع إقرار قانون نقابي متسق مع المعايير الدولية. فاستعادة الدور النقابي ليست مطلبًا فئويًا فقط، بل شرطًا جوهريًا للتحول الديمقراطي، وإعادة بناء الدولة، وتحقيق سلام مستدام بعد الحرب.

أعاد زلزال حرب الخامس عشر من أبريل في السودان طرح أسئلة أساسية تتعلق بحاضر ومستقبل الحركة النقابية، ودورها في المجتمع، وعلاقتها بالدولة والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني. كما أعاد فتح النقاش حول مدى إسهامها في وقف الحرب، ودورها في قضايا اليوم التالي ومستقبل السودان في تبني الخيارات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية التي تفرضها المعطيات الجديدة عالمياً ومحلياً. وتبرز أسئلة لا تقل أهمية حول قدرة الحركة النقابية على إعادة بناء هياكلها التنظيمية على أسس ديمقراطية، وتفعيل أدوات عملها بما يخدم القطاعات المهنية والعمالية المختلفة، وحول إمكانية تجاوز خلافاتها العميقة والمتراكمة. كما يطرح الواقع الراهن في الساحة السياسية ومواقع العمل تساؤلاً حاسماً: هل ما يجري اليوم يمثل بداية أفول الحركة النقابية، أم أنه فرصة تاريخية لاستعادة دورها في توحيد الإرادة الوطنية؟ وإلى جانب ذلك، يواجه العمل النقابي تحديات نوعية جديدة تتعلق بقدرته على التطور كماً ونوعاً، على مستوى القاعدة والقيادة، والصمود أمام التحولات المتسارعة، بما في ذلك تأثيرات الحرب على سوق العمل والعلاقات المهنية. ولن يكون ذلك ممكناً إلا بتوحيد الحركة النقابية نفسها أولاً، ووضع حد لحالة التشرذم، وإعادة تموضعها كرافعة أساسية للتغيير المنشود وبناء سودان ما بعد الحرب.

معلوم بالضرورة أن الظاهرة النقابية تُعد ركيزة أساسية في بنية المجتمع المدني والدولة الحديثة، حيث تطورت كآلية مؤسسية تهدف إلى حماية حقوق العاملين وتحقيق توازن القوى أمام أرباب العمل في القطاعين العام والخاص. وبشكل عام، يمكن تعريف النقابة بأنها تنظيم اقتصادي واجتماعي طوعي يجمع شتات المشتغلين بمهنة أو حرفة واحدة لتعزيز مصالحهم المشتركة.

السياق التاريخي:

بدأ تكوين النقابات في السودان كحركة منظمة ذات مطالب، مع إضراب عمال المناشير بالنيل الأزرق عام 1907، تلاه إضراب موظفي بورتسودان وكوستي وعطبرة، ورفع مذكرة حول الأوضاع المعيشية. وفي عام 1947 تم تشكيل هيئة شؤون العمال كأول تنظيم نقابي، ثم تكوّنت بعد ذلك عدة نقابات أسهمت في قيام اتحاد عمال السودان عام 1950، الذي اضطرت

السلطات الاستعمارية إلى التفاوض معه بشأن القضايا العمالية. وقد لعبت النقابات دوراً مهماً في مقاومة الاستعمار ومعركة الاستقلال.

وفي أول حكومة وطنية، تمحورت مطالب النقابات حول رفع الحد الأدنى للأجور، وخفض ساعات العمل، والأجر الإضافي، والإجازات، وإدخال تعديلات على قانون النقابات. ودخلت النقابات في مواجهة مع انقلاب عبود، الذي أقدم على حل اتحاد العمال، مما اضطر النظام لاحقاً إلى إصدار قانون النقابات لعام 1960، والذي سمح بتكوين نقابات العمال دون بقية المهنيين، ومنع قيام اتحاد للنقابات. وساهمت النقابات بقوة في إسقاط نظام عبود عبر جبهة الهيئات، وأصبحت جزءاً من الحكومة ممثلة في وزيرين، واستطاعت إلغاء قانون النقابات والعودة إلى قانون 1956، وانتظمت من جديد في تكوين النقابات والاتحاد. غير أنها دخلت في صراع محموم مع الحكومة الديمقراطية، وهو ما مهّد الطريق لانقلاب مايو 1969.

وخلال تلك المرحلة دعمت النقابات نظام نميري، وصدر قانون النقابات لعام 1970، قبل أن يتراجع النظام عنه بعد عام واحد، ويقوم بحل النقابات واعتقال قياداتها، ثم إصدار قانون النقابات لعام 1973 الذي ألحق النقابات بالاتحاد الاشتراكي. وفي عام 1977 عُدّل القانون بما سمح بالعمل النقابي بقيود، الأمر الذي أتاح تكوين التجمع النقابي، الذي أسهم بدوره في إنجاح انتفاضة أبريل 1985. وفي الديمقراطية الثالثة استعادت النقابات هويتها واستقلالها، وتوسعت في نشاطها، وأعادت دورها الوظيفي والمطلبي، وشهدت حراكاً واسعاً، وعادت من جديد إلى الإضرابات والمظاهرات، وكان من أبرزها مظاهرة السكر عام 1988، التي أسهمت في تقويض الحكم الديمقراطي وفتحت الباب أمام انقلاب الإنقاذ عام 1989.

مثّل انقلاب الإنقاذ نقطة انقطاع جذري في مسار العمل النقابي، حيث انتقلت السلطة من المواجهة السياسية إلى التفكيك الهيكلي عبر قانون نقابات 1991. لقد أجهز هذا القانون على التقاليد الديمقراطية المتوارثة بابتداعه نمط «نقابة المنشأة»، الذي صهر العمال والمهنيين والفنيين في قالب واحد قسري، مما أدى إلى تمييع مفهوم المصالح المشتركة وتغييب التخصص المهني. وتزامن هذا التحول مع سياسات الخصخصة وتراجع دور القطاع العام، مما أدى إلى تجريف القواعد النقابية وإضعاف اتحادات العمال والمزارعين وتشرذم المهنيين، وخلق قطيعة مع معايير منظمة العمل الدولية التي تشترط الاختيارية لا الفرض القانوني التعسفي لتشكيل النقابات.

واجهت الحركة النقابية خلال حكم الإنقاذ استراتيجية ممنهجة للتدجين، بدأت بتصفية الكوادر التاريخية، ومرت بفرض قانون عام 2010 الذي صُمم كأداة للتحكم الأمني والسياسي بعيداً عن التمثيل القاعدي الحقيقي. هذا الانسداد في الأفق الديمقراطي داخل الاتحادات الرسمية الموالية للسلطة أدى حتماً إلى نشوء النقابات الموازية التي شكّلت النواة الصلبة لتجمع المهنيين السودانيين، فاستعادت هذه الأجسام دورها التاريخي كـ«رأس حربة» في قيادة الحراك الثوري حتى سقوط النظام في أبريل 2019، لتجد نفسها أمام تحدي التحول من منصات مقاومة إلى مؤسسات بناء قانوني.

خلال فترة الحكومة الانتقالية الأخيرة واجهت الحركة النقابية مأزقاً في تعريف الهوية التنظيمية، حيث برز تجمع المهنيين كتحالف سياسي يفتقر إلى التقاليد الديمقراطية القائمة على الانتخاب الحر من القواعد إلى القمة، وهو ما يفسر هشاشته أمام الانقسامات التي ضربته عقب ثورة ديسمبر، في ظل غياب التوافق على قانون نقابي ديمقراطي، والتخلص من إرث نقابات المنشأة، وتآكل القوة التاريخية للنقابات نتيجة التصفية الممنهجة للقطاع العام، والتطلع إلى تكوين نقابات مستقلة. وبرغم الزخم الثوري ومشاركة النقابات في الحكومة الانتقالية، ظل واقع النقابات يتسم بالتعثر نتيجة الصراع حول المرجعية القانونية الجديدة؛ فبين تيار ينادي بالإلغاء الكلي لقانون المنشأة والعودة لجذور العمل الفئوي، وتيار يميل لتعديله وتطويره بما يتماشى مع المستجدات، برز قانون 2020 كمحاولة للتوفيق بين هذه الرؤى، حيث أُجيز في مجلس الوزراء، إلا أنه لم يُعرض على المجلسين (السيادي والوزاري) بوصفهما سلطة تشريعية، ولم يتحول إلى قانون نافذ، وذلك بسبب الخلافات التي نشبت حوله.

عقب انقلاب 25 أكتوبر 2021، أُعيدت النقابات والاتحادات المرتبطة بالعهد البائد، ما فجّر صراعاً وجودياً حول الشرعية، فقد اعتبرت القوى الثورية هذه الخطوة انتكاسة خطيرة لمكتسبات ثورة ديسمبر وصادمة لمسار التحول الديمقراطي، في حين استقبلها منسوبو نقابات النظام البائد بوصفها انتصاراً وفرصة لاستعادة مواقعهم التنظيمية. وأفضى هذا التباين الحاد إلى حالة استقطاب عميق عكست

حجم الانقسام داخل البنية السودانية، وزادت من تعقيد مسار التحول النقابي، خاصة في ظل غياب توافق وطني على إطار تشريعي حاكم.

جاءت إعادة نقابات العهد البائد كخطوة سياسية استهدفت إعادة تمكين عناصر النظام السابق واستخدامهم كأوراق ضغط في عملية التفاوض مع القوى المدنية، رغم الإدراك المسبق بأن هذا النهج من شأنه تعميق عزلة السودان إقليمياً ودولياً. ويعود هذا المشهد المضطرب إلى سلسلة من التحولات التي بدأت بقرار لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو عام 2019 بحل تلك الاتحادات وحجز أصولها وتشكيل لجان تسييرية كبديل مؤقت، وهي الإجراءات التي قُوِّضت بانقلاب 25 أكتوبر 2021 عبر تجميد عمل اللجنة وحل اللجان التسييرية، الأمر الذي مهّد لاستعادة اتحادات الانقاذ لمواقعها، وأدى إلى إرباك المشهد النقابي والدستوري وتعطيل مسار التحول الديمقراطي برمته.

واقع الحركة النقابية في ظل الحرب:

خلّفت الحرب الدائرة تدميراً طال بنيات الإنتاج والخدمات، وانعكس بآثار كارثية على القوى العاملة التي واجهت القتل والنزوح وفقدان سبل العيش في القطاعين العام والخاص. وفي ظل هذا الواقع المرير، لم تتوقف المحاولات السلطوية لتدجين الحركة النقابية وإعادة استنساخ واجهات النظام المباد. ومع ذلك، تعاني الأجسام النقابية والمهنية الحالية من غياب إطار تنسيقي جامع، مما أضعف دورها كركيزة أساسية في بناء الجبهة المدنية المنشودة لاستعادة المسار الديمقراطي وإيقاف الحرب.

بالمقابل، استغلت حكومة الأمر الواقع في بورتسودان ظروف الحرب لإعادة هندسة المشهد النقابي عبر مسجل تنظيمات العمل، الذي أصدر القرارات أرقام 7 و8 و9 للعام 2025 الخاصة بإعادة اتحاد أصحاب العمل والاتحادات المهنية واتحادات العمال والنقابات، لتمكين واجهات النظام البائد في انتهاك صارخ للمواثيق الدولية. وقد تزامن هذا التغول مع تخلي الدولة عن التزاماتها المالية تجاه ملايين العاملين المشردين بلا رواتب، ما وضع النقابات ولجان التسيير وتجمعات المهنيين الثورية أمام معركة وجودية بدأت بمسارات قانونية وسياسية ودبلوماسية وإعلامية مشتركة لمقاومة هذه القرارات التعسفية.

تتوزع الحركة النقابية في الوقت الراهن بين ثلاثة تكتلات رئيسية، تفتقر فيما بينها إلى معايير واضحة لتحديد الأوزان التنظيمية أو آليات فعّالة للتنسيق المشترك. يتمثل التكتل الأول في الجبهة النقابية، التي تضم نقابات مهنية وأكاديمية، ويعمل بعضها خارج أطر التحالفات السياسية القائمة. أما التكتل الثاني فهو تنسيقية المهنيين والنقابات، التي تجمع تحالفات مهنية ذات خلفية ثورية، وتشكل جزءاً عضوياً من التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود». في حين يتمثل التكتل الثالث في تجمع تصحيح مسار النقابات العمالية، الذي يضم مجموعات عمالية تسعى إلى استعادة دورها التاريخي، إلى جانب وجود كيانات أخرى تؤكد ابتعادها عن التحالفات القائمة، في وقت بدأت فيه نقابات النظام البائد تنشط من جديد.

تعيش الحركة النقابية تداعيات الانقسامات التي أعقبت ثورة ديسمبر، لا سيما الخلافات المرتبطة بقانون النقابات وجدلية الوحدة مقابل التعدد. وقد أفضى هذا التشرذم إلى انزلاق بعض الأجسام نحو أداء أدوار سياسية مباشرة تحولت معها إلى واجهات تنافس الأحزاب في الفعل اليومي، على حساب وظائفها المهنية والمطلبية الأساسية، الأمر الذي عمّق أزمة الدور وأضعف الفاعلية النقابية في مواجهة التحديات الراهنة. واستناداً إلى معطيات هذا الواقع، تقف الحركة النقابية عند تقاطع مأزوم بين أزمة الشرعية والتمثيل في سياق حرب مدمرة، وواقع مختل تحكمه قرارات التجميد. وقد أفضى هذا الخلل إلى إضعاف التمثيل العضوي الحقيقي، لا سيما في القطاعات العمالية التقليدية التي تعاني من غياب التغطية النقابية الشاملة وتفكك القواعد بفعل الحرب والنزوح، ما جعل الاعتراف الرسمي والتمثيل الديمقراطي في حالة صراع مستمر مع إجراءات مسجل تنظيمات العمل والتدخلات الأمنية. وفي موازاة ذلك، تواجه النقابات تراجعاً حاداً في الفاعلية والقدرة على التأثير والتفاوض الجماعي، إذ إن العجز عن انتزاع حقوق العاملين وضمان استقرار أجورهم في ظل الحرب يكشف فجوة عميقة بين المطالب النقابية وإمكانات الدولة، ما أدى إلى انتقال الأولويات من العمل المطلبي إلى استراتيجيات البقاء.

ورغم حالة التشرذم، لم تتوقف جهود العمل المشترك، إذ توحدت الإرادة في مناهضة قرارات مسجل تنظيمات العمل بسلطة الأمر الواقع في

بورتسودان عبر رفع الطعون ضدها. كما تجلى هذا التوافق في مؤتمر «آثار الحرب ورؤى الكيانات النقابية والمهنية والمدنية لإعادة البناء والإعمار»، الذي نظمته اللجنة العليا لتأبين الأستاذ محجوب محمد صالح بالقاهرة يومي 18 و19 مايو 2025، حيث خلص المؤتمر إلى أن النقابات المهنية والعمالية تمثل ركيزة أساسية في مواجهة آثار الحرب والمشاركة الفاعلة في جهود إعادة البناء والإعمار، باعتبارها أطرًا تنظيمية ذات خبرات متراكمة. كما أكد أن دور النقابات لا يقتصر على المطالب الفئوية، بل يتعداها إلى الإسهام في صياغة رؤى وطنية واقعية لإعادة تأهيل مؤسسات الدولة وسوق العمل، ودمج مبادئ العدالة الاجتماعية والانتقالية في سياسات الإعمار، فضلاً عن دورها الرقابي في تعزيز الشفافية والمساءلة ومنع إعادة إنتاج أسباب النزاع، بما يسهم في تعبئة الطاقات الوطنية وبناء سلام مستدام قائم على التنمية المتوازنة والكرامة الإنسانية. وفي السياق ذاته، شكّلت ورشة «الحركة النقابية السودانية الماضي، الحاضر والمستقبل»، التي نظمتها اللجنة القومية لتكريم المهندس المستشار عوض الكريم محمد أحمد في نوفمبر 2025، خطوة إضافية في هذا الاتجاه.

النقابة للجميع ولكل حزبه:

مما لا شك فيه أن الحركة النقابية السودانية تُعد قوة مهمة في مسيرة التحول الديمقراطي، حيث تجاوزت وظيفتها المطلبية لتصبح فاعلاً سياسياً ساهم في مواجهة الاستعمار وقيادة جبهات التغيير في ثورات 1964 و1985 و2018. ومع ذلك، ظل هذا الدور محاصراً بإشكالية بنيوية تتمثل في التباس الحدود بين طبيعة عمل النقابة ككيان وطني، وبين التسييس الحزبي الذي حوّلها إلى ساحة استقطاب أيديولوجي. وقد تجلى هذا التداخل بوضوح في حقبة الديمقراطية الثالثة، حينما استُنزفت الدولة بسلسلة من الإضرابات التي، برغم مشروعيتها، وفّرت غطاءً سياسياً ومناخاً مضطرباً استغلته القوى الشمولية للانقضاض على النظام الديمقراطي.

ورغم اتسام الدولة بالهشاشة التاريخية، فإن النقابات أظهرت حيوية مكّنتها من الحفاظ على تموضعها في مواجهة النظم الشمولية، وقد تبلور ذلك عبر بناء التحالفات التي صاغتها مع القوى السياسية (جبهة الهيئات، التجمع النقابي، تجمع المهنيين)، ما منح الحراك الشعبي هيكلاً تنظيمياً. غير أن هذه العلاقة، على أهميتها في سياق مجتمعي معقد، وضعت استقلالية النقابات على المحك، تستدعي مراجعة نقدية لفك الارتباط بين الأجندة النقابية والتوظيف الحزبي لضمان استقرار الدولة الوطنية.

ظلت العلاقة بين العمل النقابي والعمل السياسي تمثل إحدى أكثر الإشكاليات تعقيداً في مسار النقابات، غير أن هذه الجدلية، لا تتعلق بتناقض بين مجالين منفصلين، بقدر ما تعكس أزمة في تعريف الوظيفة والموقف، وفي بناء الشرعية التمثيلية والتجانس الداخلي للنقابات والأجسام المهنية. وفي هذا الإطار تكتسب مقولة الإمام الصادق المهدي «النقابة للجميع ولكل حزبه» أهمية تأسيسية، إذ تضع حداً فاصلاً بين الاستقلال التنظيمي للنقابة، وحق أعضائها الفردي في الانتماء السياسي. فالنقابة، وفق هذا الفهم، ليست حزباً سياسياً ولا بديلاً عنه، لكنها أيضاً ليست كياناً محايداً أو منزوع الموقف، لأن الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها، والاشتباك مع قضايا العدالة والحقوق، هو فعل سياسي بالضرورة، وإن لم يتخذ شكل التنافس الحزبي.

لقد انشغلت قطاعات من الفاعلين داخل النقابات بالسؤال: هل تتدخل النقابة في السياسة أم تقتصر على المطالب المهنية؟ بينما تكمن المسألة الحقيقية في مدى قدرة النقابة على بناء حد أدنى من التجانس الداخلي وامتلاك شرعية تمثيلية ديمقراطية تُمكّنها من تحديد موقفها من قضايا المجال العام بصورة تعكس إرادة قواعدها، لا توجهات حزبية ضيقة. فغياب هذا التجانس هو ما جعل كثيراً من التجارب تصطدم بإشكالية أولوية السياسي أو النقابي، وتتحول الخلافات الفكرية إلى انقسامات تنظيمية معطِّلة. ولا تُحسم هذه المعضلة بالانحياز لأحد التيارين، بل بتأسيس معادلة واضحة: نقابة مستقلة تنظيمياً، ديمقراطية داخلياً، متعددة سياسياً في عضويتها، وذات موقف عام نابع من تفويض قواعدها.

مستقبل الحركة النقابية:

يواجه العمل النقابي مرحلة مفصلية تتقاطع فيها تحولات سوق العمل العالمية مع تعقيدات الواقع الاقتصادي والسياسي الذي فرضته

الحرب. فالتحول الرقمي، واتساع الاقتصاد غير المنظم، وتراجع العضوية، خاصة في القطاع الخاص، كلها عوامل أضعفت الدور التقليدي للنقابات وفرضت ضرورة البحث عن مقاربات جديدة تضمن بقاءها وفاعليتها. ولم يعد ممكناً للنقابات أن تؤدي وظائفها التاريخية بالآليات القديمة، بل بات مطلوباً منها إعادة تعريف دورها بوصفها فاعلاً مدنياً حديثاً قادراً على حماية حقوق العمال والمساهمة في صياغة مستقبل العمل في بيئة شديدة التقلب.

تبرز ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العمل النقابي في السودان. يتمثل الأول في مسار التجديد والابتكار عبر تحديث الهياكل التنظيمية، ودمج التكنولوجيا في أدوات التنظيم والتواصل، وبناء قدرات القيادات النقابية في مجالات التفاوض، مع التوسع نحو قطاعات جديدة. أما السيناريو الثاني فيقوم على الاندماج والتنسيق بين الكيانات النقابية المختلفة بما يحد من التشتت ويعزز القوة الجماعية، ويسهم في مواجهة الاستغلال وتحقيق قدر من الاستقرار الاجتماعي. في المقابل، يظل سيناريو التهميش والانحسار قائماً إذا استمر ضعف العضوية وتراجع التأثير، خاصة في ظل الضغوط الاقتصادية، ما يترك قطاعات واسعة دون حماية فعلية.

وتتحدد مآلات هذه السيناريوهات بجملة من التحديات البنيوية وتلك التي فرضتها الحرب، أبرزها التغيرات التكنولوجية التي يعززها الذكاء الاصطناعي، وما تفرضه من تحولات في طبيعة الوظائف وأنماط التشغيل، إلى جانب تنوع القوى العاملة وصعوبة تنظيم العاملين في الاقتصاد غير النظامي، خاصة بعد الدمار الذي أصاب البنية الزراعية والصناعية والقطاع العام.

كما تشكل البيئة القانونية والسياسية عاملاً حاسماً، إذ تتطلب النقابات قانوناً متسقاً مع المعايير الدولية، وإرادة سياسية تعترف بدورها كشريك اجتماعي. ويضاف إلى ذلك ضعف الموارد المالية والحاجة إلى قيادات نقابية مؤهلة وقادرة على إدارة صراع المصالح في سياق معقد، ما يجعل الاستثمار في بناء القدرات شرطاً أساسياً لضمان دور نقابي فعال ومستدام.

إن استعادة الدور التاريخي للحركة النقابية تتطلب تجاوز حالة التشتت بين التحالفات المتعددة وبناء مظلة موحدة عابرة للاستقطاب السياسي، تستند إلى قواعد وآليات تنظيم ديمقراطية تقوم على انتخابات حرة وشفافة. كما أن استعادة فاعلية النقابات اليوم تتجاوز مجرد التنظيم المهني لتصبح ضرورة وجودية للدولة؛ فهي إحدى ضمانات التحول الديمقراطي، والمحرك الأساسي لزيادة الإنتاج وصياغة السياسات الاقتصادية الكفيلة بوقف التدهور المريع. ويتطلب ذلك تكاتف الجهود لتحويل هذه الأجسام من أدوات صراع إلى شركاء استقرار في عملية التحول الديمقراطي، وهو ما لن يتحقق إلا بإطلاق حوار نقابي مهني يهدف إلى توحيد الحركة النقابية في جسم تنسيقي واحد يحمي استقلاليتها ويصون وحدتها، مع تركيز الجهد النقابي على قضايا الخدمات والحقوق القانونية والمسؤولية الاجتماعية للعاملين، لا سيما في ظل ظروف الحرب، وترسيم علاقة تنسيقية لا تنافسية مع الأحزاب السياسية لضمان وحدة الهدف المدني وتمايز الوسائل، وضمان البناء الديمقراطي السليم للأجسام التسييرية والتمهيدية، والالتزام بالتنظيم المحكم داخل كل قطاع مهني بما يضمن شرعية التمثيل.

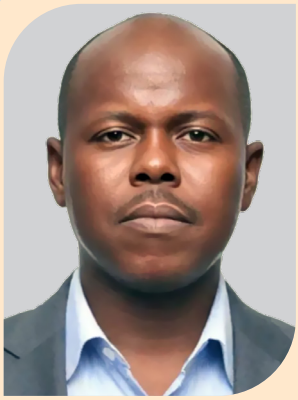

التدخل في فنزويلا في ميزان القانون الدولي

الهادي الشواف

ملخص

يناقش المقال حادثة اختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو بوصفها مثالًا صارخًا لانتهاك الولايات المتحدة لمبادئ القانون الدولي، عبر استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية. ويربط الكاتب هذا السلوك بسوابق تاريخية، مثل غزو بنما عام 1989، معتبرًا أن واشنطن تضع قوانينها الداخلية فوق ميثاق الأمم المتحدة، في تجاوز واضح للشرعية الدولية وسيادة الدول.

يتناول الكاتب العقوبات الأمريكية المفروضة على فنزويلا، موضحًا أنها عقوبات أحادية الجانب لم تصدر عن مجلس الأمن، ما يجعلها محل طعن قانوني دولي. وبينما تبررها واشنطن باعتبارات الأمن القومي وحقوق الإنسان، تراها فنزويلا وخبراء قانونيون انتهاكًا للسيادة وعقابًا جماعيًا يضر بالشعب أكثر من النظام، ويعمّق الأزمة الإنسانية والسياسية.

يؤكد أن أي تدخل عسكري لاعتقال رئيس دولة يشكّل خرقًا مباشرًا لمبدأ عدم التدخل وحظر استخدام القوة المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة، ولا يندرج تحت استثناءي الدفاع عن النفس أو تفويض مجلس الأمن. كما أن رؤساء الدول يتمتعون بحصانة سيادية، وأن مثل هذا الفعل قد يُصنّف كجريمة عدوان بموجب القانون الدولي ونظام روما الأساسي.

يخلص الكاتب إلى أن مبررات الولايات المتحدة، سواء مكافحة المخدرات أو التشكيك في شرعية مادورو أو حماية الأمن القومي، لا تجد سندًا قانونيًا دوليًا. ومن المتوقع أن تثير العملية إدانات واسعة وتداعيات سياسية ودبلوماسية خطيرة، ما يهدد استقرار النظام الدولي القائم على القواعد، ويطرح تساؤلات مفتوحة حول مستقبل احترام القانون الدولي وحدود استخدام القوة في العلاقات الدولية.

عملية الاختطاف الكارثية التي حدثت للرئيس الفنزويلي مادورو تعكس شكل من أشكال البلطجة التي اعتادت عليها امريكا باستخدام القوة المفرضة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، فعلتها من قبل مع رئيس بنما السابق مانويل نوريغا عام 1989م، وفي العراق وايران وعلى الدوام تستبيح عبر حليفها الكيان الصهيوني، حدود الدول وتنتهك سيادتها، وهي عملية دوس صريحة على القانون الدولي والشرعية الدولية باقدام حافية من الاخلاق والقيم، وبهذه العملية تعتبر امريكا قوانينها الداخلية اعلى قدما من المواثيق الدولية، وعلى رأسها ميثاق الامم المتحدة.

فالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على فنزويلا كانت مثيرة للجدل قانونياً، وكانت خارج الشرعية الدولية ومؤسسات الامم المتحدة، في حين تعتبرها واشنطن مشروعة استناداً إلى قوانينها الداخلية وسياساتها الخارجية، بينما تصفها فنزويلا بأنها غير قانونية وتمثل انتهاكاً للسيادة والحقوق الاقتصادية، وهو ما يجعل المسألة محل خلاف دولي كبير.

خلفية العقوبات الأمريكية على فنزويلا:

بالنظر إلى خلفية العقوبات نجد أن الولايات المتحدة فرضت عقوبات اقتصادية ومالية متكررة على فنزويلا، استهدفت شركات النفط، ومسؤولين حكوميين، وأصول مثل شركة CITGO المملوكة للدولة الفنزويلية، هذه العقوبات توسعت لتشمل شخصيات مقربة من الرئيس نيكولاس مادورو، وشركات وسفن مرتبطة بتصدير النفط الفنزويلي، ويبقى الهدف المعلن من واشنطن هو الضغط على حكومة مادورو بسبب اتهامات بانتهاكات حقوق الإنسان والفساد وتقويض الديمقراطية، وتهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة.

وفي المقابل وحسب القانون الدولي ووفق ميثاق الأمم المتحدة، فأن العقوبات الاقتصادية يجب أن تفرض عبر مجلس الأمن الدولي، وليس بشكل أحادي من دولة ضد أخرى، لذلك، يرى كثير من الخبراء أن العقوبات الأمريكية أحادية الجانب وتفتقر إلى الشرعية الدولية، لأنها لم تقر عبر مجلس الأمن، بينما واشنطن تدافع بأنها إجراءات سيادية ضمن حقها في تنظيم تعاملاتها الاقتصادية وحماية امنها القومي، ومن ناحية سياسية وإنسانية هذه العقوبات اثارت جدلاً واسعاً بين من يراها وسيلة ضغط مشروعة ومن يصفها بأنها عقاب جماعي يضر بالشعب أكثر من النظام.

موقف القانون الدولي من تدخل عسكري لاعتقال رئيس دولة:

أي تدخل عسكري في أراضي دولة ذات سيادة يعتبر خرقاً مباشرًا لسيادة تلك الدولة، وهو مخالف لمبدأ عدم التدخل المنصوص عليه في المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة، فانتهاك السيادة وسلامة الأراضي، مبدأ منصوص عليه في المادة 2(4) من ميثاق الأمم المتحدة، يعد حجر الزاوية في النظام الدولي، وكذلك حظر استخدام القوة، وميثاق الأمم المتحدة يحظر استخدام القوة أو التهديد بها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، إلا في حالتين، في حالة الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح (المادة 51)، أو بتفويض من مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع، واعتقال رئيس دولة بالقوة لا يندرج تحت أي من هذين الاستثناءين.

وبالاضاة إلى ذلك فأن القانون الدولي يحمي رؤساء الدول ويمنح الرؤساء ورؤساء الحكومات حصانة خاصة، ويعتبر أي اعتقال أو إطاحة بهم بالقوة عملاً غير قانوني، بل قد يصنف كانقلاب خارجي، وكذلك حسب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويعتبر استخدام القوة العسكرية ضد دولة أخرى دون مبرر مشروع جريمة عدوان، وهي من أخطر الجرائم الدولية، وبالتالي ما حدث من قبل حكومة ترمب غير قانوني دولياً حسب القانون الدولي ويعد انتهاكاً صارخاً لسيادة فنزويلا، واعتقال رئيس دولة يعتبر تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية، وقد يصنف كجريمة عدوان تستوجب المساءلة أمام المجتمع الدولي، ذلك أن كان للمجتمع الدولي قدرة في تحريك آلياته ضد دولة مثل الولايات المتحدة الامريكيا.

مبررات الولايات المتحدة:

اما بالنسبة لمبررات الولايات المتحدة، فان هذه العملية تأتي تحت زريعة مكافحة المخدرات والإرهاب، وتحاول تصوير العملية

على أنها عملية «قبض على هاربين من العدالة» متهمين «بتمويل الإرهاب» عبر المخدرات، ومع أن الولايات المتحدة لديها تاريخ في ملاحقة مسؤولين أجانب بتهم تتعلق بالمخدرات (كما في حالة رئيس بنما السابق مانويل نوريغا عام 1989م)، إلا أن تنفيذ ذلك عبر غزو عسكري يظل عملاً غير مشروع دون موافقة الدولة المضيفة.

وكذلك تأتي الزريعة الثانية بأن شرعية الرئيس الفنزويلي منقوصة، حيث ترفض الولايات المتحدة والعديد من الحكومات الغربية الاعتراف بشرعية الفترة الرئاسية الثانية للرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو بعد انتخابات 2024م المتنازع عليها، وقد تحاول واشنطن استخدام ذلك لتبرير عدم اعتباره رئيساً دولة يتمتع بالحصانة، لكن المجتمع الدولي وميثاق الامم المتحدة يرى في الغزو بحد ذاته انتهاكاً أكبر للقانون.

وايضا تتمثل الزريعة الثالثة في حماية الأمن القومي الاميركي، قد تستند إلى فكرة «الدفاع عن النفس الاستباقي»، مدعية أن تدفق المخدرات يمثل تهديداً مسلحاً، لكن هذا التفسير المتطرف

لا يتوافق مع المعايير المقبولة دولياً للدفاع عن النفس ولا يحظى باعتراف مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ردود الفعل والتداعيات الدولية المتوقعة:

من المتوقع أن يكون الرد الدولي على هذا السيناريو سلبياً بشدة، مع تباين في درجات الإدانة، ومن المتوقع أن تدين دول مثل روسيا، والصين، وكوبا، ونيكاراغوا، وبشدة، العمل وتصفه «باعتداء مسلح» و«إرهاب دولة»، ودول أخرى مثل الاتحاد الأوروبي وبعض دول أمريكا اللاتينية (مثل كولومبيا أو البرازيل) التي انتقدت حكم مادورو، ستدين الغزو لكنها ستؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وستدعو إلى التهدية و«ضبط النفس» و«الحلول السلمية»، ومجلس الأمن الدولي، سوف يعقد جلسة طارئة بناءً على طلب فنزويلا أو حلفائها، من المرجح أن تعترض الولايات المتحدة (الفيتو) على أي قرار يدينها، لكن الجلسة ستكون منصة لإذلالها دبلوماسياً، والجمعية العامة للأمم المتحدة، يمكن أن تصدر قراراً غير ملزم يدين العدوان بأغلبية كبيرة، مما يعكس العزلة السياسية للولايات المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية، قد تشهد زيادة في الدعوات للتحقيق مع المسؤولين الأمريكيين عن جرائم محتملة، رغم المعوقات السياسية والقانونية، قد يؤدي هذا إلى عدم استقرار إقليمي واسع، وموجة جديدة من اللاجئين، وتصعيد التوترات في أمريكا اللاتينية كمنطقة محايدة تقليدياً من النزاعات.

محاكمة رئيس دولة اجنبية في القانون الدولي والامريكي:

مثل هذا الاجراء لأنه يلامس نقطة حساسة بين القانون الأمريكي والقانون الدولي فانه مثير للجدل، ففي القانون الأمريكي، المحاكم الأمريكية تملك صلاحية نظر قضايا جنائية ضد أي شخص إذا كان هناك ارتباط مباشر بالولايات المتحدة (مثل ارتكاب جريمة على أراضيها أو ضد مواطنيها، أو تهريب المخدرات إليها)، لكن عندما يتعلق الأمر برئيس دولة أجنبية أثناء وجوده في منصبه، فهناك عائق كبير، وهو الحصانة السيادية (Sovereign Immunity)، والقانون الأمريكي يعترف بأن رؤساء الدول الأجانب يتمتعون بحصانة من الملاحقة القضائية أثناء توليهم المنصب، هذه الحصانة مستمدة من القانون الدولي العرفي ومن مبدأ احترام سيادة الدول، وبمجرد أن يغادر الرئيس منصبه، يمكن نظريًا أن يحاكم في المحاكم الأمريكية إذا كان هناك أساس قانوني (مثل اتهامات بتهريب المخدرات أو غسل الأموال)، ولكن حتى في هذه الحالة، عادة ما تكون الملاحقة القضائية معقدة جدًا، لأنها قد تعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

هذا من ناحية نظرية اما من ناحية واقعية، فهناك أمثلة واقعية، فرئيس بنما (مانويل نورييغا)، حوكم في محاكم امريكية بتهم تهريب المخدرات وغسيل الاموال، بعد أن تدخلت الولايات المتحدة عسكريًا عام 1989م واعتقلته، هذه القضية كانت مثيرة للجدل، إذ اعتبرها كثيرون انتهاكًا للقانون الدولي، لكنها مضت قانونيًا داخل النظام القضائي الأمريكي، لكن الأمر يظل سياسيًا وقانونيًا معقدًا جدًا.

الخلاصة:

من منظور القانون الدولي، يمثل التدخل العسكري لاعتقال رئيس دولة أخرى انتهاكاً فادحاً لمبادئ السيادة وعدم استخدام القوة وعدم التدخل، وانتهاكا للحصانة القضائية، وهي الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى لو وجدت اتهامات جنائية جدية، فإن الطرق القانونية المقبولة تمر عبر التعاون القضائي الدولي (التسليم) أو آليات المحاسبة الدولية (بموافقة الدولة أو بقرار من مجلس الأمن)، مثل هذا الفعل لن ينظر إليه على أنه «إنفاذ للقانون» بل كعمل عدواني يهدد النظام العالمي القائم على القواعد، ويجب أن يواجه بإدانة شاملة وعواقب سياسية ودبلوماسية بعيدة المدى للولايات المتحدة، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هل سبب التدخل والاختطاف هو زريعة تهريب المخدرات ونقصان الشرعية؟ أم هناك اسباب أخرى؟ وهل هذا سوف يكون التدخل والاختطاف الاخير؟ أم اننا سوف نشهد نماذج أخرى فاضحة لتجاوز القانون الدولي والشرعية الدولية وانتهاكات جديدة لمواثيق الامم المتحدة.

مع تشديد طهران قبضتها، من المرجح أن تكون غريزة ترامب هي البقاء على الحياد

الرئيس يتراجع بالفعل عن وعوده «الجاهزة والمستعدة» بالتدخل في الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد

ملخص

تشير شدة التعتيم الإعلامي والقمع المتصاعد في إيران إلى أن النظام يتجه نحو استخدام القوة المفرطة لحماية بقائه، لكن هذا التصعيد لا يعني بالضرورة دفع واشنطن إلى التدخل العسكري. فخلافاً لتوقعات بعض صناع القرار، يرى الكاتب أن غرائز دونالد ترامب تميل إلى تجنب الفوضى وعدم المجازفة في بيئات معقدة وغير مضمونة النتائج.

سجلّ ترامب يُظهر تفضيله لتدخلات سريعة وواضحة قليلة المخاطر، وعندما تفشل هذه المعادلة، كما حدث في اليمن، يتراجع سريعاً. وإيران، في ظل احتجاجات واسعة وقمع دموي، تمثل ساحة أكثر تعقيداً وخطورة، ما يدفعه على الأرجح إلى الانتظار والمناورة بدل التدخل المباشر.

أن القمع العنيف يعزز قناعة ترامب بأن الأنظمة التي تواجه تهديداً وجودياً تميل للتصعيد لا للاستسلام. ويُحذّر الكاتب من إساءة تفسير ردود إيران المحدودة سابقاً باعتبارها ضعفاً، مؤكداً أن طهران تُلمّح إلى أن غياب المخرج السياسي قد يقود إلى تصعيد أوسع. ورغم الضغوط من إسرائيل وبعض الساسة الأميركيين والمعارضة الإيرانية في الخارج، فإن ترامب أظهر استعداداً للتخلي عن تهديداته إذا لم تخدم مصالحه.

يرجح الكاتب أن يسعى الرئيس الأميركي إلى صفقة أو تفاهم مع طهران أو مع أطراف داخل النظام، بدلاً من المغامرة بانهيار كامل، مؤكداً أن افتراض جرّ واشنطن تلقائياً إلى الحرب يعكس سوء فهم لطبيعة حسابات ترامب.

واشنطن/بقلم تريتا بارسي

لم أشهد من قبل انقطاعًا للاتصالات في إيران بهذا الحجم - لا خلال موجات الاحتجاج السابقة، ولا خلال المواجهة الإسرائيلية مع إيران. الصور القليلة التي تظهر، بشكل أساسي عبر التلفزيون الرسمي، انتقائية للغاية: متظاهرون مسلحون، مبانٍ محترقة، ومزاعم رسمية بالتخريب. إلى جانب خطاب المرشد الأعلى علي خامنئي المتحدي، تشير الصورة إلى أن حملة قمع عنيفة للغاية إما وشيكة أو جارية بالفعل

إذا كان بعض صناع السياسات يفترضون أن مثل هذه الحملة القمعية ستزيد الضغط على دونالد ترامب للتدخل عسكرياً، فإن الأدلة تشير إلى عكس ذلك.

أولاً، يُنتج العنف واسع النطاق تحديداً ذلك النوع من الفوضى الذي يميل ترامب إلى تجنبه. ويُظهر سجله تفضيلاً للتدخلات التي تبدو واضحة وحاسمة ومنخفضة المخاطر. وعندما يصبح العمل العسكري فوضوياً أو غير متوقع، فإنه يتراجع.

يُعدّ اليمن مثالاً مفيداً. فعلى الرغم من النصائح المخالفة، أذن ترامب بشنّ ضربات ضد الحوثيين، ثمّ تراجع عن قراره بعد فشل النصر السريع الموعود، وكادت الطائرات الأمريكية أن تُفقد. أما إيران، وسط اضطرابات جماهيرية وعنف الدولة، فستُمثّل ساحة معركة أكثر تعقيداً. فحتى لو بدا أن المتظاهرين يكتسبون زخماً، فمن المرجّح أن ينتظر ترامب حتى اللحظة الأخيرة - والأكثر أماناً - للتحرّك، لكي يُعظّم أيّ تدخّل المكاسب السياسية بأقلّ تكلفة.

ثانيًا، قد يُعزز القمع العنيف اعتقاد ترامب الراسخ بأن الأنظمة التي تواجه تهديدًا وجوديًا تميل إلى الرد العنيف بدلًا من الاستسلام. وحتى وقت قريب، كان رد طهران على الاضطرابات مُقيدًا نسبيًا وفقًا لمعاييرها الخاصة. ويُشير التحول الواضح نحو استخدام القوة المميتة إلى أن القيادة تنظر الآن إلى الأمر على أنه صراع من أجل البقاء. وينطبق المنطق نفسه على أي هجوم أمريكي: فلا ينبغي الخلط بين ردود الفعل الإيرانية المحدودة، والرمزية إلى حد كبير، منذ عام 2020 وبين السلبية. تُشير طهران إلى أنه إذا لم تجد مخرجًا، فإن التصعيد - وليس الاستسلام - هو النتيجة المُرجحة.

ثالثًا، لا شك أن إسرائيل ، والسيناتور ليندسي غراهام، وبعض شخصيات المعارضة في المنفى سيحثون ترامب على التمسك بتهديداته السابقة. لكن ترامب أثبت مرارًا وتكرارًا مدى سهولة تخليّه عن تصريحاته السابقة عندما لا تعود تخدم مصالحه. فادعاؤه الأخير بأن المتظاهرين قُتلوا في «تدافع» - وهو وصف لا يعترف به أي مراقب موثوق داخل إيران أو خارجها - يُظهر مدى سهولة إعادة صياغته للروايات لتبرير الانسحاب. والأهم من ذلك، أن ترامب اقتنع بالتصعيد الخطابي في المقام الأول بتأكيدات بأن النظام الإيراني هشّ وغير قادر على المقاومة، مما يجعل التدخل سهلًا وسريعًا. ويبدو أن الأحداث الآن تُقوّض هذه الفرضية.

رابعًا، من المرجح أن يسعى ترامب إلى إيجاد اتفاق، إما مع طهران مباشرةً أو مع عناصر داخل هيكل السلطة القائم، بدلًا من المجازفة بانهيار النظام. ويتماشى نهجه مع تجربة فنزويلا، حيث سعى إلى الضغط على حكومة ضعيفة دون التسبب في انهيار كامل للدولة. وتشير التقارير إلى وجود قنوات لمثل هذا التواصل، ويبدو أنها فعّالة. في الوقت نفسه، يتزايد الضغط الداخلي على خامنئي لتخفيف بعض الخطوط الحمراء غير النووية القائمة منذ زمن طويل، في ظل مواجهة النظام لأزمات داخلية وخارجية متزامنة.

خامساً، تصريحات ترامب بشأن نجل الشاه السابق تكشف الكثير. فقد قال إنه لن يكون من «المناسب» مقابلته. والمناسبة تعتمد على الظروف، ومع تغير الظروف تتغير المناسبة. ترامب يقول ضمناً إنه ليس مستعداً بعدُ للمضي قدماً في تغيير النظام بشكل كامل، ولكنه لن ينتظر طهران إلى أجل غير مسمى.

إسرائيل، بطبيعة الحال، تعمل وفق حسابات مختلفة تماماً، ولها مصالح لا تختلف فقط عن مصالح ترامب، بل أيضاً عن مصالح شخصيات المعارضة التي تدعمها.

لا يزال الوضع داخل إيران متقلباً للغاية. فالتعتيم الإعلامي يحدّ بشدة من المعلومات الموثوقة، مما يجعل التحقق صعباً والتنبؤات الواثقة محفوفة بالمخاطر. لكنّ افتراض أن القمع سيجرّ واشنطن تلقائياً إلى الحرب يرتكز على سوء فهم لغرائز ترامب.

***تريتا بارسي* هو المؤسس المشارك ونائب الرئيس التنفيذي لمعهد كوينسي للحوكمة المسؤولة**

المصدر: مجلة** RESPONSIBLE STATECRAFT **الأميركية

رحلة سفاري بين الطوارئ في برّاري بحري

أحمد الأمين بخيت

ملخص

يصوّر الكاتب مشهدًا صادمًا لمدينة بحري، التي تحوّلت بفعل الإهمال البيئي إلى ما يشبه محمية برية مفتوحة، حيث الأعشاب المتوحشة والمستنقعات والزواحف السامة، في صورة تقارب أدغال السرنغيتي، لكن داخل مدينة مأهولة بالسكان. هذا التحول جعل الحياة اليومية أقرب إلى "سفاري" قسري، يسعى فيه المواطن للنجاة لا للمتعة.

يربط الكاتب هذا التدهور بإهمال متراكم وسياسات فاشلة، حمّل مسؤوليتها للسلطات المحلية والحكومة العاجزة عن أداء أبسط مهامها في النظافة وتصريف المياه ومكافحة نواقل الأمراض. ونتيجة لذلك، تفشّت الملاريا وحمى الضنك، وظهرت الثعابين والحشرات السامة داخل الأحياء والبيوت.

تتفاقم المأساة مع انهيار شبه كامل للقطاع الصحي، إذ أُغلق مستشفى بحري التعليمي، وشحّت الأدوية والأمصال، وأصبح المرض حكمًا بالموت البطيء للفقراء. وتحوّلت المؤسسات الصحية، بدل أن تكون ملاذًا، إلى عبء إضافي يثقل كاهل المنهكين بالمرض والفقر.

يخلص الكاتب إلى أن ما يحدث في بحري ليس صدفة، بل مسار تدمير ممنهج يشبه ما جرى لمدن سودانية أخرى. بحري لا تموت دفعة واحدة، بل تختنق ببطء تحت حبل الإهمال، فيما يبقى السؤال معلقًا: كم من الوقت تحتاج المدينة قبل أن يُحكم هذا الحبل عقدته الأخيرة؟

للوهلة الأولى، يخال الناظر أن الصورة التُقطت في تخوم محمية سرنغيتي، تلك الرقعة الأسطورية من جسد إفريقيا التي تحتضن أكبر تجمع للحيوانات المفترسة في العالم. مشهد برّي مكتمل العناصر: أعشاب متوحشة ارتفعت بلا كوابح، مسارات غير مرئية لكائنات زاحفة، وصمت ثقيل لا يخلو من رهبة. صمت تعرفه البراري حين تستعد لالتهام ضحاياها. غير أن الحقيقة، على قسوتها، تقول إن هذه اللقطة ليست من قلب إفريقيا البرية، بل من قلب مدينة بحري نفسها، من الشارع الفاصل بين أحياء الدناقلة و ديوم بحري، حيث تمددت الفوضى البيئية حتى صارت المدينة محمية مفتوحة... لكن بلا حراسة، وبلا قانون، وبلا رحمة.

هنا، لا تحتاج إلى عدسة مصور محترف ولا إلى خيال جامح كي ترى المشهد: أرض مهملة، حشائش تجاوزت حدودها، مستنقعات صغيرة تتكوّن بصبر قاتل، ومخلوقات خرجت من مخابئها الليلية لتشارك البشر نهارهم القلق. المدينة التي كانت يومًا ما مرآة للنظام والهدوء النسبي، صارت مسرحًا مفتوحًا لـ«سفاري» يومية، لا يخرج فيها المواطن بحثًا عن المتعة، بل بحثًا عن النجاة.

إهمال متراكم

ما الرابط بين أدغال سرنغيتي، حيث السيادة لمن يملك الأنياب والمخالب، وأدغال ديوم بحري التي صارت لا تقل وحشية؟ الرابط ليس مجازيًا فقط، بل واقعي إلى حد الفزع. ففي الحالتين، تُترك الكائنات لتصارع وفق قانون الغاب. غير أن الفرق الجوهري أن سرنغيتي محمية طبيعية مقصودة، بينما ديوم بحري نتاج إهمال متراكم، وسياسات عمياء، وسلطة أدارت ظهرها للمدينة وأهلها.

لقد تُركت بحري لتتجاوز طور الإهمال إلى مرحلة التوحش. إهمال بيئي مركّب، لم يكن وليد الصدفة، بل نتيجة مباشرة لحكومة عاجزة، ومحلية مدينة بحري أكثر عجزًا، تخلّت عن أبسط واجباتها: نظافة، تصريف مياه، مكافحة نواقل الأمراض. تُركت الأرض بلا رعاية، والناس بلا حماية، فبدأت الطبيعة انتقامها الصامت، ذلك الانتقام الذي لا يرفع شعارات، ولا يصدر بيانات، لكنه يصيب بدقة.

شيئًا فشيئًا، بدأت البراري الزاحفة في رفد المدينة بما لا تحتمله مدينة مأهولة بالبشر: ثعابين سامة تتسلل إلى البيوت، تختبئ تحت الأسرة، وتطل من الشقوق؛ أسراب بعوض ناقل للملاريا لا يفرّق بين طفل وشيخ؛ والزاعجة المصرية، رسول حمى الضنك الفتاكة، تحوم فوق الأجساد المنهكة كأنها تعرف أن فريستها عاجزة عن المقاومة.

غرائب المأساة

ومن غرائب المأساة وطرائفها السوداء، ذلك الظهور المفاجئ لحيوان أبو القنفذ وسط هذه الفسيفساء البرية. مشهد يكاد يكون فانتازيًا، أو مادة لفيلم وثائقي عن التغيّر البيئي، لولا أنه يحدث في وضح النهار، وفي مدينة يُفترض أنها عاصمة أو جزء من عاصمة، أو على الأقل مدينة تعرف معنى التنظيم، والحد الأدنى من الحياة الآمنة.

هذا المشهد، بكل عناصره العبثية، ليس تفصيلًا عابرًا، بل مؤشر صارخ على مدى التردي البيئي الذي بلغ مرحلة الخطر الداهم. الخطر هنا لا يكمن فقط في وجود كائنات سامة، بل في تزامن ذلك مع انهيار شبه كامل لمنظومة الرعاية الصحية. فمستشفى بحري التعليمي، الذي كان يومًا ما ملاذًا لآلاف المرضى، مغلق منذ زمن، كأن المدينة فقدت قلبها النابض. المصل المضاد لسموم الثعابين مفقود، وأدوية حمى الضنك شحيحة، وإن وُجدت، تُباع بأسعار خرافية لا يصل إليها إلا من امتلك ما يُسمّى مجازًا «مهارات فردية» في البحث والوساطة والنجاة.

في هذا الواقع، لا يعود المرض حدثًا طارئًا، بل حكمًا بالإعدام المؤجل. مدينة أنهكها الفقر، وسحقها العجز، وأفقد أهلها القدرة على الاحتمال، تُترك لتواجه الأوبئة بلا درع، وبلا خطة، وبلا اعتراف رسمي بحجم الكارثة.

وفي هذا المشهد القاسي، يُجلد المواطن مرتين، وربما أكثر: مرة بالمرض، ومرة بالنظام الصحي الذي يفترض به إنقاذه. مؤسسات صحية تُسمى «عامة»، لكنها تمارس دور الجباية بصرامة لا تقل عن صرامة الأجهزة الأمنية. تفرض الإتاوات على من أنهكته الحميات، وتساومه على مقابلة طبيب أو الحصول على جرعة دواء، كأن المرض رفاهية، وكأن النجاة امتياز طبقي، لا حقًا إنسانيًا أصيلًا.

برود مدهش

لقد أسهم هذا الإهمال البيئي المتعمد في

تفشي الحشرات الضارة والزواحف السامة، ثم وقفت السلطة، ببرود مدهش، تتفرج على نتائج أفعالها، تمارس دورها العبثي وفق منطق «يفلق ويداوي». فهي المتسببة في انتشار الأوبئة، وهي العاجزة عن مواجهتها، لتنتج معادلة قاتلة أودت بحياة عدد من المواطنين، بينما ينتظر آخرون مصيرهم على حافة الزمن، في عالم اختفت فيه المعجزات، ولم يعد للأمل سوى اسم يُتداول في ا لخطب .

مدينة بحري... تلك الأيقونة التي كنا نتباهى بحقوقها، ورياحينها، وزهورها التي كانت تكسو الجزيرة الصغيرة الفاصلة بين مساري شارع المعونة ذهابًا وإيابًا. تلك الجزيرة التي كانت بمثابة رئة للمدينة، واستراحة للعين، ومساحة صغيرة للجمال وسط الإسفلت. اليوم، تحولت إلى صحراء جرداء، مثقلة بالأوساخ والنفايات، مشهد مؤذٍ للبصر، جارح للنفس، ومهين لذاكرة المكان.

هذا التدهور البيئي الخطير، المتزامن مع قيام الحكومة الحالية، يعيد إلى الذاكرة مصير عطبرة، مدينة الحديد والنار، وأم المدائن، تلك الأيقونة التي شكّلت وجدان الشعب السوداني، قبل أن تُحوَّل عمدًا إلى عجوز شمطاء، بفعل نظام رأى فيها معقلًا للوعي واليسار، فقرر الانتقام منها. لم يكن تدمير عطبرة عرضيًا، بل سياسة، ثم جاءت حكومة الإنقاذ لتقضي على ما تبقى من روحها، بلا مواربة، وبلا اعتذار.

روح عدوانية

واليوم، تسير بحري على الدرب ذاته. لا لذنب ارتكبته، ولا لجريمة اقترفها أهلها، بل لتهم جائرة وملفقة، لا سند لها سوى روح عدوانية تسكن بعض من أسيئت إليهم السلطة، فمارسوا الطغيان والانتقام ضد شعب أعزل: جائع، مضطهد، مهان، ومسلوب الكرامة بأمر السلطة.

بحري اليوم لا تموت فجأة، ولا تسقط بضربة واحدة.

إنها تموت ببطء.

تموت خنقًا.

تموت بـ أسفكسيا الإهمال.

وحبل الإعدام ما يزال يلتف ببطء، وبثبات مخيف، حول عنقها .

وحده السؤال يبقى معلقًا في هواء المدينة الثقيل:

كم من الوقت يحتاج هذا الحبل ليُحكم عقدته الأخيرة؟

مدينة لاتنام

في المساء، حين تخفّ ضوضاء النهار، وتنسحب الشمس ببطء من فوق أسطح بحري المتعبة، لا يحلّ السكون كما ينبغي. المدينة لا تنام، بل تظل متيقظة مثل مريض يرفضه النوم خوفًا من أن لا يستيقظ. في الأزقة، تتحرك الظلال أكثر مما يتحرك البشر، وفي الفراغات المهملة، يعلو همس غير مرئي: صفير بعوض، احتكاك زواحف، وارتطام خفيف لخطوات لا تُرى.

يمرّ المواطن بحذر، كأنه يعبر حقل ألغام غير معلن، يرفع بصره نحو السماء ثم يعيده إلى الأرض، مدركًا أن الخطر يأتي من كل الجهات. هنا، لم يعد الخوف طارئًا، بل صار جزءًا من العادة اليومية، مثل التنفس... لكنه تنفس مثقل، مشوب بالقلق.

بحري، في هذه اللحظة، لا تصرخ. المدن التي تموت حقًا لا تصرخ. هي تكتفي بأن تتآكل بصمت، وأن تترك أبناءها شهودًا على أفولها البطيء. تُطفئ أنوارها واحدة تلو الأخرى، لا بسبب انقطاع الكهرباء فقط، بل لأن الأمل نفسه صار شحيحًا، يُوزَّع بالقطارة، إن وُجد.

وحين يلتف حبل الإهمال حول عنق المدينة، لا يفعله بعجلة. يشدّه قليلًا... ثم ينتظر.

ينتظر أن يعتاد الناس الخنق.

ينتظر أن يصبح الاختناق أمرًا طبيعيًا.

وعندها فقط، تسقط المدن... لا بضربة واحدة،

بل حين يتوقف أهلها عن السؤال.

الاتجاه الخامس

حرب الجامعة العسكرية

د. كمال الشريف

ملخص

يصوّر الكاتب حرب السودان بوصفها مأساة ممتدة كأنها ألف عام، لا ألف يوم، على شعب عُرف بالسلم والكرم والثقافة. حرب دفعت ثمنها الفئات الأضعف من نازحين ولاجئين ومغتصَبين ومفقودين، وهي نتيجة احتقان طويل كان ينتظر شرارة واحدة لينفجر.

يحمّل المسؤولية لما يسميه "حرب الفشلة"، حيث لم تكن الحروب والانقلابات في السودان صنيعة العسكر وحدهم، بل نتاج شراكة مستمرة بينهم وبين نخب مدنية ومثقفين أسهموا في التخطيط والتوجيه، ما جعل الانقلابات تتكرر منذ الاستقلال.

يناقش الكاتب الصراع التاريخي بين العسكريين وخريجي جامعة الخرطوم حول من يحكم البلاد، ويرى أن كثيراً من البرامج السياسية والانقلابية صاغتها اتحادات طلاب ونخب جامعية، كما حدث في انقلاب 1989، الذي يشبهه بتجربة "طالبان" من حيث الجذور الطلابية وعسكرة الدولة والمجتمع.

يخلص إلى أن الحرب لا تُوقف بالسلاح، بل بتوافق جديد بين مدنيين مثقفين وعسكريين وطنيين غير متطرفين، عبر إعادة صياغة العلاقة بين الجامعات والمؤسسة العسكرية في مشروع حكم عقلاني، يقوم على الفهم والمعرفة لا على العنف، لأن العلاج الحقيقي للأزمة هو الوعي قبل القوة.

وجاءت
الف يوم من
حرب قذرة وكأنها
1000 عام علي شعب كان
مسالم متناغم هاديء كريم
شجاع مثقف والخصال النبيلة
التي كان يوصف بها الشعب السوداني
برغم انه كان في العقول والنفوس من
ينتظر عود كبريت ليشعل ضجيج الأصوات
وصولاً لحريق الحرب
1000 يوم بحساب النازحين واللاجئين
والمنهوبين والمغتصبين والمطردوين والمعتقلين
والغائبين عن اهليهم قصراً تساوي ألف قرن
إنها حرب الفشلة من العسكر ومن المثقفين
وعندما تكتب ذلك تذكر جداً ان كل حروب
السودان التي تقودها انقلابات عسكريه تغلغل
الناس في حياتهم وفي وطنيتهم وفي ثقافتهم
هي حرب وهي انقلابات لشراكات مختلفه
مابين المدنيين المثقفين والعسكر الموجهين من
المدنيين المثقفين
يسألك أحد العسكر ماهي جامعة الخرطوم
لتحكمنا وحدها هل المهندس والطبيب
والاقتصادي يعرفون ثقافة القتال هل يعرفون
خارطة الحرب وهكذا الجدال بين الفريقين علي
مدي 70 عاماً لاستقلال السودان
يأتي المواطن بمطالبة البسيطه في ثورته
التي تخلد وتسقط بندقية ويرتفع قلم ليساعد
المواطن ويسقط قلم آخر هذه الثورة مع بندقية
أخري وهكذا تدور عجلة الانقلابات والدمار في
السودان بين العلماء والعسكرين
حتي تصل مرحلة في تحليلك للشأن
السوداني بأن هناك اتفاق بين الكلية الحربية
وجامعة الخرطوم كمثلاً في هذا الهمج
الوطني في إدارة السودان وكل انقلابي يحكي
ان الحزب الفلاني هو من وضع برنامج الحركة
المسلحة واختلف مع الانقلابيين وأصبح الأمر
دكتاتورياً الي أن وصلنا لحركة 1989 والتي
في اعتراف سادتها من المثقفين انهم هم الذين
قاموا ببناء جسماً في الجيش
وجاءت ثورتهم تحسبها انت وتسميها
حكومة حركة طالبان السودانية هي نفس
الفكرة ونفس المشروع وحركة طالبان هي في
الأساس اتحاد طلاب أفغانستان في كابول
وكراتشي
طهو الذي أدار
حرباً مع الروس ومع
الامريكان ومع المدنين وعاد
مرة اخري ليحكم البلاد برؤية
جديدة كما يقول
نفس سيناريوهات الانقلابات العسكريه
في السودان راجعها جيداً تجد أن اتحادات
طلبة في جامعة الخرطوم أو سياسي جامعة
الخرطوم كمثل هو من وضع برنامج للحكم
بمساعدة العسكر
انظر جداً وانت تتابع حركه الانقاذ بأن معظم
قادتها كان اتحاد طلاب لجامعة الخرطوم أو
كانوا زملاء دراسه وتسميها هنا حركة طالبان
السودان التي خططها إتحاد طلاب ونفذها
عسكر وقام نفس الاتحاد بعسكرة الدولة كاملة
وجعل من الناس جميعاً حركة طالبان وأسسوا
كتائب وأسسوا جيوشاً مختلف ألوانها
ومختلف اهدافها مثل الدعم السريع هو مشروع
صغير نفذه البرهان مع الترابي ومع مجذوب
الخليفه ومع الزبير محمد صالح مع مجموعة
من الرعاة التي تتاجر وتنهب لتقضي علي دولة
كامله في الجنينة وهنا حدثت هرجلة الحرب
وقذارة الحرب في دارفور وهكذا. اشعلت طالبان
السودان حرباً ضروس في السودان
اذن هناك خلاف وصداع أبدي بين خريجي
جامعة الخرطوم التي يحاولون حتي اللحظة
ان يجعلوها دار استثمار وقد نجحوا كثيراً
ولكنهم لم يتعلمون كيف يخترقون عقول علماء
من الجامعة نفسها حتي اللحظه البحث هنا
عن شراكه تسمي أية اسم بين جامعة الخرطوم
أولها البقية من الجامعات والكلية الحربية في
وضع برنامج يحكم السودان
او يتم ضم كل الجامعات للقوات المسلحة
لتصبح تحت إدارة الجيش كاملة اكاديمياً
ومهنياً أو تصبح الكلية الحربية إحدى كليات
الجامعات واكبرها جامعه الخرطوم
الحرب لن توقفها أبداً بندقية
الحرب يوقفها مجموعة من المدنيين المثقفين
مع مجموعة من العسكر الوطنيين وليست
المتطرفين
..... كيف يتم ذلك ....
و5 مليون وحدة من البنسلين المائي لمريض
واحد تكمل دواء المستشفي .
انه الفهم

حرب بلا نهاية وسياسة بلا فاعل: هل يولد الأفق السوداني من تحت الركام؟

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يعتبر الكاتب أن مأزق السودان بوصفه حالة انسداد شامل، حيث لا حرب تُحسم ولا سلام يُبنى ولا سياسة فاعلة تقود. الأزمة ليست تقنية أو مرحلية، بل انهيار في فكرة الفعل السياسي نفسها، مع ارتهان للانتظار: حسم عسكري مدمر، أو ضغط دولي مشروط، أو حياد زائف يكرّس الهروب من المسؤولية، بينما يتفكك المجتمع وتتحول السياسة إلى خطاب بلا قوة.

يشير إلى أن جوهر الأزمة هو غياب الفاعل السياسي القادر على فرض مسار بديل. فالقوى المدنية منقسمة بلا قاعدة اجتماعية صلبة، وتحالفاتها هشة وردود فعلية، في حين أنهك الشارع بالحرب والنزوح والجوع. هذا الفراغ سمح للحرب أن تتمدد كنظام حياة متكامل، اقتصادًا وثقافة ومنطق حكم.

يفكك الكاتب ما يراه أنها أوهام الماضي، مؤكدًا أن السلاح لم يصنع دولة، وأن التحالفات الأيديولوجية والجهوية فشلت لأن المجتمع لم يكن شريكًا فيها. العدو الحقيقي ليس طرفًا بعينه، بل استمرار الحرب نفسها، ويصبح المطلوب إعادة تعريف الصراع بوصفه مواجهة بين مشروع حرب بلا أفق، ومشروع بقاء الدولة والمجتمع.

يخلص إلى أن الأفق الممكن يبدأ ببناء "كتلة مصلحة سودانية" لا أيديولوجية، تضع وقف الحرب كأولوية وجودية عبر ضغط داخلي منظم من داخل المجتمع، لا عبر الخارج. برنامج الحد الأدنى هو وقف الحرب وحماية المدنيين وتفكيك اقتصادها، مع الإقرار بأن إنقاذ السودان لا يحتاج منقذًا، بل إرادة جمعية تُبنى من القاعدة، ببطء وكلفة أقل من كلفة الفناء.

أكثر من ثلاث سنوات والسودان عالق في منطقة رمادية لا هي حرب محسومة ولا سلام ممكن، ولا حتى صراع سياسي واضح المعالم. ما يجري ليس مجرد فشل في إدارة أزمة، بل إنهيار عميق لفكرة الفعل السياسي نفسها. الجميع ينتظر: ضغطًا دوليًا لا يأتي إلّا بقدر ما يخدم مصالحه، أو حسمًا عسكريًا أثبتت التجربة أنه لا يحسم إلا الخراب، أو حيادًا أخلاقيًا ظاهريًا يخفي في جوهره انسحابًا من المسؤولية. هكذا تتآكل الأرض، ويتفكك المجتمع، وتتحول السياسة إلى خطاب بلا قوة.

المأزق السوداني اليوم لا يكمن فقط في غياب مسار سياسي، بل في غياب الفاعل القادر على فرض هذا المسار. القوى المدنية منقسمة، لا لأنها تختلف حول البرامج، بل لأنها تفتقر إلى مركز ثقل اجتماعي حقيقي. تحالفاتها هشة، تقوم على رد الفعل لا على المشروع، وعلى كراهية الخصم أكثر من بناء البديل. أما الشارع، الذي كان يومًا مصدر الشرعية والضغط، فقد أنهكته الحرب والنزوح والجوع، فانتقل من موقع الفعل الجماعي إلى همّ النجاة الفردية. وفي هذا الفراغ، تمددت بنية الحرب، لا كسلاح فقط، بل كاقتصاد وثقافة ومنطق حكم.

تجارب العنف والانقسام التي مر بها السودان لم تفشل صدفة. السلاح لم يصنع دولة في أي مرحلة، والتحالفات التي بُنيت على أساس أيديولوجي أو جهوي سقطت عند أول اختبار، لأن المجتمع لم يكن جزءًا منها بل مجرد وقود لها. السياسة انفصلت عن الناس، وصارت لغتها لا تشبه معاناتهم، فيما ظل تعريف "العدو" مضطربًا: مرة هو الطرف الآخر في الحرب، ومرة هو المجتمع الدولي، ومرة هو التاريخ نفسه. والحقيقة أن العدو الأوضح هو استمرار الحرب كنظام حياة، يقتات على غياب البديل.

بعد كل هذا الخراب، يصبح السؤال الحقيقي: ما المطلوب الآن؟ ليس المطلوب شعارات جديدة ولا تحالفات أوسع شكليًا، بل إعادة تعريف الصراع من جذوره. الصراع ليس بين جيش ودعم سريع، ولا بين مدنيين وعسكريين، بل بين مشروع حرب مفتوحة بلا أفق، ومشروع بقاء الدولة والمجتمع. أي قوة لا تضع إيقاف الحرب كأولوية مطلقة، لا كشعار بل كبرنامج، هي جزء من إدامتها مهما ادعت الحياد.

المطلوب هو بناء كتلة مصلحة سودانية، لا كتلة أيديولوجيا. كتلة ترى في وقف الحرب مصلحة وجودية عاجلة، لا بندًا تفاوضيًا. هذه الكتلة لا تُبنى في الفنادق ولا في البيانات، بل من داخل المجتمع نفسه: من لجان المقاومة الحقيقية الباقية في الأحياء، من النقابات المهنية والعمالية حيثما أمكن، من شبكات الإغاثة التي صمدت وسط النار، من الإدارات الأهلية التي لم تتورط في القتال، ومن شخصيات عامة تملك مصداقية اجتماعية لا شهرة إعلامية. هذا ليس تحالفًا سياسيًا تقليديًا، بل بنية ضغط اجتماعي–سياسي قادرة على فرض كلفة على استمرار الحرب.

الرهان الدائم على الخارج أثبت فشله. المجتمع الدولي لا يصنع مشروعًا وطنيًا، بل يدير أزمات بما يخدم توازناته. لا ضغط دولي حقيقي دون ضغط داخلي متراكم، ولا مسار سياسي يولد من العواصم ما لم يكن له وزن على الأرض. نقل مركز الفعل من الخارج إلى الداخل ليس شعارًا رومانسيًا، بل شرطًا لأي أفق.

في هذه المرحلة، لا يحتاج السودان إلى برامج قصوى ولا دساتير مثالية، بل إلى برنامج حد أدنى غير قابل للمساومة: وقف الحرب، حماية المدنيين، فتح الممرات الإنسانية، تفكيك اقتصاد الحرب، ومسار عدالة مرحلي واقعي لا انتقامي ولا صوري. ما عدا ذلك ترف سياسي في لحظة بقاء.

هل من أفق جديد؟

نعم، لكنه لن يأتي عبر الأدوات القديمة ولا الوجوه المستهلكة. الأفق يبدأ حين تعترف النخب بأن وهم "الشرعية الحصرية" قاد إلى العزلة، وحين يُفهم أن الثورة بلا تنظيم اجتماعي تموت، وأن الحياد في لحظة انهيار الدولة ليس موقفًا أخلاقيًا بل انحيازًا للكارثة. يبدأ حين تتحول المعاناة من مادة خطاب إلى قوة تنظيم، ومن بكاء على الأطلال إلى فعل تراكمي صبور.

السودان لا يحتاج منقذًا، بل إرادة جمعية تُعاد صناعتها من تحت، ببطء، وبوعي، وبثمن أقل بكثير من ثمن الفناء الجاري. إن لم يحدث ذلك، فلن يكون السؤال عن شكل الحل، بل عن مقدار ما تبقى من السودان حين نقرر أخيرًا البحث عنه.

الكاتب الحقيقي لا يكتب من خندق أعمى

عمر الصايم:

الحرب حالة مشبعة بالقبح والأدباء هم هداة السلام

حوار : جالا زهاء الطاهر

في زمنٍ تتكسر فيه المعاني تحت أقدام البنادق، ويُختبر فيه الأدب لا بوصفه زينة ثقافية بل كأداة مقاومة أخلاقية، يصبح الإصغاء إلى صوت الكاتب ضرورة لا ترفًا. فالحرب، حين تداهم الحياة، لا تكتفي بإزهاق الأرواح، بل تسعى إلى تجفيف منابع الخيال، ومصادرة اللغة، ودفع الكُتّاب إلى خنادق الاصطفاف أو الصمت.

في هذه المحاورة، لا نتوقف عند عمر الصايم بوصفه شاعرًا وقاصًا وروائيًا فحسب، بل بوصفه شاهدًا أدبيًا على زمن الانكسار، وكاتبًا اختبر الحرب في جسده وذاكرته ونصه. من قلب النزوح، ومن شروخ اليومي المهدد، يتأمل الصايم علاقة الأدب بالحرب، ودور الكاتب في أزمنة العنف، وحدود الانحياز الإنساني حين تضيق اللغة وتتعالى الأصوات.

هذا النص ليس حوارًا بالمعنى التقليدي، بل سردٌ لوعيٍ يتشكل تحت الضغط، ومحاولة للإمساك بما تبقى من الجمال في عالمٍ يتآكل. هنا، تتكلم التجربة لا بوصفها سيرة فرديّة فقط، بل باعتبارها مرآة لأسئلة جيلٍ كامل عن الكتابة، والنجاة، والمعنى.

لم تأتِ الحرب إلى عمر الصايم بوصفها مادة كتابة، بل جاءت قاطعةً لمسار كان يوشك على الاكتمال. قبل أيام قليلة من اندلاعها، كان منهمكًا في تدقيق مجموعته الشعرية «أبديات على ورق العاشق»، وقريبًا جدًا من وضع النقطة الأخيرة في مجموعته القصصية «فضائح محفوفة بالورد». لم يكن ذلك زمن فراغ أو انتظار، بل لحظة امتلاء إبداعي كثيف، لحظة كان فيها العالم – رغم اختلالاته – أقل بشاعة مما سيصير إليه لاحقًا.

وقعت الحرب في اليوم ذاته الذي كان من المفترض أن يشارك فيه ضمن خيمة الصحفيين في أمسية نادي القصة، تلك الأمسية التي كان محورها الأدب والتحول الديمقراطي. كأن القدر شاء أن يستبدل سؤال الأدب بسؤال النجاة، وأن يطيح فجأة بكل السياقات التي كانت تغذي الكتابة، وتمنحها شروطها الطبيعية.

لم يكن العالم مثاليًا قبل الحرب، يقول الصايم، لكنه كان على الأقل عالمًا يمكن الاحتماء فيه بالثقافة، بالحركة الإبداعية، باللقاءات، بالحوارات، بالمشاريع المؤجلة. مع الحرب، توقفت تلك الحركة التي تُلهم وتغذي الإبداع، وبدأت حركة أخرى أكثر قسوة: البحث عن النجاة، والتمسك بالمعاني الإنسانية في حدها الأدنى.

داخل هذه الحركة الجديدة، وبفعل النزوح، يرى الإنسان أماكن لم يكن يراها، ويحتك بثقافات أخرى، وتُطرح أمامه أسئلة لم تكن ملحّة من قبل. قلق وجودي يتضخم، وعصف داخلي عنيف، وانكشاف حاد لمعنى الهشاشة. كل ذلك – في نظر عمر الصايم – صار حبلًا سريًا يغذي الكتابة الآن ولسنوات قادمة.

هداة السلام

في مثل هذه الأوقات، لا يتردد في اعتبار الأدب واحدًا من أهم هداة السلام. فالحرب، مهما كانت دوافعها، حتى وإن ارتدت لبوس النضال أو الضرورة، تظل حالة استثنائية طارئة. الأصل في البشرية، كما يرى، هو السلام، والتعايش في مجتمع غير عنيف. تضرب الحرب المجتمعات حين تفشل السبل السلمية في حل المعضلات الاجتماعية والسياسية، أو حين تنفلت الأطماع وغرائز التملك.

وبوصفها حالة مشبعة بالقبح، لا يجوز – في تقديره – أن تحجب الحرب رؤية الكاتب، أو أن تحيله إلى مجرد بوقٍ لهذا الطرف أو ذاك. الكاتب الحقيقي لا يكتب من خندق أعمى، بل ينظر إلى الجميع، وإلى المشهد كاملًا، بكل تناقضاته، وبكل دمائه وأسئلته، مع انحيازٍ واحد لا لبس فيه: الإنسان أولًا.

من هنا، يصبح عقل الكاتب وفنه مطالبين بالنفاذ عميقًا إذا ما قرر الكتابة عن الحرب. عليه أن يسعى إلى التضامن الإنساني، وإلى البحث عن القيم المشتركة التي تطمرها الحرب تحت ركام الضجيج والخوف الجمعي. ولهذا السبب تحديدًا، يرى الصايم أن الكتابة – وخصوصًا الرواية – تكون في أصعب حالاتها في بدايات الحروب. الكاتب حينها محاصر بمواقف ضبابية، بأصوات مرتعدة، بأقلام مدفوعة التكلفة، وبإعلام قتالي لا يرى في اللغة سوى سلاح.

إذا أراد الكاتب إنتاج نص عميق وذي أثر اجتماعي حقيقي، فعليه أن يبتعد عن هذه الحزمة من مُضِلات الرؤية. أما إذا انساق لمجاراة الحدث، وملاحقة سوق النشر، والركض خلف راهنية زائفة، فلن ينتج سوى نصوص سطحية، فقيرة الحيلة الفنية، ومعدمة الحيلة الجمالية.

مقصرات العمر

أما عن الجمع بين التدريس والأدب، فلا يتعامل معه بوصفه مشروعًا مخططًا، بل نتيجة صدفة محضة وتصاريف أقدار لا مناص منها. في حالته – كما يقول – اجتمع التدريس والكتابة، وهما معًا من «مُقصِّرات العمر» إن كان ثمة ما يجعل العمر أقصر.

يستحضر الصايم تجارب سابقة لكتّاب من غير هذا الجيل عملوا بالتدريس، منهم – على سبيل المثال لا الحصر – الأديب الكبير إبراهيم إسحق، والشاعر محمد سعد دياب، وغيرهما ممن مارسوا التدريس فترة من حياتهم أو حتى وافاهم الأجل وهم في ساحته. ويشير أيضًا إلى أدباء عملوا في مجالات أخرى كالطب والهندسة، ومن الشعراء من كان حرفيًا أو تاجرًا، دون أن ينتقص ذلك من إبداعهم شيئًا.

ويضرب مثالًا بالشاعر القدير عوض الكريم القرشي، تاجر المواشي، الذي لم تُلهه تجارته عن استبصار الجمال في القطار المر، ولا عن الغناء للحالم سبانا، ولا عن محبة طرفو الكحيل. على هذا النحو، قد تؤثر المهنة في مشروع الكاتب سلبًا أو إيجابًا، لكنها تظل في النهاية إحدى سبل كسب العيش، إذ لا أحد في

بلادنا يمكنه أن يسد رمقه من مجرد الاشتغال الذهني والتخييلي.

الكتابة، في تصور عمر الصايم، لا تكتمل بذاتها. يسأل بسؤال بسيط وحاسم: ما قيمة لوحة فنية رائعة لا ينظر إليها أحد؟ الكتابة تستمد جزءًا أساسيًا من قيمتها من المتلقي. صحيح أن مجرد كتابتها يمنح الكاتب راحة وجمالًا شخصيين، لكن تلك راحة فردية يمكن أن تتوافر بوسائل أخرى. متعة الخلق الفني تخص الكاتب، أما متعة العطاء فلا تتحقق إلا بوجود القارئ.

ثم إن القراءة ليست فعلًا سلبيًا محايدًا؛ إنها جزء من التفاعل مع النص، ومنحه طاقة وحيوية، وهي شكل من أشكال التواصل الذي يحقق للنص مبتغاه المعرفي والجمالي.

نصوصي تشبهني

وحين يُسأل عن النص الذي يشبهه أكثر، لا يتردد: كل نصوصي تشبهني. لقد بعثر نفسه فيما يكتب. تجده هنا وهناك، موزعًا على الشخوص والجمل والإيقاعات. قرأ ذات مرة أن الكاتب ينفصل عما يكتب كلما نضجت تجربته، وربما كان ذلك مقبولًا إذا مارس الكاتب الكتابة بعقلانية مفرطة وحساسية عالية، يسعى من خلالها إلى إخراج نفسه من عجينة النص بدقة جراحية، كأنها جناية يحاول سترها.

لكن هذا المسار لا يحفزه على الكتابة. هو يكتب ليتمزق، ليندلح بكليّته، ليسكب من روحه ما يشاء وما لا يشاء، دون حسابات الوقاية أو التخفف.

آخر أعماله قصيدة من خمسة أجزاء بعنوان «تعاويذ لحرب منسية»، نص شغله طويلًا، وجاء بعد كتابةً الشعري «يابسة تحت الحنين»، الصادر قبل شهر عن دار زهرات البيدر. كلا العملين مشغول بالحرب، لكن بطريقتين مختلفتين: يابسة تحت الحنين تجربة شعرية متعددة النصوص، أملاها عليه حزن الحرب حين نزح من داره، أما تعاويذ لحرب منسية فهو نص واحد بخيط ناظم واحد، مجزوء إلى خمسة عناوين.

وقد تُرجم هذا النص إلى اللغة السويدية، وقُرئ في المسرح الملكي السويدي، حاملاً مناجاة الوطن، ومخاطبة الآخر، في لغة تتجاوز الجغرافيا دون أن تفقد جرحها الأول.

ولا يرى الصايم للشعر تعريفًا جامعًا مانعًا، ولا دورًا واحدًا نهائيًا. يمكن للشعر أن يكون خلاصًا فرديًا كما الأديان، ويمكن أن يكون فعلًا جماليًا مقاومًا كما ثورات التحرر – والأديان معًا. المهم أن يدرك الشاعر جوهر الشعر، لا أن يحوله إلى انغلاق أناني، أو إلى هتاف سياسي فج.

قد تمر الكتابة الشعرية بانمساخات مرحلية، وتشوهات طارئة، لكنها تذهب جفاءً، ويبقى الشعر الحقيقي في الذاكرة والوجدان، معطرًا حياة الفرد والجماعة.

أما القصة، فيعرف أنها انتهت حقًا حين يشعر بحالة تشبه الإشباع بعد جوع نفسي أو حسي، أو الراحة بعد ركض شديد. يعرف أنها اكتملت حين يبلغ ذروة المتعة، ثم يتمدد، يرمق السقف والجدران، يفتش في الفراغ، أو يبحث عن إنسان قريب ليقرأ له النص المولود للتو.

ولم يدرك – حتى الآن – أن الكتابة قدر شخصي نهائي. ما زال يفر منها ويعود إليها. منذ بواكير صباه، أدرك قدرته على الكتابة، وقدرات إنسانية أخرى. أحيانًا ينحاز للكتابة، وأحيانًا ينحاز للحياة بوصفها حياة بشرية عادية، غير مثقلة بالخيال والخلق الفني.

قدرية الكتابة:

لا يؤمن كثيرًا بالاحتراف، ولا يراه شرطًا للجودة، لا في مجتمعنا ولا في العمل الأدبي نفسه. أكبر أثر إيجابي للاحتراف أو التفرغ الكامل هو غزارة الإنتاج، لكنه لا يحدد جودة المُنتج. لذلك لا يشغله سؤال الكتابة بوصفها قدرًا، بل يعترف – دون مواربة – بإعجابه بمن تركوها وعاشوا حياتهم القصيرة دونها. ومع ذلك، سيظل يواجهها ما دامت تواجهه، كقدر لا فكاك منه.

الكتابة، بالنسبة إليه، هي جدوى وجود الكاتب. بها يشعر بالطمأنينة، وبأنه يؤدي دوره الأمثل. حين ينقطع عنها، يشعر بخسران الحياة. هي سلواه، وطاقته على الاستمرار. والكتابة أثناء الحرب – سواء عنها أو بعيدًا عن موضوعاتها – تمثل نصرًا للكتابة نفسها، فتحًا من فتوحات الجمال.

لكن الحرب، بطبعها، فضائحية، حارقة، تأتي على الأخضر واليابس، على الجمال والطبيعة، على الأصدقاء والذكريات. لذلك فهي ليست موضوعًا سهلًا أو مغريًا بالاستغراق، بل سياقًا قاسيًا يهدد المعنى من جذوره.

ولا ينزعج الصايم من سوء الفهم النقدي. يسعده أن يصل الناقد إلى القيمة المعرفية والفنية لما يكتب، لكن إن فشل، فذلك شأنه. الناقد – بدوره – يتخير نصوصه وفق ذائقته

ومشروعه الفكري. ربما لا تقع كتابته ضمن اهتماماته أو جمالياته المتصورة.

قرأ كتابات أساءت فهم نصوصه، ولم يرَ في ذلك ما يستوجب المجادلة. حتى حين كتب أحدهم بعدوانية وتربص عن روايته مارخدر، لم يرد، رغم قدرته على تفكيك النص النقدي وإحالته إلى رماد. لم يرَ داعيًا لذلك، مستعيدًا حكمة المتنبي:

أنام ملء جفوني عن شواردها
ويسهر الخلق جراها ويختصموا

أما ما أفقدته إياه الحرب، فهو كثير، ومتناقض في فداحته. أصابته ذات يوم أوجاع مرضية في القلب، ذلك الثقل الذي يشبه صخرة جاثمة على الصدر. بالصدفة وجد مشفى يعالج النازحين في مدينة لم تصلها النيران إلا عابرًا في الفضاء. عولج بنصيحة طبيب وبأعشاب يعتقد أنه مدين لها في مراوغة المرض والموت الفجائي.

ثم عاش مفتقدًا بيته، شجيرات الليمون، مكتبته، أشيائه الصغيرة، وأوقاته التي كان ينفقها في تأملات بدائية. فقد أصدقاء أعزاء ماتوا بالحرب أو بسياقها الكريه، وأصيب بعض أفراد أسرته الكبيرة بطلق كلاشينكوف قاصد.

معركة فردية

ككاتب، أفقدته الحرب القدرة على الخروج من سياقاتها. لكنه يتساءل: لماذا يخرج الإنسان أصلًا؟ الكاتب لا يأبق من واقعه، يحمله معه حيثما ذهب. ما لا يريد أن يفقده هو حياته كإنسان يمتلك القدرة والحق في الاحتفاظ بكينونته. إنها معركة تبدو فردية وشخصية، لكنها في جوهرها معركة جماعية، تتحقق بنجاتها نجاة الجماعة أيضًا.

ما يقوله عمر الصايم، في جوهره، ليس دفاعًا عن الأدب بقدر ما هو دفاع عن الإنسان. فبين الحرب والكتابة، لا يرى علاقة موضوعية باردة، بل علاقة وجودية مشتبكة، تختبر فيها اللغة قدرتها على البقاء، ويُختبر فيها الكاتب في انحيازه، وصمته، واختياره للعمق بدل الضجيج.

في شهادته هذه، لا يقدّم الصايم وصفة للخلاص، ولا يدّعي امتلاك إجابات نهائية، لكنه يضع يده على الجرح: الحرب لا تُختصر في موضوعات تُكتب، بل في سياق يهدد المعنى ذاته. والكتابة، حين تكون صادقة، لا تُنهي الألم، لكنها تمنحه شكله الإنساني، وتمنع تحوله إلى مجرد رقم أو شعار.

هكذا، تخرج هذه المحاورة من كونها حديثًا عن تجربة أدبية إلى كونها وثيقة وعي، تُذكّر بأن النجاة ليست جسدية فقط، وأن المعركة الحقيقية، كما يلمّح الصايم، هي معركة الاحتفاظ بالكينونة الإنسانية في عالم يريد نزعها. وفي ذلك، ربما يكون الأدب آخر ما تبقى لنا لنقول: كنا هنا، ورأينا، وكتبنا، ولم نصمت.

سيرة تشكّلت بين الفلسفة والسرد

وُلد عمر محمد أحمد عمر، المعروف أدبيًا باسم عمر الصايم، في التاسع والعشرين من فبراير عام 1972، بمدينة كوستي، إحدى المدن التي شكّلت الوعي الثقافي والاجتماعي في وسط السودان. في تلك الجغرافيا النهرية، التي تختلط فيها اليوميات البسيطة بالأسئلة العميقة، تفتحت مبكرًا حساسيته تجاه اللغة والإنسان والمصير.

يحمل الصايم الجنسية السودانية، وهو متزوج وأب لثلاثة أبناء، وتظل الأسرة – في حياته ونصوصه – واحدة من مناطق الثبات القليلة في عالم متقلّب، تتنازعه الحرب والأسئلة الوجودية والقلق المعرفي.

أكاديميًا، تخرّج في كلية الآداب بجامعة الخرطوم، حيث نال بكالوريوس الآداب بتخصص مزدوج في الفلسفة واللغة العربية، وهو تكوين معرفي ترك أثره الواضح في مشروعه الأدبي، سواء من حيث العمق التأملي، أو الحس اللغوي، أو الاشتباك الدائم مع الأسئلة الكبرى المتعلقة بالمعنى، والوجود، والإنسان.

على المستوى المهني والأدبي، يُعد عمر الصايم واحدًا من الأسماء المؤسسة في المشهد السردي السوداني الحديث. فقد كان عضوًا مؤسسًا ورئيسًا سابقًا لنادي القصة السوداني، وأسهم عبر هذا المنبر في تنشيط حركة السرد، وفتح مساحات للحوار النقدي والتجريب الأدبي. كما شارك في العمل التحريري بوصفه عضو هيئة تحرير مجلة «سرديات»، وعضو هيئة تحرير جريدة «القصة القصيرة»، واضعًا خبرته اللغوية والسردية في خدمة النصوص الجديدة.

وشارك الصايم في العمل التحكيمي والثقافي بوصفه عضو لجنة تحكيم جائزة

إبراهيم إسحق للقصة القصيرة التي يقدمها نادي القصة السوداني، كما ينتمي إلى جمعية الأصدقاء الأدبية – كوستي، محافظًا على صلته بالمشهد الثقافي في المدينة التي شهدت تشكّل وعيه الأول.

وكان من بين الأعضاء المؤسسين لنادي السرد السوداني، واتحاد الروائيين السودانيين، ومؤتمر خريجي جامعة الخرطوم، وهي أطر عمل ثقافية ومهنية تعكس إيمانه بالفعل الجماعي، وبأهمية التنظيم الثقافي في مواجهة العزلة والتهميش.

شارك في عدد من الفعاليات الأدبية داخل السودان وخارجه، من بينها ملتقى الشارقة للسرد الذي انعقد بالخرطوم، كما شارك في ورشة النقد تحت مظلة اتحاد الكتّاب السودانيين، في سياق انشغاله الدائم بالأسئلة النقدية وتطوير أدوات القراءة والكتابة.

لى جانب إنتاجه الإبداعي، أسهم عمر الصايم بكتاباته في الصحف السودانية والمنصات الإلكترونية، وكتب مقدمات لعدد من دواوين الشعر ومجموعات القصص القصيرة، كما عمل في التحرير اللغوي والمراجعة الأدبية، مستثمرًا خبرته اللغوية ومعرفته العميقة ببنية النص.

وقد حظيت أعماله الأدبية باهتمام نقدي ملحوظ، من بينه رسالة ماجستير خُصصت لدراسة كتاباته، في دلالة على حضور مشروعه في الحقل الأكاديمي والنقدي، لا بوصفه تجربة معزولة، بل كجزء من تحولات السرد السوداني المعاصر.

على صعيد النشر، صدرت له عدة أعمال في القصة والرواية والشعر. في القصة القصيرة، نشر مجموعاته:

«العجكو مرّة أخرى» عن نادي القصة السوداني،

«الإيقاع الأخير لسيدنا الزغرات» عن دار المصورات للنشر – الخرطوم،

«فضائح محفوفة بالورد» عن دار نون للنشر – العراق،

و*«أوان وردة الأبنوس»* عن دار المصورات للنشر – الخرطوم.

وفي الرواية، صدرت له روايتا:

«مارخدر» عن دار المصورات للنشر – الخرطوم،

و*«أزمنة الصرماتي»* عن دار النسيم للنشر – القاهرة.

أما في الشعر، فقد نشر مجموعتيه:

«إيماءات الكون للأنا» عن دار المصورات للنشر – الخرطوم،

و*«أبديات على ورق العاشق»* عن دار بدوي للنشر – ألمانيا.

هكذا تتشكل سيرة عمر الصايم: كاتبٌ عبر الفلسفة إلى الأدب، وعبر السرد إلى الإنسان، وظلّ – رغم تبدل الأمكنة وقسوة الأزمنة – وفيًا للغة بوصفها بيتًا أخيرًا للمعنى، وملاذًا في مواجهة الخراب.

مجدُ الصدفة

عمر الصايم

في وقتِ الكارثة،
وعندما يملأُ الأسى حدقاتِ الزمن،
يبدو الخطر جاثمًا في الأفق؛
ليمطرَ رمادًا من جثامين الحيارى..
في تلك اللحظة الفارقة:
لا تخطط لتبني مجدك.
مجدُكَ أهون عند الله من دمعة طفلة،
وأوهى من أن يبقى عالقًا في المسافة،
بين أناك المتضخمة، وعالم الجوعى والحزانى.
لا تصطنع الحذلقات، وتفجر قنبلة التَّذاكي الأرعن،
لا تتبع الرأسمال الهوان كما كُنتَ تفعل،
ولا الاحتفاءات حيثُ تبدل صوتك بآخر،
وجلدك بملمس زلقٍ مُرابي.
من العار أن تدلّقَ حبرك في السُّوق،
وأن تشتري نزيفَ النّاس بالتصفيق،
أيُّ مجدٍ سيفى بالعهود التي قطعتها ذات حريق؟
وبأنك باقٍ على الضفة الشمّاء،
لا تغريك ماكينة الأسماء،
ولا أيلولتك إلى بَهرةِ الزمن،
ساعة إلقاء المنابر قصيدتها على الجماجم.
لا تحدثك نفسك بالمجد بين الخرائب،
وإذا حدثتك؛ فأجدر بك أن تحملها إلى بيدرك،
أو إلى خلوتها، حيثُ لا أحد غيرك:
هوني عليك يا نفس!
لا تستخدم الإضافة،
دعها نكرة؛
لتذوبَ بين العامة،
ستدركُ أن المجد - إذا تحقق - ليس إلا محض صدفة.

الفنان حسن عبد المجيد 1919-1981

السر السيد

ملخص

يُعدّ الفنان حسن عبد المجيد (1919–1981) من روّاد الدراما السودانية، جمع بين الكتابة والإخراج والتمثيل. وُلد بأم درمان، وتلقى تعليمه في بورتسودان ثم كلية غوردون، وترك بصمة مبكرة في الإذاعة عبر تمثيليات ومسلسلات مهمة، أبرزها ساري الليل (1959) وتجسيده الخالد لشخصية "عم الزين" في قطر الهم.

في التلفزيون، كان من المؤسسين الأوائل لكتابة السيناريو، وكتب أول مسلسل تلفزيوني سوداني المرابي، إضافة إلى تمثيليات بارزة مثل ليلة رهيبة وأيادي القدر. أما في المسرح، فقد كتب وأخرج ومثّل منذ الثلاثينيات، وبرزت أعماله القومية مثل الرفض، والبرجوازي النبيل، واللحظات الأخيرة.

تميّز حسن عبد المجيد بثقافة موسوعية وإتقان عالٍ للغة الإنجليزية، ما أتاح له الترجمة والاقتباس من تجارب عالمية. انعكس هذا التنوع المعرفي في أعماله التي طرحت أسئلة جريئة حول الأسرة، والحرية الفردية، والتغيير الاجتماعي، كما في مسرحية الرفض التي أثارت سجالاً فكرياً واسعاً آنذاك.

إلى جانب إبداعه، أسهم في تدريب أجيال من المسرحيين الذين صاروا لاحقاً أعمدة في الساحة الفنية، وشارك بفاعلية في نقاشات قضايا النص والإخراج والعرض. ورغم وجود دراسات عن تجربته، فإن عدم طباعة نصوصه وضياع بعض أعماله الإذاعية والتلفزيونية يظل خسارة مؤلمة للذاكرة الفنية السودانية.

يعد الفنان حسن عبد المجيد واحداً من أهم الأسماء التي سطعت في سماء الدراما السودانية فهو كاتب ومخرج وممثل. وُلد في مدينة أم درمان وتلقى تعليمه الأوّلي في مدرسة بورتسودان الأولية ثم واصل تعليمه حتى التحق بكلية غوردون التذكارية في العام 1936 وتخرج في مدرسة المحاسبين. كتب فناننا للاذاعة العديد من التمثيليات الاذاعية منها، (النفق، وفتاة اليوم، والعدالة وهي من ترجمته واعداده، اضافة الي تلك التي كتبها في سلسلة مسرح المجتمع، وفي المسلسلات كتب في العام 1959 ثاني مسلسل في تاريخ الدراما الاذاعية هو المسلسل الشهير (ساري الليل) ذلك المسلسل الذي أحدث ضجة كبيرة في ذلك الوقت كما كتب مسلسلي «أيام الصبر»، و«بذور الشر»، إلا ان أكثر ما اشتهر به في دراما الإذاعة هو تجسيده لشخصية «عم الزين» في مسلسل قطر الهم الذي كتبه الاستاذ هاشم صديق واخرجه محمود يسين في العام 1974. في التلفزيون كتب العديد من التمثيليات التي تعد بمثابة التأسيس لفن السيناريو منها، (ليلة رهيبة، أيادي القدر، البير والكلاب وغيرها)، وفي المسلسلات كتب ممثل (المرابي)، الذي يعتبر المسلسل الاول في تاريخ الدراما التلفزيونية السودانية. في المسرح، ومنذ مطلع الثلاثينيات كتب، واخرج، وشارك في التمثيل في بورتسودان وامدرمان و كلية غردون، في العديد من المسرحيات منها «فتاة الهوارة»، و»روميو وجولييت، وفتاة اليوم)-انظر محمد شريف علي-مسرح للوطن 1900-1980،ص218، الا ان اشهر مسرحياته التي عُرف بها، فهي: (الرفض) التي كتبها واخرجها وشارك ممثلا فيها، وقد عرضت في موسم 72-1973 بالمسرح القومي، ومسرحية البرجوازي النبيل التي اعدها عن نص موليير وشارك ممثلاً فيها واخرجها المخرج الفرنسي باتريس ماغي في موسم 74-1975 بالمسرح القومي، و مسرحية العلاقة التي اخرجها وهي من تأليف تلميذه النجيب عثمان علي الفكي، ومسرحية اللحظات الأخيرة كتبها وشارك ممثلا فيها وهي من إخراج الممثل العملاق محمد رضا حسين وعرضت في موسم 77-1978-انظر د سعد يوسف وعثمان علي الفكي: كتاب الحركة المسرحية في السودان 67-1978.المسرح القومي ومواسمه-، ثم مسرحية كلنا آدم التي كتبها واخرجها سعد يوسف وعرضت في العام 1979 بالمسرح القومي.

تميّز الفنان حسن عبد المجيد بتنوع مصادره الثقافية والفكرية والمسرحية، ولا غرابة فقد توفّر علي تملّك عظيم للغة الانجليزية، ساعدت ان يكون واحدا من القلة التي رفدت الحركة المسرحية، ترجمة، واعداداً، واقتباساً بتجارب غير مكتوبة باللغة العربية، كما جعلت مؤلفاته تأتي وكأنها تتكئ على مشارب معرفية شتى ناهلة من الدراما، والفلسفة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع والسياسة فالناظر في مؤلفاته يلمس اثر وتأثير هذه المشارب، ومثالنا المناسب هنا هو مسرحية، (الرفض)، بما انها قد جسدت جراءة نادرة وهي تطرح تساؤلات حول طبيعة العلاقات الأسرية؟، وحول ماهية الحياة؟، وحول حدود الحرية الفردية؟ وحول مفهوم التغيير الاجتماعي وإشكاليات الحوار مع الأخر، وبما انها قد انتجت سجالا متنوعا شهدته صحف ذلك الزمان.

لا تكتمل هذه الاشارات الموجزة حول موقع الفنان حسن عبدالمجيد في تجربتنا المسرحية والاذاعية والتلفزيونية الا بالاشارة الي عكوفه علي تدريب وتثقيف عددا من المسرحيين، اصبح لبعضهم حضورا مميزا في ما بعد علي اصعدة التأليف، والاخراج، والتمثيل، والنقد كالاساتذة، هاشم صديق، والكاتب والممثل عثمان جمال الدين، والممثل عبدالواحد عبدالله والمخرج سعد يوسف، والكاتب عثمان علي الفكي، والممثل احمد اسماعيل، ولا تكتمل كذلك الا بالاشارة الي حضوره المنتِج في سجالات اسئلة الفنون التمثيلية السودانية المختلفة، كأسئلة النص والعرض والنقد وحدود العلاقة بينها، وهنا و علي سبيل المثال لا الحصر نورد اجابته علي سؤال الرائد المسرحي اسماعيل خورشيد عن: المؤهلات المطلوبة في المخرج في المسرح في حواره معه في مجلة الاذاعة والتلفزيون والمسرح، فقد أجابه كما جاء في صفحة 224 من كتاب الاستاذ محمد شريف علي الذي ذكرناه سابقا: (اما المسرح فيعيش مخرجه مع مشاهديه في حالة واحدة وهو مجال للخلق والابداع باستغلال المتاح من الامكانات، واولها بالطبع الممثل، تساعده المكونات الاخري من اضاءة وديكور وملابس وغيرها.. وفي نظري ان المخرج المسرحي الناجح هو الذي يستطيع ان يوصل للمشاهدين ما يريده كاتب النص باسلوب سهل جميل دونما تكثيف او تعقيد، ولو ان هذا الاسلوب يبدو مرفوضا عند اهل الموجة الجديدة الذين يعتقدون ان الاخراج هو لوحات تشكيلية معقدة.. ويعتقدون (ان خطأً او صواباً) ان هذا يساعد المشاهد للمشاركة بمحاولاته في حل الرموز المطروحة).

اخيرا وليس آخرا اشير الي ان هناك اكثر من دراسة وبحث تناولت اعماله في المسرح والدراما الاذاعية، كما ان نصوصه المسرحية لم تطبع وهذا ما يؤسف له، وان اعماله التلفزيونية وبعض اعماله الاذاعية ذهبت ادراج الرياح لاسباب تقنية او بسبب التلف جراء الاهمال الذي يعاني منه ارثنا المرئي والمسموع ولا حول ولا قوة الا بالله.

من الخرطوم بدأ السلام..

كيف أوقف دروجبا الحرب الأهلية في ساحل العاج بكلمات من غرفة ملابس استاد المريخ ؟

ملخص

بقلم : جاي هاريس - نيويورك تايمز

«الدولة الإفريقية التي تمتلك كل هذه الثروات لا يجب أن تنحدر إلى الحرب. ألقوا أسلحتكم، نظّموا انتخابات، ودعونا نستمتع بالحياة. نريد أن نفرح، لذلك أوقفوا إطلاق النار». لم تكن هذه الكلمات بيانًا سياسيًا ولا خطابًا انتخابيًا، بل خرجت على الهواء مباشرة من داخل غرفة ملابس استاد المريخ بالعاصمة السودانية الخرطوم ، بعد لحظات من تحقيق إنجاز رياضي غير مسبوق في تاريخ كوت ديفوار.

ففي 8أكتوبر/تشرين الأول 2005، وبعد فوز منتخب الأفيال على السودان بنتيجة 3-1 في المباراة التي شهدها جمهور غفير باستاد المريخ ، ضمن الإيفواريون تأهلهم لأول مرة إلى نهائيات كأس العالم. وبدلًا من الاحتفالات الصاخبة، وقف مهاجم تشيلسي آنذاك ديدييه دروجبا أمام الكاميرا، ممسكًا بالميكروفون بيده اليمنى، محاطًا بزملائه في المنتخب، من بينهم كولو توريه الذي وضع ذراعه حول كتفي القائد.

في تلك اللحظة، اختار دروجبا أن يتحدث عن شيء أكبر من كرة القدم: الحرب الأهلية التي كانت تمزق بلاده بين قوات الرئيس لوران غباغبو والمتمردين المسلحين.

وفقًا لتقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تسببت الحرب التي اندلعت بين عامي 2002 و2007 في تهجير ما يقرب من 750 ألف شخص قسرًا، بينما تتفاوت التقديرات حول عدد القتلى بين ألف وثلاثة آلاف، في ظل غياب أرقام دقيقة.

قال دروجبا مخاطبًا شعبه:

«رجال ونساء كوت ديفوار، من الشمال والجنوب والوسط والغرب، أثبتنا اليوم أن الإيفواريين قادرون على التعايش والعمل معًا من أجل هدف واحد، وهو التأهل إلى كأس العالم. وعدناكم بأن تكون الاحتفالات عامل وحدة، واليوم نطلب منكم راكعين: سامحوا... سامحوا... سامحوا».

ثم ركع اللاعبون على أرضية غرفة الملابس وبدأوا في ترديد عبارة: «أوقفوا إطلاق النار». لم يتجاوز الفيديو دقيقة واحدة، لكنه أصبح أحد أكثر المقاطع تأثيرًا في تاريخ الرياضة الإفريقية.

شهادة من داخل الملعب

يقول أرونا ديندانى، الذي سجل هدفين في تلك المباراة التاريخية:

«دروجبا لاعب عظيم، لكن قبل ذلك هو إنسان عظيم. ما قاله خرج بعفوية، لكنه ساهم في تعزيز التماسك والوحدة، وكان في مصلحة البلاد».

جذور الصراع

تعود جذور الحرب الأهلية الأولى في كوت ديفوار إلى عام 1993، بعد وفاة الرئيس فيليكس هوفويه بوانيي، أول رئيس للبلاد بعد الاستقلال عن فرنسا عام 1960، والذي حكم البلاد حتى وفاته. خلال عهده، شهد الاقتصاد الإيفواري نموًا كبيرًا بفضل التوسع في إنتاج الكاكاو والقهوة وجوز الهند والأناناس.

خلفه هنري كونان بيديه، الذي حكم ست سنوات قبل أن يُطاح به بانقلاب عسكري قاده روبرت غيي. وخلال فترة بيديه، تصاعد التوتر بسبب قانون «الإيفوارية»، الذي اشترط أن يكون المرشحون للمناصب العليا مولودين في كوت ديفوار وأن يكون والداهم قد عاشوا فيها لسنوات طويلة، ما أدى إلى إقصاء شخصيات سياسية بارزة، أبرزها الحسن واتارا، الذي مُنع من الترشح للرئاسة.

أثارت هذه السياسات غضب سكان الشمال، خاصة ذوي الأصول القادمة من مالي وبوركينا فاسو. ومع استمرار الإقصاء السياسي، انفجرت الأوضاع في عام 2002 عندما تمردت وحدات عسكرية وسيطرت على مدن رئيسية مثل كورهوغو وبواكيه.

تقول الباحثة لين كواديو، المتخصصة في شؤون غرب إفريقيا:

«البلاد انقسمت فعليًا. الجنوب تحت سيطرة الحكومة، الشمال بيد المتمردين، وبينهما منطقة عازلة تنتشر فيها القوات الفرنسية. كانت السيطرة على الأرض هي جوهر الصراع».

وتضيف: «بواكيه، ثاني أكبر مدن البلاد، تحولت إلى بؤرة عنف. الناس فرّوا سيرًا على الأقدام لمسافات طويلة نحو أبيدجان أو إلى دول الجوار. كان نزوحًا جماعيًا خلّف جروحًا لا تزال آثارها واضحة حتى اليوم».

كرة القدم كمرآة للوطن

وسط هذا المشهد القاتم، برز جيل موهوب من لاعبي كرة القدم الإيفواريين: ديدييه دروجبا، ياياً وكولو توريه، ديدييه زوكورا، إيمانويل إيبوي. جيل وحّد الشمال والجنوب داخل المستطيل الأخضر، في وقت عجزت فيه السياسة عن ذلك.

انضم دروجبا إلى تشيلسي عام 2004 مقابل 24 مليون جنيه إسترليني، وحقق مع النادي الإنجليزي ألقابًا عديدة، من بينها الدوري الإنجليزي الممتاز أربع مرات، ودوري أبطال أوروبا عام 2012، حيث سجل ركلة الترجيح الحاسمة في النهائي أمام بايرن ميونيخ. كما أصبح الهداف التاريخي لمنتخب بلاده وقائده الأول.

معركة التأهل التاريخية

قبل الجولة الأخيرة من تصفيات كأس العالم 2006، كانت كوت ديفوار متأخرة بنقطة واحدة عن الكاميرون. احتاج الإيفواريون للفوز على السودان وانتظار تعثر الكاميرون أمام مصر. وهو ما تحقق بالفعل بعد تعادل مصر بهدف متأخر. تقدم كاnga Akaléé، ثم أضاف ديندانى هدفين، ليُسجل التاريخ واحدة من أعظم لحظاته.

يقول ديندانى:«لم نكن نملك مصيرنا بأيدينا، لكننا تشبثنا بالأمل، وحدث ما بدا مستحيلًا. فرحنا، صلينا، واحتفلنا، لكن بشيء من الحزن لأن الوطن كان ينزف».

لم تُنهِ كلمات دروجبا الحرب فورًا، لكن تأثيرها الرمزي كان هائلًا. بعد عامين، وُقّعت اتفاقية سلام جديدة، وعادت المباريات الدولية إلى مدن كانت ساحات قتال. جيل كامل من اللاعبين نشأ وهو يرى دروجبا نموذجًا يتجاوز حدود اللعبة. يقول سليمان كوليبالي:«دروجبا علّمنا أن اللاعب مسؤول تجاه وطنه، وليس مجرد شخص يركل الكرة».

اليوم، لا يزال اسم ديدييه دروجبا حاضرًا بقوة في الوجدان الإيفواري. يُنظر إليه كرمز وطني، وأخ أكبر، وصوت ضمير في لحظة تاريخية فارقة. كما تلخص الباحثة كواديو: «دروجبا لا يزال مهمًا حتى اليوم. الناس يتذكرونه ليس فقط بسبب أهدافه، بل لأنه حاول أن يمنح وطنه فرصة للسلام».